



الاتحاد العام التونسي للشغل النظام الداخلي

تمت المصادقة عليه في الهيئة الإدارية الوطنية بتاريخ 6 و7 جويلية 2017



الاتحاد العام التونسي للشغل

النظام الداخلي

تمت المصادقة عليه في الهيئة الإدارية الوطنية
بتاريخ 6 و 7 جويلية 2017



العنوان الأول:

التعريف والأهداف والمبادئ العامة

الفصل 1 :

الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة نقابية وطنية ديمقراطية مستقلة عن كل التنظيمات السياسية، تستمد شرعيتها وقوتها وقراراتها من القواعد العمالية وتضم جميع الشغاليين بالفكر والساعد والمتقاعدين منهم. مقرها المركزي تونس العاصمة. يضبط هذا النظام الداخلي تراتيب وإجراءات هيكلية الاتحاد العام التونسي للشغل طبقا لأحكام القانون الأساسي.

الفصل 2 :

يجوز بعث لجان مساندة في إطار المبادئ والأهداف المذكورة في الفصل الثاني من القانون الأساسي، وفقا للتراتب التالية:

- للهيئة الإدارية الوطنية بعث لجان وطنية للمساندة باقتراح من المكتب التنفيذي الوطني.

- للهيئة الإدارية الجهوية بعث لجان جهوية للمساندة بعد موافقة المكتب التنفيذي الوطني.

- للهيئة الإدارية القطاعية بعث لجان قطاعية للمساندة بعد موافقة المكتب التنفيذي الوطني.

تكون هذه اللجان وقتية وتعمل في إطار القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل.



الفصل 3 :

يُخصّص للمرأة مقعدان على الأقلّ بالمكتب التنفيذي الوطني وبالمكاتب التنفيذية القطاعية والجهوية، ويُخصّص للمرأة مقعد على الأقلّ بهيئات الرقابة الوطنية والقطاعية والجهوية وبباقي الهياكل النقابية.

لا تنسحب هذه الأحكام على المكتب التنفيذي الوطني والمكاتب التنفيذية القطاعية والجهوية التي لا توجد بها مرشحات تتوفر فيهن الشروط القانونية عند الترشح.

ولا تنسحب هذه الأحكام على هيئات الرقابة الوطنية والقطاعية والجهوية والاتحادات المحلية والفروع الجامعية التي لا توجد بها مرشحات تتوفر فيهن الشروط القانونية عند الترشح.

كما لا تنسحب هذه الأحكام على النقابات الأساسية التي لا توجد بها مرشحات تتوفر فيهن الشروط القانونية عند الترشح.

الفصل 4 :

الإضراب حقّ دستوري ومشروع، ويمارس بعد استنفاد كل وسائل الحوار طبقا للتراتب التالية:

- 1 - الإضراب على مستوى المؤسسة: تقع المصادقة على قرار الإضراب بالأغلبية في اجتماع عام يشرف عليه المكتب التنفيذي الجهوي مع الإعلام الوجوبي للهياكل القطاعية المعنية (وطنيا أو جهويا)، باستثناء الإضراب الاحتجاجي أو التضامني حيث يستوجب التشاور المسبق مع المكتب التنفيذي الجهوي الذي يتولى إعلام الهياكل القطاعية المعنية.
- 2 - الإضراب الجهوي: يقتضي مصادقة ثلثي أعضاء الهيئة الإدارية الجهوية.
- 3 - الإضراب القطاعي: يقتضي مصادقة ثلثي أعضاء الهيئة الإدارية القطاعية، مع ضرورة تنسيق كل عضو من أعضاء الهيئة الإدارية القطاعية مع الهياكل القطاعية الجهوية التي ينتمي إليها بخصوص قرار الإضراب.
- 4 - الإضراب الوطني: يقتضي مصادقة ثلثي أعضاء الهيئة الإدارية الوطنية.

وفي كل الحالات التي يتخذ فيها قرار الإضراب يتحتم احترام القرارات القاعدية المتخذة بالأغلبية والتنسيق بين مختلف الهياكل النقابية الجهوية والقطاعية والوطنية، واحترام حرية التعبير.

كل الهياكل النقابية مطالبة بالعمل على إنجاح الإضراب.

كل مسؤول نقابي لا يقوم بواجبه في إنجاح الإضراب ولا يشارك فيه إن كان معنيا بذلك يُعتبر متجاوزا ويقع إيقافه عن النشاط النقابي طبقا لمقتضيات الفصل 126 من النظام الداخلي.



الصفحة الثاني،

الانخراط

الباب الأول، ترتيب الانخراط

القسم الأول: أحكام عامة

الفصل 5 :

تُحدّد الهيئة الإدارية الوطنية معلوم الانخراط السنوي وتاريخ بداية الانخراط والمحاسبة لدى قسم المالية في الاتحاد العام التونسي للشغل، وتتولى الهياكل النقابية التابعة للاتحاد عملية الانخراط، بواسطة الالتزام أو البطاقات المباشرة، حسب الترتيب التالية:

- 1 - يكون الانخراط بالخصم المباشر حسب الصيغة المتفق عليها أو بالبطاقة التي تُحدّد سنويا.
- 2 - يبدأ الانخراط بالبطاقة مع مطلع كل سنة إدارية جديدة، ويُصدر قسما النظام الداخلي والمالية منشورا في الغرض.
- 3 - تتوقف عملية توزيع الانخراطات بالبطاقات أو بالالتزام عند صدور بلاغ مؤتمر الهيكل النقابي المعني.
- 4 - تُسلم إلى كل منخرط في الاتحاد العام التونسي للشغل بطاقة انخراط سنوية يجب تسجيلها بدفتر انخراطات الهيكل الراجعة إليه بالنظر.

القسم الثاني: ترتيب خاصة بالمنخرط

الفصل 6 :

يُعتبر منخرطا بالاتحاد العام التونسي للشغل كل من أثبت انخراطه وفق الترتيب التالية:

- كل منخرط مطالب بمتابعة انخراطه وإشعار النقابة الأساسية التي يعود إليها بالنظر لتتولى الأمر في صورة عدم قيام الإدارة أو المؤسسة التي يعمل بها بعملية الخصم لفائدة الاتحاد.



- كل منخرط ملزم بتسديد ما قد يكون تغلّد بذمته من معلوم انخراطه بالاتحاد
- تُعتبر مدّة الخدمة العسكرية امتدادا في الانخراط بالاتحاد العام التونسي للشغل
- شريطة مواصلة المعني بالأمر انخراطه مباشرة بعد الخدمة العسكرية.
- لا يُعتبر منخرطا بالاتحاد ويفقد عضويته منه:
- * كل من ثبت تقديمه لمعلومات مغلوطة حالت دون إتمام عملية خصم معلوم الانخراط في أجله.
- * كل من ثبت عدم خلاص معلوم انخراطه ولم يسوّ وضعيته في الآجال القانونية المحددة من قبل الهياكل المستوّدة للاتحاد.

الفصل 7 :

في صورة عدم تمكّن أي طالب للانخراط من ذلك من قبل هيكله المعني، يَحَقُّ له الرجوع إلى قسمي المالية والإدارة والنظام الداخلي للاتحاد العام للنظر في الموضوع وتسوية الوضعية طبقا للقانون.

القسم الثالث: لوائح خاصة بالهياكل النقابية

الفصل 8 :

على الهياكل النقابية السهر بصفة مستمرة على جميع المراحل التي تتطلبها عملية الانخراط حسب الترتيب التالية:

- على الاتحاد الجهوي إعلام الهياكل النقابية ببدء عملية الانخراط وحثها على إنجازها في الآجال المحددة.

وتُحدث للمؤتمرات التأسيسية لجنة لا يتجاوز عدد أعضائها خمسة، يعيّنهم المكتب التنفيذي الجهوي بالتنسيق مع الهيكل القطاعي المعني ويُعلم قسم النظام الداخلي بالاتحاد العام، وتمتّع اللجنة بالصلاحية القانونية في جمع الانخراطات والإعداد لهذه المؤتمرات.

تنتهي مهمة اللجنة عند صدور بلاغ المؤتمر.

- على الهياكل الأساسية والمحلية والجهوية متابعة الانخراطات الراجعة إليها بالنظر وإشعار الاتحاد الجهوي بكلّ تحوير في وضعية منظورها أو نقلتهم من مصلحة إلى أخرى أو من جهة إلى أخرى قصد تسوية وضعية المنخرطين مع القسم المعني بالاتحاد العام.

- تُضبط مصلحة الانخراطات بالاتحاد العام قائمة المنخرطين لكل نقابة أساسية



نهائيا قبل صدور بلاغ مؤتمر النقابة الأساسية وعمد قسم النظام الداخلي والاتحادات الجهوية والجامعات العامة المعنية بنظائر مختومة منها.

- ينبغي على مصلحة الانخراطات بقسم المالية بالاتحاد العام مد قسم النظام الداخلي والهيكل القطاعية والجهوية المعنية سنويا بنسخ من قوائم المنخرطين النهائية الراجعين إليها بالنظر لاعتمادها عند الحاجة.

- على كل الهياكل النقابية أن تحتفظ بقائمة منخرطيهما في دفتر خاص معد لذلك، تسجل فيه أسماء المنخرطين وتواريخ تسوية وضعياتهم بالتنسيق مع مصلحة الانخراطات جهويا وقطاعيا ووطنيا.

الفصل 9 :

- 1- الانخراط عن طريق الخصم المباشر: يتعمد على جميع الهياكل النقابية وقسم المالية للاتحاد العام السهر على متابعة جميع مراحل الانخراط عن طريق الخصم المباشر، من إعداد القوائم الاسمية وإرسال الالتزامات في إبانها ومتابعة المؤسسات المعنية بهدف إتمام عملية الخصم وإيداعها في إبانها في الحسابات الجارية للاتحاد العام. كما يتعمد عليها أن تسعى إلى تعميم الخصم المباشر بمختلف القطاعات.
- 2- الانخراطات بواسطة البطاقة: تُسلم البطاقات إلى الاتحادات الجهوية لتوزيعها على الهياكل النقابية حسب ما نص عليه الفصل 4 من النظام الداخلي، وتُدفع جميع المبالغ المالية المتأتية منها كاملة إلى الاتحاد العام في إبانها، بالاعتماد على دفتر مرقم يتضمن رقم بطاقة الانخراط وتاريخ تسلمها.
- 3- يتعين على الاتحادات الجهوية مد الجامعات العامة، بطلب منها، بالبطاقات لتوزيعها على الهياكل الراجعة إليها بالنظر.
- 4- الاتحادات الجهوية والجامعات العامة مطالبة بمتابعة انخراطات منظوريها والتأكد من تسديد معاليمها لدى مصلحة الانخراطات بالاتحاد العام والإدارة المعنية.
- 5- حال انتهاء مدة بيع بطاقات الانخراط للسنة المنقضية يتعمد على الاتحادات الجهوية والجامعات العامة التي يعوزتها بطاقات غير موزعة، القيام بعملية المحاسبة وإرجاع ما تبقى من بطاقات إلى مصلحة المالية بالاتحاد قبل 31 جانفي من كل سنة.
- 6- يحق للجامعة العامة تمكين قواعدها بالقطاع من الانخراط بواسطة الالتزامات على أن تُسلم هذه الانخراطات مباشرة إلى قسم المالية الذي يتولى مد الاتحادات الجهوية بنسخة من قوائم المنخرطين الراجعين إليها باجهتهم.
- 7- يُسلم قسم المالية إلى الاتحادات الجهوية بطاقات الانخراط كسابقة على أن تتم المحاسبة تباعا وفي المدة المحددة.

الفصل 10 :

في صورة عدم قيام النقابة الأساسية ببيع الانخراطات وتوزيعها في مدة ستة أشهر بعد الإعلام بذلك، يقوم الاتحاد الجهوي بمعية من يمثل الهيكل القطاعي بدعوته وتأسيسها والتعريف إلى أسباب التأخير ومساعدتها على التدارك وتبنيها إلى ما قد ينجز عنه ويتم إعلام قسم النظام الداخلي للاتحاد العام بذلك.

في حالة عدم قيام الهياكل المعنية ببيع الانخراطات وتوزيعها قبل انتهاء الأجل بثلاثة أشهر يدعو الاتحاد الجهوي منخرطي الهيكل المعني إلى اجتماع عام بحضور من يمثل الهيكل القطاعي يعلمهم فيه بما ينجز عن عدم انخراطهم من إجراءات تصل إلى حد حل الهيكل وإحالة أعضائه على الهيئة الجهوية للنظام الداخلي.

بعد انتهاء المدة المحددة واستنفاد كل المحاولات دون إتمام عملية الانخراط يتم حل النقابة، ويدعى إلى عقد مؤتمر استثنائي للهيكل المعني بحضور من يمثل الهيكل القطاعي، ويتم تكوين لجنة مؤقتة تكلف بإتمام عملية الانخراط بالتنسيق مع قسمي النظام الداخلي والإدارة والمالية بالاتحاد العام عن طريق الاتحاد الجهوي الراجعة إليه الهيكل المعني بالنظر.

الفصل 11 :

يُعتبر تجاوزاً يُعاسب عليه مرتكبه:

- كل تغيير في المعطيات المقدمة في قوائم المنخرطين حال دون إتمام عملية الخصم.
- كل تقاعس في تقديم قوائم الالتزام بالخصم المباشر إلى المصالح المختصة لبدء عملية الخصم.
- كل امتناع عن بيع البطاقات في المدة المحددة لذلك.

الفصل 12 :

يُعتبر ملغى كل مؤتمر تُعتمد فيه قائمة منخرطين غير مصادق عليها من قبل قسمي الإدارة والمالية و النظام الداخلي ولا تُستند إلى الدفتر المرقم.

الفصل 13 :

على قسم المالية بالاتحاد العام أن يمد الهياكل النقابية بقوائم محتومة بعد المحاسبة السنوية، وعلى كل الهياكل نقابية أن تضبط وجوبا دفترا لمنخرطيها ومتابعته بصورة متواصلة بالتنسيق مع قسمي المالية والنظام الداخلي بالاتحاد العام.



الباب الثاني: التزامات المنخرطين والنتائج المترتبة عنها

القسم الأول: التزامات المنخرطين

الفصل 14 :

يتعين على كل منخرط إمضاء ميثاق الأهداف والمبادئ طبقا لما ورد بالفصل الثاني من القانون الأساسي والمرفق بوثيقة الالتزام أو بالبطاقة المباشرة بعد اطلاعه عليه وتسلم له نسخة منه.

يلتزم الممضي على الميثاق خاصة بالأهداف والمبادئ التالية:

- الالتزام بمدينة الدولة والتمسك بالدفاع عن الحقوق والحريات العامة والفردية.
- الالتزام باستقلالية الاتحاد والحفاظ على وحدته وعدم شق صفوفه.
- الالتزام بقواعد العمل النقابي وذلك خاصة بـ:
- *الالتزام بالتصرف الحضاري وتجنب العنف اللفظي والمادي بين النقابيين والمس من كرامتهم.

*المحافظة على أموال الاتحاد وممتلكاته.

*تجنب كل ما من شأنه المساس بسمعة المنظمة.

*الالتزام بقرارات الاتحاد وطنيا وجهويا وقطاعيا.

تصادق الهيئة الإدارية الوطنية على الصيغة النموذجية للميثاق المذكور.

القسم الثاني: النتائج

الفصل 15 :

تُسَلط العقوبات التالية تدريجيا وحسب خطورة الإخلال أو التجاوز:

- الحرمان من الترشح للمسؤولية النقابية لمدة محددة.

- سحب الانخراط نهائيا.



الباب الثاني: التزامات المنخرطين والنتائج المترتبة عنها

القسم الأول: التزامات المنخرطين

الفصل 14 :

يتعين على كل منخرط إمضاء ميثاق الأهداف والمبادئ طبقا لما ورد بالفصل الثاني من القانون الأساسي والمرفق بوثيقة الالتزام أو بالبطاقة المباشرة بعد اطلاعه عليه وتسلم له نسخة منه.

يلتزم الممضي على الميثاق خاصة بالأهداف والمبادئ التالية:

- الالتزام بمدنية الدولة والتمسك بالدفاع عن الحقوق والحريات العامة والفردية.
- الالتزام باستقلالية الاتحاد والحفاظ على وحدته وعدم شق صفوفه.
- الالتزام بقواعد العمل النقابي وذلك خاصة بـ:
- "الالتزام بالتصرف الحضاري وتجنب العنف اللفظي والمادي بين النقابيين والمس من كرامتهم.

"المحافظة على أموال الاتحاد وممتلكاته.

"تجنب كل ما من شأنه المساس بسمعة المنظمة.

"الالتزام بقرارات الاتحاد وطنيا وجهويا وقطاعيا.

تصادق الهيئة الإدارية الوطنية على الصيغة النموذجية للميثاق المذكور.

القسم الثاني: النتائج

الفصل 15 :

تُسَلِّط العقوبات التالية تدريجيا وحسب خطورة الإخلال أو التجاوز:

- الحرمان من الترشيح للمسؤولية النقابية لمدة محددة.

- سحب الانخراط نهائيا.



الباب الثالث: الانسلاخ

الفصل 16 :

يُوجَّه مطلب الانسلاخ وجوبا إلى الهياكل الجهوية أو القطاعية أو الوطنية على أن يكون شخصا وفرديا ولا تقل مطالب الانسلاخ الجماعية في صورة تقدّم أحد المنخرطين بطلب في الانسلاخ من الاتحاد فإنه يتحقّق وجوبا الاتصال به أو استدعاؤه في ظرف لا يتجاوز شهرا من قبل الاتحاد الجهوي الذي يعود إليه بالنظر بالتنسيق مع القطاع المعني للتبّيت في صحّة الطلب وأسانيه، إن وجدت، والعمل على إقاعه بالعدول عن الانسلاخ وإعلام قسم النظام الداخلي بالموضوع.

وفي صورة تمسك المعني بالأمر بمطلب الانسلاخ فإنه يتمّ إحالة مطلبه إلى مصلحة الاضرابات بالاتحاد العام التي تتولّى القيام بالإجراءات اللازمة لذلك طبقا لمقتضيات الفصل 254 من مجلة الشغل. وفي هذه الحالة فإنّ المعني بالأمر يفقد أقدميته في الاضرابات



الصوان الثالث،

الهيئة المركزية

الفصل 17 :

تتكوّن الهيئة المركزية من سلطات قرار وطنية وهيكل تسيير وطنية.

الباب الأول: سلطات القرار الوطنية

الفصل 18 :

سلطات القرار لوطنية هي المؤتمر العام والمجلس الوطني والهيئة الإدارية الوطنية

القسم الأول: المؤتمر العام

الفصل 19 :

المؤتمر العام هو سلطة القرار الأولى والعليا والمرجع الأول للاتحاد العام التونسي للشغل.

يعقد المؤتمر العام العادي مرّة كل خمس سنوات بقرار تتخذه الهيئة الإدارية الوطنية قبل التاريخ المحدّد بستّة أشهر.

يعقد المؤتمر العام الاستثنائي بمطلب كتابي من ثلثي أعضاء المجلس الوطني على قاعدة التمثيل النسبي حسب ما ينص عليه الفصل 27 من النظام الداخلي للاتحاد العام. وتتولّى الهيئة الوطنية للنظام الداخلي التثبيت في نوفمبر النصاب القانوني للمصوّت في ظرف شهر من تاريخ تسلمها للملف وتُرفع تقريراً في الغرض إلى المكتب التنفيذي الوطني الذي يدعو وجوباً الهيئة الإدارية الوطنية إلى الانعقاد في أجل لا يتجاوز الشهر، وفي صورة إقرارها الطلب يدعو المكتب التنفيذي الوطني وحوماً المجلس الوطني إلى الانعقاد قصد التّثبت في صحّة الطلب وقانونيته وتحديد موعد المؤتمر الاستثنائي في أجل لا يتجاوز شهرين من تاريخ انعقاده. ولا يكون قرار سحب الثقة قانونياً وساري المفعول إلا إذا كان عدد المصوّتين على قبول القرار يساوي عني الأقل ثلثي أعضاء المجلس على قاعدة التمثيل النسبي.



وفي كلتا الحالتين العادية والاستثنائية تُعَدُّ الهيئة الإدارية الوطنية بأغلبية أعضائها الحاضرين (50% + 1) نواب انعقاد المؤتمر ومكانه وتاريخه.

يُصدر المكتب التنفيذي الوطني بلاغا في ذلك قبل انعقاد المؤتمر بعشرين (20) يوما على الأقل ويُفتح باب الترشح لمدة عشرة (10) أيام كاملة إثر صدور البلاغ يتضمن البلاغ وجوبا التضيض على شروط الترشح ومكان انعقاد المؤتمر وتاريخه. الاتحادات الجهوية مدعوة إلى تقديم مقترحاتها بخصوص مكان انعقاد المؤتمر قبل موعد المؤتمر بشهرين إذا كان استثنائيا وأربعة أشهر إذا كان عاديا.

قبل انعقاد المؤتمر العادي بشهر على الأقل يمكن المكتب التنفيذي الوطني النقابات الأساسية عن طريق الاتحادات الجهوية من جميع الاقتراحات ومشاريع اللوائح والبرامج التي سيقع درسها في المؤتمر قصد الاطلاع وإبداء الرأي وذلك بعد عرضها على الهيئة الإدارية الوطنية.

يُشترط في قابلية انعقاد المؤتمر العام العادي أو الاستثنائي حضور ثلثي النواب، تكون المصادقة في المؤتمر العادي على القرارات بأغلبية (50% + 1) من النواب الحاضرين باستثناء تنقيح القانون الأساسي للاتحاد العام الذي يشترط وجوبا أغلبية الثلثين من النواب الحاضرين (المسجلين بقائمة الحضور).

تكون المصادقة على القرارات في المؤتمر الاستثنائي بأغلبية الثلثين من النواب الحاضرين (المسجلين بقائمة الحضور).

في صورة عدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد المؤتمر العام العادي أو الاستثنائي يؤخّره لمدة لا تتجاوز (15) خمسة عشر يوما، وفي هذه الحالة يمكن أن يعقد المؤتمر بحضور أغلبية (50% + 1) النواب.

في صورة عدم اكتمال النصاب القانوني في المرة الثانية (50% + 1) ينعقد المؤتمر بمن حضر بعد 48 ساعة.

الفصل 20 :

يُنتخب المؤتمر العام العادي أو الاستثنائي لتسيير أعماله مكتبا يتكوّن من رئيس هو الناطق الرسمي باسم المؤتمر ومساعدتين اثنين ومقررين اثنين من بين نوابه غير المترشحين لعضوية المكتب التنفيذي والهيئة الوطنية لسطام الداخلي والهيئة الوطنية لمراقبة المالية، كما ينتخب من بين نوابه جميع لجانه وهي لجنة فحص الشكايات ومراقبة قرر الأصوات ولجان اللوائح. وتُدوّن جميع أشغاله في دفتر محاصر جلسات مرّقم خاص به.



الفصل 21 :

نواب المؤتمر العام هم.
نواب النقابات الأساسية حسب عدد منخرطي القطاع بالجهة على قاعدة تتولى صطلها الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل تضمن تمتع القطاع بكامل نيايات منخرطيه.
لا يقلّ مجموع نواب النقابات الأساسية بالمؤتمر العام عن عددهم بالمؤتمر الذي سبقه.

- أعضاء المكتب التنفيذي الوطني المتغلي.
 - الكتاب العامون للجامعات العامة.
 - الكتاب العامون للاتحادات الجهوية.
 - مقرّر الهيئة الوطنية للنظام الداخلي.
 - مقرّر الهيئة الوطنية للمراقبة المالية.
 - مبنقة اللجنة الوطنية للمرأة العاملة.
 - منسقى اللجنة الوطنية للشباب العامل.
 - ويعضره دون حق التصويت
 - بقية أعضاء الهيئة الوطنية للنظام الداخلي.
 - بقية أعضاء الهيئة الوطنية للمراقبة المالية.
- باستثناء أعضاء المكتب التنفيذي الوطني، يجوز لباقي المذكورين أعلاه التفويض كتابيا لأحد أعضاء مكاتهم، وإن تعذر ذلك هم الهيكل المعني لأحد أعضائه ويدون بحضور جلسة معصى من قبل أغلبية الأعضاء.

الفصل 22 :

توزّع النيايات على الفروع الجامعية حسب العدد الإجمالي لمنخرطي البقانات الأساسية التابعة إليه وتوزّع النيايات الناتجة عن الكسور بمنح الأولوية لفروع لجامعية التي لم تحصل على نيابة أصلية، ثم على الفروع الجامعية حسب أهمية الكسور.
في صورة التساوي في عدد المنخرطين فإن قسم النظام الداخلي للاتحاد العام يُسد النياية للجهة الأقل عددا من النواب.
توزّع النيايات المعيّدة لكل فرع جامعي على البقانات الأساسية التابعة لها حسب عدد منخرطها وتوزّع النيايات الناتجة عن الكسور على البقانات الأساسية حسب أهمية الكسور.



في صورة تجاوز عدد النواب عدد أعضاء مكتب البقابة الأساسية يُصدر الاتحاد الجهوي المعني بلاغا يدعو المحرطين إلى الترشح للبيانات الزائدة في مدة لا تقل عن خمسة أيام، ويتم الانتخاب من قبل أعضاء البقابة الأساسية بإشراف أحد أعضاء الاتحاد الجهوي المفوض من قبل المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي وتطبق شروط الترشح للبقابة الأساسية على المترشح لنيابة المؤتمر.

يُنتخب النائب في المؤتمر الوطني العام من قبل أعضاء مكتب البقابة الأساسية بالأغلبية بشرط أن يكون من بين أعضائها، في اجتماع مكتبها الذي يرأسه وجوبا من يمثل المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي ويحضره من يمثل الفرع الجامعي المعني، وذلك بأعبية أصوات الحاضرين من مكتب البقابة الأساسية بالانتخاب العلني أو السري، ومنذ قسم النظام الداخلي للاتحاد العام بقائمت بوابها قبل أسبوعين على الأقل من موعد المؤتمر الوطني.

الفصل 23 :

تتمثل مهام المؤتمر العام في:

- مناقشة التقريرين الأدبي والمالي للمكتب التنفيذي المتخلي وعرضهما على النواب لتصويت.

- ضبط برامج الاتحاد واحتياجاته في مختلف المجالات

- اتخاذ القرارات في المسائل الوطنية المطروحة عبر اللوائح الصادرة عنه.

- تنقيح القوانين الأساسي للاتحاد ويمكنه تفويض ذلك إلى المجلس الوطني.

- انتخاب المكتب التنفيذي الوطني.

- انتخاب الهيئة الوطنية للنظام الداخلي.

- انتخاب الهيئة الوطنية للمراقبة المالية.

يكون الاقتراع سريا ويتم توفير الحلول وجوبا للقيام بالمؤتمرات بعملية الاقتراع.

القسم الثاني: المجلس الوطني

الفصل 24 :

المجلس الوطني هو سلطة القرار الثانية في الاتحاد العام التونسي للشغل بعد المؤتمر

يلتئم عاديًا وبصفة وجوبية مرة بين مؤتمرين بقرار من الهيئة الإدارية الوطنية

وبدعوة من المكتب التنفيذي الوطني.

يجتمع استثنائيا وكلما دعت الحاجة بطلب من ثلثي أعضاء الهيئة الإدارية الوطنية



على قاعدة التمثيل النسبي المحددة بالفصل 28 من النظام الداخلي. وفي كلتا الحالتين العادية والاستثنائية تعدّد الهيئة الإدارية الوطنية بأغلبية أعضائها الحاضرين (50% + 1) تراتب انعقاد المجلس الوطني ومكانه وتاريخه بخصوص المجلس الوطني الاستثنائي، تتولّى الهيئة الوطنية للنظام الداخلي التثبيت في توفر النصاب القانوني للممضين في طلب عقده وترفع في ذلك تقريراً للمكتب التنفيذي الوطني في أجل لا يتجاوز الشهرين من تاريخ تسلمها الملف. يدعو المكتب التنفيذي الوطني وحوماً الهيئة الإدارية الوطنية إلى الانعقاد في ظرف شهر من تسلمه تقريرها وذلك قصد التثبيت في صفة الطلب وقانونيته وتحديد مكان انعقاد المجلس الوطني وتاريخه الذي يسعي ألا يتجاوز شهرين ويوجه المكتب التنفيذي الدعوة إلى ذلك.

الفصل 25 :

يُشترط في قانونية انعقاد المجلس الوطني العادي أو الاستثنائي حضور ثلثي الأعضاء وتكون المصادقة على القرارات بأغلبية (50% + 1) من الأعضاء الحاضرين. في صورة عدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد المجلس الوطني يتم تأجيله إلى موعد لاحق، وعندها يتعقد بحضور أغلبية (50% + 1) الأعضاء. في صورة عدم اكتمال النصاب القانوني في المرة الثانية (50% + 1) يعقد المجلس الوطني بمن حضر بعد 48 ساعة. وفي صورة تفويض المؤتمر العام للمجلس الوطني تنقيح القانون الأساسي للاتحاد، فإنه يتخذ القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين.

الفصل 26 :

يترجّب المجلس الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل من:

- أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.
- الكتاب العامين للجامعات العامة.
- الكتاب العامين للاتحادات الجهوية.
- الكتاب العامين للاتحادات المحلية التي لا يقل عدد منخرطيه عن (1500) منخرط.
- الكتاب العامين للمروغ الجامعية التي لا يقل عدد منخرطيه عن (250) منخرط.
- مقرر الهيئة الوطنية للنظام الداخلي.
- مقرر الهيئة الوطنية للمراقبة المالية.
- منسقة اللجنة الوطنية للمرأة العاملة.



الإتحاد العام التونسي للشغل

- مسبق اللجنة الوطنية للشباب العامل.

كما يحضره دون حق التصويت:

- أعضاء الهيئة الوطنية للنظام الداخلي.

- أعضاء الهيئة الوطنية للمراقبة المالية

ناستثناء أعضاء المكتب التنفيذي الوطني، يجوز للمدكوزين أعلاه التفويض كتابيا لأحد أعضاء مكاتبهم، وإن تعذر ذلك فمن الهيكل المعني لأحد أعضائه ويُدوّن بمحضر جلسة معصى من قبل أغلبية الأعضاء

الفصل 27 :

يرأس المجلس الوطني الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل أو من ينوبه عنه من بين أعضاء المكتب التنفيذي الوطني بتفويض كتابي، وإن تعذر ذلك يمكن للمكتب التنفيذي التفويض لأحد أعضائه للغرض. ويستخب المجلس مسعدين الشئ للرئيس ومقررين اثنين. تُتخذ قرارات المجلس الوطني بأغلبية ثلثي أعضائه.

الفصل 28 :

مهام المجلس الوطني هي:

- متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام.

- اتخاذ القرارات في المسائل المعروضة في نطاق الاختيارات العامة للاتحاد العام التونسي للشغل.

- الدعوة إلى عقد مؤتمر عام استثنائي بطلب من ثلثي الأعضاء على قاعدة التمثيل النسبي المحددة كالآتي:

- لكل عضو من المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام عدد أصوات يساوي معدل مجموع أصوات الاتحادات الجهوية (يقسم المجموع على 24).

- لكل كاتب عام جامعة عاقمة عدد أصوات يحدّد حسب عدد منخرطي القطاع

- لكل كاتب عام اتحاد جهوي عدد أصوات يحدّد حسب عدد منخرطي الجهة

- لكل كاتب عام اتحاد محلي عدد أصوات يحدّد حسب عدد منخرطي المعتمدية.

- لكل كاتب عام فرع عامي عدد أصوات يحدّد حسب عدد منخرطي القطاع بالجهة.

تحتسب الأصوات اعتمادا على العدد الجملي للمنخرطين، ويتم إسداها تصاعديا

وفي كل مرة بالنظر إلى العدد الجملي إلى حين استنفاده ولا يتم احتساب الكسور إلا

إذا تجاوزت نسبة 50% من العدد الأدنى اللازم للحصول على صوت.



الاتحاد العام التونسي للشغل

- منسق اللجنة الوطنية للشباب العامل.

كما يعصره دون حق التصويت.

- أعضاء الهيئة الوطنية للنظام الداخلي.

- أعضاء الهيئة الوطنية للمراقبة المالية.

باستثناء أعضاء المكتب التنفيذي الوطني، يجوز للمدكوريين أعلاه التفويض كتابيا لأحد أعضاء مكاتبهم، وإن تعذر ذلك فمن الهيكل المعني لأحد أعضائه ويُدَوَّن بحضور جلسة ممضى من قبل أغلبية الأعضاء.

الفصل 27 :

يرأس المجلس الوطني الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل أو من يؤوبه عنه من بين أعضاء المكتب التنفيذي الوطني بتفويض كتابي، وإن تعذر ذلك يمكن للمكتب التنفيذي التفويض لأحد أعضائه للغرض، وينتخب المجلس مساعدين اثنين للرئيس ومقررين اثنين. تتخذ قرارات المجلس الوطني بأغلبية ثلثي أعضائه.

الفصل 28 :

مهام المجلس الوطني هي:

- متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام.

- اتّخاذ القرارات في المسائل المعروضة في نطاق الاختيارات العامة للاتحاد العام التونسي للشغل.

الدعوة إلى عقد مؤتمر عام استثنائي بطلب من ثلثي الأعضاء على قاعدة التمثيل النسبي المحددة كالآتي:

- لكل عضو من المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام عدد أصوات يساوي معدل مجموع أصوات الاتحادات الجهوية (يقسم المجموع على 24).

- لكل كاتب عام جامعة عانة عدد أصوات يحدّد حسب عدد منخرطي القطاع.

- لكل كاتب عام اتحاد جهوي عدد أصوات يحدّد حسب عدد منخرطي الجهة.

- لكل كاتب عام اتحاد محلي عدد أصوات يحدّد حسب عدد منخرطي المعتمدية.

- لكل كاتب عام فرع جامعي عدد أصوات يحدّد حسب عدد منخرطي القطاع بالجهة.

تحتسب الأصوات اعتمادا على العدد الجملي للمنخرطين، ويتمّ إسداها تصاعديا وفي كلّ مرة بالنظر إلى العدد الجملي إلى حين استنفاده ولا يتمّ احتساب الكسور إلا إذا تجاوزت نسبة 50% من العدد الأدنى اللازم للحصول على صوت.



عدد الأصوات	عدد المنخرطين
صوت واحد	من 250 إلى 1000 منخرط
صوت لكل 1500 منخرط	من 1501 إلى 10500 منخرط
صوت لكل 3000 منخرط	من 10501 إلى 22500 منخرط
صوت لكل 6000 منخرط	من 22501 إلى 40500 منخرط
صوت لكل 12000 منخرط	من 40501 إلى 64500 منخرط
صوت واحد لكل 15000 منخرط	أكثر من 64500 منخرط

القسم الثالث: الهيئة الإدارية الوطنية

الفصل 29 :

لهيئة إدارية وطنية هي سلطة القرار الثالثة للاتحاد العام التونسي للشغل تتعقد الهيئة الإدارية الوطنية لجمعية عديا ونصته وجمعية مرة كل ثلاثة أشهر تتعقد كما دعت الحاجة بقرار من المكتب التنفيذي الوطني وناسدء من أسمى العام أو من يفوضه، وى بعد ذلك يمكن للمكتب التنفيذي التمييز لأحد أعضائه لغرض.

تتعقد الهيئة الإدارية الوطنية استثنائيا بطلب من ثلثي أعضائها على قاعده لتمثيل النسبي المحددة كالآتي.

لكل عضو من المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام عدد أصوات يسوي معذل مجموع أصوات الاتحادات الجهوية (يقسم المجموع على 24)

لكل اتحاد جهوي وجمعه عامة عدد أصوات يحدّد حسب عدد منخرطين، طبقا لجدول التالي

تحتسب لأصوات اعتماد على العدد العملي بالمنخرطين، ويتم إسدها تصدي وفي كل مرة بالنظر إلى العدد العملي إلى حين استنفاده، ولا يتم احتساب انكسور إلا إذا تجاوزت نسبة 50% من العدد الأدنى اللازم للحصول على صوت

عدد الأصوات	عدد المنخرطين
صوت واحد لكل 2000 منخرط	من 2000 إلى 7000 منخرط
صوت واحد لكل 5000 منخرط	من 7001 إلى 14000 منخرط
صوت واحد لكل 7000 منخرط	من 14001 إلى 26000 منخرط
صوت واحد لكل 10000 منخرط	أكثر من 26000 منخرط



يكون اجتماع الهيئة الإدارية الوطنية العادية والاستثنائية قانونيا بحضور ثلثي أعضائها، وعند التعذر يُؤجل الاجتماع إلى موعد ثان لا يتجاوز أربع وعشرين ساعة وعندها يكون اجتماعها قانونيا بحضور أغلبية أعضائها (50% + 1).

يرأس الهيئة الإدارية الوطنية الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل أو من يفوضه، وإن تعذر ذلك يجوز للمكتب التنفيذي التفويض لأحد أعضائه للعرض.

الفصل 30 :

تتركب الهيئة الإدارية الوطنية من.

- أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.

- الكتاب العامين للاتحادات الجهوية.

- الكتاب العامين للجامعات العامة.

- مقرّر الهيئة الوطنية للنظام الداخلي.

- مقرّر الهيئة الوطنية للمراقبة المالية.

- منسقة اللجنة الوطنية للمرأة العاملة.

- منسقى اللجنة الوطنية للشباب العامل.

باستثناء أعضاء المكتب التنفيذي الوطني، يجوز للمدكرين أعلاه التفويض كتاب لأحد أعضاء مكاتبتهم، وإن تعذر فمن الهيكل المعني لأحد أعضائه يدون بمحضر جلسة مُمصى من قبل أغلبية الأعضاء.

الفصل 31 :

على المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام عرض جدول أعمال الهيئة الإدارية الوطنية والوثائق الضرورية المتعلقة بها على أعضائها قبل أسبوعين من انعقادها، وتُستثنى من ذلك الهيئات الإدارية الوطنية الطارئة.

الكتاب العامون للاتحادات الجهوية والجامعات العامة مطالبون بدراسة المواضيع المطروحة على الهيئة الإدارية الوطنية مع أعضاء مكاتبتهم التمهيدية.

تنتخب الهيئة الإدارية الوطنية مقررين إثنين من بين أعضائها لتدوين أشغالها بدقتر محاضر جلسات مرقّم خاص بها.

الفصل 32 :

تتخذ الهيئة الإدارية الوطنية قراراتها في نطاق الاختيارات العاقبة للاتحاد بأغلبية (50% + 1) من أعضائها، باستثناء قرار الإصراب العام الذي يتخذ بأغلبية ثلثي الأعضاء.



الفصل 33 :

تتولى الهيئة الإدارية الوطنية.

- متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الوطني.
- اتخاذ القرارات في المسائل المعروضة في نطاق الاختيارات العامة للاتحاد العام التونسي للشغل.
- مراقبة السير العادي لنشاط المكتب التنفيذي الوطني ونشاط هيئتي الرقابة.
- النظر في عضوية الاتحاد العام التونسي للشغل وهياكله القطاعية بالمنظمات النقابية المغربية والعربية والإقليمية والدولية.
- تسديد الشهور الذي يحصل في المكتب التنفيذي الوطني وفي الهيئة الوطنية للنظام الداخلي وفي الهيئة الوطنية للمراقبة المالية عن طريق الانتخاب.
- وضع ترتيب وإجراءات هيكلية للاتحاد العام التونسي للشغل بالنظام الداخلي طبقاً لأحكام القانون الأساسي والمصادقة عليها بأغلبية الثلثين.
- المصادقة على النظام الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل في أول هيئة إدارية وطنية عادية تنعقد بعد المصادقة على تنقيح القانون الأساسي وفي أجل أقصاه ستة أشهر.
- الدعوة إلى عقد مجلس وطني استثنائي بطلب من ثلثي أعضائها على قاعدة التمثيل السببي المنصوص عليه بالفصل 28 من النظام الداخلي.

الباب الثاني: هيكل التسيير الوطنية

الفصل 34 :

هيكل التسيير الوطنية هي المكتب التنفيذي الوطني والمكتب التنفيذي الموسع ومجالس الهياكل القطاعية الوطنية.

القسم الأول: المكتب التنفيذي الوطني

الفصل 35 :

يترأس المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل من خمسة عشر عضواً (15) من بينهم امرأتان على الأقل.

في صورة عدم تصدق تركيبة المكتب المنتخب لامرأتين يتم تعويض العضوين البدين حصلاً على أقل عدد من الأصوات بالمرشحتين اللتين تحصلتا على أكبر عدد من الأصوات.



يُنتخب أعضاء المكتب التنفيذي الوطني من قبل المؤتمر العام بالاقتراع السري لمدة (5) خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وينتخبون، بإشراف رئيس المؤتمر، من بينهم أميا عاما وأماء عاقين مساعدين حسب المهام والمشمولات المضبوطة بالفصل 37 من النظام الداخلي.

الفصل 36 :

يتولى المكتب التنفيذي الوطني:

- تسيير النشاط العادي للاتحاد العام التوسعي للشغل واتخاذ القرارات التي يراها صالحة في نطاق مقررات الهياكل المسيرة للاتحاد العام.
- السهر على تسيير الشؤون العامة للاتحاد العام، النقابية منها والإدارية والمالية.
- تنشيط الهياكل النقابية الوطنية والجهوية ومساعدتها على قُض مشاكلها وأداء مهامها.
- ضمان وحدة الممارسة النقابية للمنظمة والعمل على تجانس الأداء النقابي لمختلف الهياكل.

الفصل 37 :

يجتمع المكتب التنفيذي الوطني عاديا مرة كل أسبوع وكلما دعت الحاجة بدعوة من الأمين العام أو من ينوبه عنه عند الاقتضاء أو بدعوة من أغلبية أعضائه إن تعذر ذلك.

يرأسه الأمين العام أو من ينوبه عنه عند الاقتضاء وإن تعذر ذلك فيمن يقع تفويضه من بين أغلبية الأعضاء

الفصل 38 :

تُوزع المهام والمشمولات على أعضاء المكتب التنفيذي الوطني كما يلي:

1. الأمين العام:

هو المسؤول الأول الناطق الرسمي للاتحاد العام التوسعي للشغل يُصفي أو يفوض من يمضي الرسائل وجميع المكاتبات المتعلقة بالاتحاد وتوجه له جميع المراسلات.

يسبق بين أعضاء المكتب التنفيذي الوطني حسب مهامهم.

يوجه الدعوات لاجتماعات المكتب التنفيذي الوطني والمكتب التنفيذي الموسع



ومجلس الهياكل القطاعية والهيئة الإدارية الوطنية والمجلس الوطني، كما يدعو إلى انعقاد مجالس إدارة مؤسسات الاتحاد.

يُخصي بلاغات المؤتمرات الوطنية والجهوية والقطاعية.
يرأس الاجتماعات الدورية للمكتب التنفيذي الوطني والمكتب التنفيذي الموسع ومجلس الهياكل القطاعية والهيئة الإدارية الوطنية والمجلس الوطني.
يعتبر بمساعدة الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي من بين أعضاء المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام من يرأس المؤتمرات القطاعية والجهوية، والمجالس القطاعية والجهوية ورئاسة الهيئات الإدارية للقطاعية والجهوية.
له حق انتقضي والتمثيل لدى السلطة الإدارية والقضائية طبقاً لأحكام الفصل 215 من النظام الداخلي.

هو المدير المسؤول عن جريدة الشعب لسان حال الاتحاد العام التونسي للشغل.
يُخصي صحة أمين المال في عمليات سحب وإحالة أموال الاتحاد طبقاً للفصل 94 من القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل ويمكن لهما التفويض في ذلك لأعضاء من المكتب التنفيذي الوطني.
بفوض من بين أعضاء المكتب التنفيذي الوطني من يتولى في حالة غيابه ويُصدر إعلاماً رسمياً لكل الجهات المعنية بهذه البينة.

2 - الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي:

يعمل بالتعاون مع مختلف الهياكل المقابية والهيئات على احترام القانون الأساسي للاتحاد العام والنظام الداخلي وتطبيق أحكامه وكذلك على إتمام الهيئتين ويُصدر المراسيم ذات الصلة.

يُشرف على نشاط الهيئة الوطنية للنظام الداخلي ويعتصم بالوثائق الضرورية ويسهل مهمتها ويتولى متابعة أعمال الهيئات الجهوية للنظام الداخلي.
يرأس الندوة الوطنية للنظام الداخلي التي تتعقد سنوياً وتضم الكتاب العامي المساعدين المسؤولين عن النظام الداخلي في الاتحادات الجهوية والجامعات العامة وأعضاء الهيئة الوطنية والهيئات الجهوية للنظام الداخلي.

يصط بالتسيق مع الهياكل المعنية والهيئة الوطنية للنظام الداخلي ورئاسة المؤتمرات ويحدد بيانات الهياكل البقائية الوطنية والجهوية، وله حق حسمها في صورة عدم الاتفاق ويقوم بالإعداد لهذه المؤتمرات والاحتفاظ بملفاتها. ويست في الطعون المتعلقة بها.

يُعين من بين أعضاء الهيئة الوطنية للنظام الداخلي لجنة للتحري فيما يطرح من



إشكائيات نقابية ويعرض ذلك على المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد يُساعد الأمين العام على تعيين من يرأس الهيئات الإدارية القطاعية والجهوية والمجالس الجهوية والقطاعية والمؤتمرات القطاعية والجهوية من بين أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.

3 - الأمين العام المساعد المسؤول عن المالية والإدارة ومؤسسات الاتحاد: يسهر على تسير أملاك الاتحاد المنقولة وغير المنقولة ومؤسساته وعلى كل ما يهم مالية الاتحاد وفروعه قبضا وصرفا. يتبع سحر نشاط مؤسسات الاتحاد العام ويقدم تقريرا حول وضعها إلى المكتب التنفيذي الوطني، وإلى الهيئة الإدارية الوطنية. يسهر على سحر إدارة الاتحاد وتنظيم فروعه وشؤون موظفيه. يتبع تطبيق الاتفاقية المشتركة الخاصة بأعوان الاتحاد وتعيينها ويقدم الاقتراحات المتعلقة بها إلى الأمين العام ويعرضها على المكتب التنفيذي الوطني لثبث فيها. يقدم إلى المكتب التنفيذي الوطني تقارير شاملة حول التصرف المالي للاتحاد قبض وصرف كل ثلاثة أشهر إلى المكتب التنفيذي الوطني لإبداء الرأي. يقوم بإعداد موازنة سنوية للاتحاد العام يقدمها للهيئة الإدارية بعد مصادقة المكتب التنفيذي الوطني عليها مستعينا في ذلك بمن يراه صالحا من ذوي الخبرة والاختصاص.

يقدم تقرير عاما عن مالية الاتحاد إلى المجلس الوطني. يشرف على نشاط الهيئة الوطنية للمراقبة المالية ويتابع أعمالها في مراقبة مصروف الهياكل النقابية، كما يمدّها بالوثائق الضرورية لتسهيل مهامها، ويوفّر لها كل الوسائل المادية والمعنوية لتمكينها من مراقبة مالية الاتحاد وفروعه كما يتابع أعمال الهيئات الجهوية والقطاعية للمراقبة المالية.

يخصّص صعبة الأمين العام في عمليات سحب وإحالة أموال الاتحاد طبقا للفصل 94 من القانون الأساسي للاتحاد العام.

يوجه كلّ سنة وبعد المحاسبة النهائية قائمة في البقايين الذين هم في وضعية مالية غير قانونية إلى الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي وذلك عن طريق المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

يرأس الدورة الوطنية للمالية التي تعقد مرة كلّ سنة وتضمّ الكتاب العامين المساعدين المسؤولين عن الشؤون المالية والإدارية في الاتحادات الجهوية والجمعيات العامة وأعضاء الهيئة الوطنية والهيئات الجهوية والقطاعية للمراقبة المالية



4 - الأمين العام المساعد المسؤول عن العلاقات العربية والخارجية والهجرة.

يتولى متابعة علاقات الهياكل النيابية الوطنية والقطاعية والجهوية وتنسيقها مع الاتحادات المهنية العربية ونظيراتها بالمنظمات النيابية الدولية والاتحادات المهنية العربية والدولية.

يعمل على توطيد العلاقات مع المنظمات العربية الشقيقة ثانيا وفي نطاق الاتحاد النيابي لعمال المغرب العربي والاتحاد العربي للقبائل وكل المنظمات القطرية النيابية العربية في إطار توحيد العمل النيابي المشترك على الصعيد العربي يعتني بالعمال التونسيين بالخارج ويعمل على توطيد الصلة بهم للاطلاع على مشاغلهم وإعانتهم على فض مشاكلهم الاجتماعية في الداخل والخارج ولقيام بالدراسات حولها بالتنسيق مع قسمي الدراسات والشؤون القانونية وتقديم المقترحات بشأنها إلى السلطة المعنية بعد مصادقة المكتب التنفيذي الوطني. يساعد العمال التونسيين بالخارج على فض مشاكلهم المهنية بالبلاد المضيفة بالتنسيق مع المنظمات النيابية الشقيقة والصديقة بالخارج. يطبع عمالنا بالخارج على نشاط الاتحاد وإيجازاته ويعمل على توعيتهم بقصد المحافظة على أصالتهم وثقافتهم الوطنية.

يعتني بالعمل الأجانب في تونس وإعانتهم على فض مشاكلهم الاجتماعية. يعمل على ربط الصلة بالمنظمات النيابية الدولية التي لا تتعارض أهدافها مع أهداف الاتحاد العام ومبادئه وتمتين العلاقات معها.

يظم مشاركات الاتحاد العام وحضوره الفعال في التظاهرات والأنشطة العربية والدولية. ويقترح من يمثل الاتحاد والهياكل النيابية المعنية بهذه التظاهرات والأنشطة شريطة إعلام القسم أو الأقسام المعنية بها، على أن يعرض كل هذا على موافقة المكتب التنفيذي الوطني.

ويتعين فيما يتعلق بالتعاون الخارجي والفني بين أقسام الاتحاد وهياكله والقبائل الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية والجهوية، إعلام قسم العلاقات الدولية والخارجية به على أن يعرض كل هذا على موافقة المكتب التنفيذي الوطني. ويرأس الدوة الوطنية السنوية للعلاقات العربية والخارجية التي تعقد مرة كل سنة وتضم الكتاب العامين المساعدين المسؤولين عن العلاقات الدولية للاتحادات بالجهوية والجامعات العامة كما يرأس الدوات الخاصة بالعمال المهاجرين، وله أن يستعين بمن يراه صالحا من عمالنا بالخارج.



5 - الأمين العام المساعد المسؤول عن الإعلام والنشر:

هو المتحدث الرسمي للاتحاد العام التونسي للشغل يتولى تفسير قرارات الاتحاد ومواقفه، وهو الناطق الرسمي للاتحاد بتقويض من أمينه العام. وهو مدير تحرير جريدة الشعب لسان حال الاتحاد العام التونسي للشغل. يُشرف على وسائل الإعلام التابعة للاتحاد.

يساعد الهياكل النقابية للاتحاد العام التونسي للشغل على نشر نشاطها وتغطيتها في وسائل الإعلام، ويتابع كل ما يشر في الداخل والخارج ويداع حول الاتحاد وهيكله، ويتولى إعلام أعضاء الهيئة الإدارية به.

يسعى إلى المحافظة على صورة الاتحاد وترسيخ مكانته لدى الرأي العام الوطني والدفاع عن خياراته ومواقفه في مختلف الأوساط وتقديم مقترحاته في الممكن من الفضاءات وقيام بحملات تحسيسية عن طريق سياسة إعلامية واتصالية واضحة بهدف إبراز التحام الاتحاد بالمشاعر الوطنية والاجتماعية.

يضبط الظهور الإعلامي للمسؤولين النقابيين وتنظيمه بالتنسيق مع الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل.

يعمل على نشر الأدبيات والمشتورات النقابية وترويجها ويساعد على إصدار المشتريات الجهوية والقطاعية الداخلية.

ينظم اللقاءات والندوات الإعلامية.

يُصدر شريه نقدية دورية تلخص نشاط هيكل الاتحاد.

يقوم بتبليغ الإعلام بين مختلف هيكل الاتحاد والهياكل النقابية والمؤسسات الإعلامية الوطنية والعالمية.

يرأس الندوة الوطنية للإعلام التي تنعقد مرة كل سنة وتضم الكتاب العامين المساعدين المسؤولين عن الإعلام في الاتحادات الجهوية والجامعات العامة

6 - الأمين العام المساعد المسؤول عن الشؤون القانونية:

يسهر على:

- إعداد مشاريع النصوص القانونية التي يعتزم الاتحاد عرضها على من يهمهم الأمر - إعداد موقف الاتحاد ورأيه كلما تطلبت مشاريع النصوص القانونية ذلك

مواكبة كل مراحل إعداد مشاريع النصوص القانونية وخاصة التي تهتم الاتحاد

- مواكبة كل ما يصدر من نصوص قانونية تهتم الميدان الاجتماعي ويمكن الهياكل النقابية منها، ويعمل عند الاقتضاء على شرحها للهياكل النقابية المعنية وتوضيحها.



يساعد الهياكل والأقسام المعنية على إعداد مشاريع العقود الإطارية والعقود القطاعية والقوانين العامة والأنظمة الأساسية وإعداد الدراسات القانونية لتتبعها كلما دعت الحاجة.

يقترح بالتنسيق مع الهياكل الهوية والأقسام المعنية من يمثل الاتحاد في دوائر الشغل ويعمل على تأطيرهم وتكوينهم.

يتابع براءات الشغل وغيرها لدى المحاكم المختصة كما يساعد الهياكل كلها دعت الحاجة في التقاضي، ويمكنه تكليف محامين للغرض.

يعمل على مساعدة الهياكل الباقية على قص مشاكلها المهنية والاجتماعية ومتابعتها. يرأس الندوة الوطنية السنوية للشؤون القانونية التي تعقد مرة كل سنة وتضم الكتاب العامين المساعدين المسؤولين عن الشؤون القانونية في الاتحادات الجهوية والجامعات العامة.

7. الأمين العام المساعد المسؤول عن الوظيفة العمومية:

يساعد في إعداد مشاريع تنقيح ومراجعة القوانين العامة والأنظمة الأساسية للوظيفة العمومية الخاصة بكل قطاع بالتنسيق مع قسم الشؤون القانونية من جهة والهياكل القطاعية المعنية من جهة أخرى.

يقدم المقترحات في كل ما يهم آفاق وتنظيم الوظيفة العمومية.

يعمل على توسيع دائرة إشعاع الاتحاد في صفوف أعوان الوظيفة العمومية في مختلف القطاعات كما يعمل على إدماجهم في النشاط المقاي بالتعاون مع القطاعات المعنية.

يقدم المقترحات في كل ما يدعم آفاق الأعوان في نشاطهم المهني.

يشرف على المفاوضات الاجتماعية في القطاعات الراجعة بالنظر إلى الوظيفة العمومية. يرأس الندوة الوطنية للوظيفة العمومية التي تعقد مرة كل سنة وتضم الكتاب العامين المساعدين المسؤولين عن الوظيفة العمومية في الاتحادات الجهوية وممثلين عن الجامعات العامة التي لها علاقة بميدان نشاطه.

يرأس مجمع الوظيفة العمومية ويعمل على التنسيق بين الهياكل الباقية الوطنية المعنية في مختلف أنشطتها المشتركة.

8. الأمين العام المساعد المسؤول عن الدواوين والمنشآت العمومية:

يساعد الهياكل المعنية على إعداد مشاريع وتنقيحات القوانين العامة والأنظمة الأساسية الخاصة بها وذلك بالتنسيق مع قسم الشؤون القانونية.



يقدّم المقترحات في كل ما يدعم آفاق أعوان الدواوين والمنشآت العمومية بالتنسيق مع الهياكل المعنية، ويعمل معهم على تطوير خدمات القطاع العام وإحكام التصرف فيه.

يرأس مجمع الدواوين والمنشآت العمومية ويسهر على التنسيق بين الهياكل المقابية الوطنية التي لها علاقة بميدان نشاطه.

يُشرف على المفاوضات الاجتماعية التابعة للدواوين والمنشآت العمومية. يرأس الندوة الوطنية للدواوين والمنشآت العمومية التي تنعقد مرة كل سنة وتضمّ الكتاب العامينّ المساعدين المسؤولين عن الدواوين والمنشآت العمومية في الاتحادات الجهوية وممثلي عن الجامعات العامة التي لها علاقة بميدان نشاطه.

9 - الأمين العام المساعد المسؤول عن الأنشطة الصناعية والفلاحية والمواد الأولية بالقطاع الخاص:

يشرف بالتنسيق مع الهياكل المعنية على متابعة قضايا العمال المهنية والعمل على تطبيق العقود المشتركة بصفة عامة وكلّ الاتفاقيات المتعلقة بالأنشطة الصناعية والفلاحية والمواد الأولية بالقطاع الخاص ومتابعة المشاكل الاجتماعية الخاصة بها. يسهر على جمع العقود المشتركة والمراجع ذات الصلة، كما يساعد الهيكل المعنية على إعداد مشاريع وتنقيحات العقود المشتركة الخاصة بها بالتنسيق مع قسم الشؤون القانونية.

يعمل على إعداد المشاريع المتعلقة بتشريعات العمل والقوانين الاجتماعية والتنقيحات للاستفادة منها عند الحاجة، كلّ ذلك بالتنسيق مع قسمي الشؤون القانونية والدراسات.

يعمل على إدماج الشغاليين في النشاط البقاي بالتعاون مع القطاعات التي لها علاقة بميدان نشاطه.

يُشرف على المفاوضات الاجتماعية التابعة للقطاع ذي العلاقة بميدان نشاطه يرأس الندوة الوطنية للأنشطة الصناعية والفلاحية والمواد الأولية بالقطاع الخاص التي تنعقد مرة كل سنة وتضمّ الكتاب العامينّ المساعدين المسؤولين عن القطاع الخاص بالاتحادات الجهوية وممثلي عن الجامعات العامة التي لها علاقة بميدان نشاطه

10 - الأمين العام المساعد المسؤول عن الأنشطة الخدمية بالقطاع الخاص:

يسهر على جمع العقود المشتركة والمراجع ذات الصلة، كما يساعد لهياكل المعنية



على إعداد مشاريع وتنقيحات العقود المشتركة الخاصة بها بالتنسيق مع قسم الشؤون القانونية.

يعمل على إعداد المشاريع المتعلقة بتشريعات العمل والقوانين الاجتماعية والتنقيحات للاستفادة منها عند الحاجة، كل ذلك بالتنسيق مع قسمي الشؤون القانونية والدراسات.

يعمل على إدماج الشغاليين في النشاط المقياتي بالتعاون مع القطاعات التي لها علاقة بميدان نشاطه.

يشرف على المفاوضات الاجتماعية التابعة للقطاع الذي له علاقة بميدان نشاطه. يرأس الدوة الوطنية للأنشطة الخدمانية بالقطاع الخاص التي تعقد مرة كل سنة وتضم الكتاب العامين المساعدين المسؤولين عن القطاع الخاص بالاتحادات الجهوية وممثلين عن الجامعات العامة التي لها علاقة بميدان نشاطه

11 - الأمين العام المساعد المسؤول عن الدراسات والتوثيق:

يسهر بدء على تقرير وبرامج مصادق عليها من قبل الهياكل المسيرة للاتحاد على إنجاز وتوثيق هذه الدراسات والبحوث سواء الاستشرافية العامة منها أو القطاعية أو الجهوية وبالمخصوص الاقتصادي والاجتماعية.

يوأكب كل ما يشر من دراسات بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية ويمكّن الهياكل منها

يسهر على إنجاز الدراسات التي يعترم الاتحاد عرضها على من يفهم الأمر من سلط وأصحاب مؤسسات ويسعى الى توثيقها.

يساعد الهياكل والأقسام المعنية على إعداد مشاريع الدراسات الوطنية منها والقطاعية والجهوية ويعد الدراسات الضرورية ويعمل على تنقيحها كلما دعت الحاجة الى ذلك

يحرص على تزويد الهياكل البقاية بالدراسات وبخصوصا الاقتصادية والاجتماعية منها.

يساعد الجامعات العامة والاتحادات الجهوية على القيام بالدراسات والبحوث لخاصة بها.

يُشرف على مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية.

يرأس الدوة الوطنية السوية للدراسات والتوثيق وتضم الكتاب العامين المساعدين المسؤولين عن الدراسات والتوثيق بالاتحادات الجهوية والجامعات العامة.



12 - الأمين العام المساعد المسؤول عن التكوين النقابي والأنشطة الثقافية:

يظلم الدورات والندوات التكوينية والتثقيفية ويصدر مطويات وأدلة نقابية داخلية تعتني بالتكوين والتثقيف بالتنسيق مع قسم الإعلام والنشر يسهر على نشاط المكتبة النقابية الوطنية لتدعيمها وتطويرها، كما يعمل على مواصلة بحث المكتبات النقابية الجهوية والمحلية بالتنسيق مع الاتحادات الجهوية. يسهر على إعداد برنامج تكويني وتثقيفي سنوي بالتنسيق مع القطاعات والجهات ويعمل على تنفيذه بعد عرضه على المكتب التنفيذي الوطني للمصادقة. يعمل على تنظيم مشاركة النقابيين في الملتقيات التكوينية والتثقيفية الدولية والإقليمية والعربية بالتنسيق مع قسم العلاقات الخارجية. يعمل على شرح وتوضيح وتبسيط تشريعات العمل والقوانين الاجتماعية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية للهياكل النقابية. يساعد القطاعات والجهات على إعداد برامجها التكوينية والتثقيفية وتنفيذها بالتنسيق مع قسم المالية. يشرف على تأطير المكونين والإحاطة بهم ومرافقتهم يرأس الندوة الوطنية للتكوين النقابي والأنشطة الثقافية التي تنعقد مرة كل سنة وتنضم الكتاب العامين المساعدين المسؤولين عن التكوين النقابي والأنشطة الثقافية بالاتحادات الجهوية والجامعات العامة.

13 - الأمين العام المساعد المسؤول عن الحماية الاجتماعية:

يسهر على إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بمجالات مهامه والتنسيق مع قسم الدراسات لإنجازها. يتولى إعلام الهياكل النقابية الجهوية والقطاعية ويعمل على تمكينها من كل ما يصدر من نصوص ومراجع متعلقة بمجالات مهامه. يقترح تعيين ممثلي الاتحاد بالهيكل والمحاسن المعنية بالوقاية من الأخطار المهنية والصحة والسلامة المهنية بالتنسيق مع الأمين العام يتبع أعمال ممثلي الاتحاد بالهيئات المديرية للهياكل المعنية بالتغطية والحماية الاجتماعية ويسبق بينهم ويعمل معهم على تطوير خدمات الصناديق الاجتماعية وإحكام التصرف فيها لفائدة عموم الشغاليين والمتقاعدين. يعمل على جمع المعلومات الخاصة بحوادث الشغل والسلامة المهنية بالتنسيق مع الهياكل النقابية القطاعية والجهوية والجهات المختصة التي تُعنى بهذا المجال ويمكنه بحث لجان قارة مختصة في مختلف مجالات نشاطه.



يسهر على رعاية المتضررين وتوجيههم من فواقع الشغل ومتابعة ملفاتهم والإحاطة بهم.

يعمل على تحسيس الشغالين بأهمية المحافظة على الصحة والسلامة المهنية والوقاية من الأخطار المهنية بالتنسيق مع الجهات المختصة ومد الهياكل النقابية بالنصوص القانونية الصادرة في الغرض.

ينظم ندوات ودورات في مجالات نشاط القسم بالتنسيق مع قسم التكوين النقابي وقسمي الشؤون القانونية والدراسات.

يعمل على العناية بالمتقاعدين والدفاع عن مصالحهم بالتنسيق مع الجامعة العامة للمتقاعدين.

يرأس الندوة الوطنية للحماية الاجتماعية التي تعقد مرة كل سنة وتضم الكتاب العامين المساعدين المسؤولين عن الحماية الاجتماعية بالاتحادات الجهوية والجامعات العامة.

14 - الأمين العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل:

يشرف على نشاط اللجنة الوطنية للمرأة العاملة واللجنة الوطنية للشباب العامل يعمل على مزيد إدماج المرأة العاملة داخل النشاط النقابي عبر دعم نشاط اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للمرأة العاملة.

يعمل على استقطاب الشباب العامل وتأطيره وتأهيله لتحمل المسؤولية النقابية وذلك من خلال اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للشباب العامل.

يعمل على بحث فرق رياضية وثقافية لتأطير الشباب العامل وطنيا وجهويا وقطاعيا. يرأس الندوة الوطنية للمرأة العاملة والشباب العامل التي تعقد مرة كل سنة وتضم الكتاب العامين المساعدين المسؤولين عن المرأة العاملة والشباب العامل بالاتحادات الجهوية والجامعات العامة ومسقي اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للمرأة العاملة والشباب العامل.

15 - الأمين العام المساعد المسؤول عن العلاقة مع المجتمع المدني والسياسي والمؤسسات الدستورية:

يسبق علاقات الاتحاد مع المنظمات والجمعيات والتي لا تناقص أهدافها ومواقفها مع توجهات الاتحاد ويعمل على توطيد الصلة بها، وذلك بالتنسيق مع المكتب التنفيذي الوطني والهياكل المختصة بالاتحاد.

يسهر على تنسيق علاقات الاتحاد مع المنظمات والجمعيات وتوطيدها، وتدعيم



مواقفه في السيج الجمعياتي وينظم الندوات والملتقيات المختصة في العرض.
يتابع مواقف وقرارات الجمعيات والمؤسسات غير النقابية والمؤسسات التي لها علاقة بالاتحاد ويدرسها، ويمدّ باقي هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل بالتوصيات اللازمة في هذا المجال بالتنسيق مع المكتب التنفيذي الوطني.
يعرض على مدّ الهياكل والإطارب النقابية بكل ما يتعلّق بنشاطات الهياكل الدستورية والجمعيات ويعمل على توجيهها وتوعيتها بالحس المدني وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان مماشياً مع سياسة الاتحاد وتوجهاته.
يرأس الدوة الوطنية لقسم العلاقة مع المجتمع المدني والسياسي والمؤسسات الدستورية التي تعقد مرة كل سنة وتضمّ الكتاب العامي المساعدين المسؤولين عن العلاقة مع المجتمع المدني والسياسي والمؤسسات الدستورية بالاتحادات الجهوية والجامعات العامة.

الفصل 39 :

- يجب أن تتوفر في المترشح لعضوية المكتب التنفيذي الوطني الشروط التالية:
- 1 - أن يكون خالص الانحراط بالاتحاد العام التونسي للشغل لمدة ثماني (8) سنوات كاملة متوالية عند الترشح.
 - 2 - وأن يكون متحملاً ومباشراً للمسؤولية النقابية لمدة ست (6) سنوات كاملة متتالية عند الترشح أو تحملها لمدة ثماني سنوات.
 - 3 - وأن يكون متحملاً ومباشراً للمسؤولية النقابية بإحدى الهياكل النقابية الوسطى (الاتحاد الجهوي - الجامعة العامة) لمدة نيابية كاملة أو تحملها لمدة نيابتين كاملتين.
 - 4 - وأن يكون خالص الدفّة مع قسم المالية عند الترشح.
 - 5 - وأن يقيم وجوباً بنوس الكبرى في مدّة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انتخابه.
 - 6 - وأن يتفرّغ وجوباً للعمل النقابي اليومي بصفة تامة.

القسم الثاني: المكتب التنفيذي الموسع

الفصل 40 :

يتكوّن المكتب التنفيذي الموسع من:

- أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.

الكتاب العامي للاتحادات الجهوية أو من يبوب الكاتب العام عند الاقتضاء من بين أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي بتفويض كتابي منه وإن تعذّر ذلك يمكن للمكتب



التنفيذي الجهوي التفويض لأحد أعضائه
يجتمع عاديا كل شهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من الأمين العام أو من يوبه عنه
وبرئاسته أو برئاسة من يوبه عنه من بين أعضاء المكتب التنفيذي الوطني وإن
تعذر ذلك يمكن للمكتب التنفيذي التفويض لأحد أعضائه للعرض.
يُشترط في قانونية انعقاده حضور ثلثي أعضائه، وفي صورة تأجيله ينعقد بحضور
(50%+1) من أعضائه.

الفصل 41 :

يساهم المكتب التنفيذي الموسع في تنفيذ القرارات الوطنية والقطاعية والجهوية
ومتابعتها في نطاق اختيارات الاتحاد العام التونسي للشغل.

القسم الثالث: مجلس الهياكل القطاعية الوطنية

الفصل 42 :

يتركب مجلس الهياكل القطاعية الوطنية من:
- أعضاء المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل.
- الكتّاب العامين للجامعات العامة أو من يوب الكات العام عند الاقتضاء من بين
أعضاء المكتب التنفيذي القطاعي تفويض كتابي منه وإن تعذر ذلك يمكن للمكتب
التنفيذي المعني التفويض لأحد أعضائه.
يجتمع عاديا كل شهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من الأمين العام وبرئاسته أو
برئاسة من يوبه عنه من بين أعضاء المكتب التنفيذي الوطني
يُشترط في قانونية انعقاده حضور ثلثي أعضائه، وفي صورة تأجيله ينعقد بحضور
(50%+1) من أعضائه.

الفصل 43 :

يتولى مجلس الهياكل القطاعية مساعدة المكتب التنفيذي الوطني في متابعة النشاط
لثاني القطاعي وتنفيذ قرارات الهياكل القطاعية



المصوّن الرابع:

الهيئة القطاعية

الفصل 44 :

الجامعة العامة هيكل وطني يصمّ الشغالي المنتمين لقطاع أو مجموعة قطاعات ذات أنشطة متشابهة أو المنتمين لفرع أو لفروع القطاع، على ألا يقل عدد مسجلينها عن 6000 منخرط.

بالنسبة إلى الجامعات العامة ذات الأنشطة المتشابهة يجوز لها الاتحاد إراديا في هيكل واحد بقرار من هيئاتها الإدارية وذلك بعد عرضه على المكتب التنفيذي الوطني، وبعد موافقة الهيئة الإدارية الوطنية، على أن تُراعى قاعدة التمثيل النسبي في تركيبة مكتبها التنفيذي.

يكون مقرها وجوبا تونس العاصمة.

الفصل 45 :

تتكوّن الهيئة القطاعية من سلطات قرار قطاعية وهيكل تسيير قطاعية.

الباب الأول، سلطات القرار القطاعية

الفصل 46 :

سلطات القرار القطاعية هي مؤتمر الجامعة العامة والمجلس القطاعي والهيئة الإدارية للجامعة العامة.

القسم الأول: مؤتمر الجامعة العامة

الفصل 47 :

مؤتمر الجامعة العامة هو سلطة القرار الأولى والعليا.

ينعقد مؤتمر الجامعة العامة عاديا مرة كلّ أربع سنوات بقرار تتخذه الهيئة الإدارية للجامعة العامة قبل التاريخ المحدّد بستة أشهر، واستثنائيا نطلب من ثلثي أعضاء المجلس القطاعي على قاعدة التمثيل النسبي بالفصل 54 بالنظم الداخلي بالتنسيق مع المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام.



الفصل 48 :

نواب مؤتمر الجامعة العامة هم:

1- نواب عن النقابات الأساسية المنتخبين.

توزع النيابات على الجهات حسب العدد الجملي لمنحطري القطاع المعني بكل جهة، وتوزع النيابات الباتجة عن الكسور على الجهات حسب أهمية الكسور وتوزع النيابات المحددة لكل جهة على نقابات القطاع الأساسية الراجعة إليها دنظر حسب عدد منحطريها وتوزع النيابات الباتجة عن الكسور على النقابات الأساسية حسب أهمية الكسور.

وفي صورة التساوي في عدد المنحطرين، فإن قسم النظام الداخلي بالاتحاد العام يسد البيدة للمقابة لأساسية التي لم تحصل على بيانة أصلية.

في صورة تجاوز عدد النواب عدد أعضاء مكتب البقابة الأساسية، يصدر المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي بانفاق مع الفرع الجامعي المعني بلاغا يدعو المنحطرين إلى الترشح للنيابات الرائدة في مدة لا تقل عن خمسة أيام، ويتم الانتخاب من قبل أعضاء البقابة الأساسية بإشراف أحد أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي والمفوض من قبله وبحضور الفرع الجامعي وجوبا. وتنطبق شروط الترشح لسقبة الأساسية على المترشح لنيابة المؤتمر.

يُنتخب الدنث في المؤتمر القطاعي للجامعة العامة من قبل أعضاء مكتب البقابة الأساسية بالأغلبية، بشرط أن يكون من بين أعضائها، في اجتماع مكتبها الذي يرأسه وجوب من يمثل المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي ويحصره من يمثل الفرع الجامعي المعني وذلك بأغلبية أصوات الحاضرين من مكتب البقابة الأساسية بالانتخاب العلني أو السري وبمذ قسم النظام الداخلي للاتحاد العام بقائمات نوابها قبل أسبوع على الأقل من موعد المؤتمر الجامعة العامة

2- أعضاء المكتب التنفيذي المنحطلي للجامعة العامة

3- الكتاب العموم للفروع الجامعية إن وجدت

4 مقرر الهيئة القطاعية للمراقبة المالية.

ويحضره دون حق التصويب أعضاء الهيئة القطاعية للمراقبة المالية.

بستثناء أعضاء المكتب التنفيذي للجامعة العامة، يحور للكتاب العاقين للفروع الجامعية ومقرر الهيئة القطاعية للمراقبة المالية التصويب كتابا لأحد أعضاء مكائهم، وإن تعذر ذلك فمن الهيكل أو الهيئة المعسه لأحد أعضائها وذلك عن طريق محضر جلسه ممضى من قبل أغلبية الأعضاء.



الفصل 49 :

تُحسب نباتات موطن الجامعة العامة وبورج على القابات الأساسية حسب الجدول
الاسي

إلى حدود 20.000 متر (باعتبار نسبة عن كل 670 متر)

عدد المتفرطين -	عدد النباتات	عدد المتفرطين -	عدد النباتات
من 6000 إلى 6669	71	من 13370 إلى 14039	82
من 6670 إلى 7339	72	من 14040 إلى 14709	83
من 7340 إلى 8009	73	من 14710 إلى 15379	84
من 8010 إلى 8679	74	من 15380 إلى 16049	85
من 8680 إلى 9349	75	من 16050 إلى 16719	86
من 9350 إلى 10019	76	من 16720 إلى 17389	87
من 10020 إلى 10689	77	من 17390 إلى 18059	88
من 10690 إلى 11359	78	من 18060 إلى 18729	89
من 11360 إلى 12029	79	من 18730 إلى 19399	90
من 12030 إلى 12699	80	من 19400 إلى 20000	91
من 12700 إلى 13369	81		

أكثر من 20.000 متر (باعتبار نسبة عن كل 820 متر)

عدد المتفرطين -	عدد النباتات	عدد المتفرطين -	عدد النباتات
من 2000 إلى 21821	92	من 41853 إلى 43673	104
من 21822 إلى 23642	93	من 43674 إلى 45494	105
من 23643 إلى 25463	94	من 45495 إلى 47315	106
من 25464 إلى 27284	95	من 47316 إلى 49136	107
من 27285 إلى 29105	96	من 49137 إلى 50957	108
من 29106 إلى 30926	97	من 50958 إلى 52778	109
من 30927 إلى 32747	98	من 52779 إلى 54599	110
من 32748 إلى 34568	99	من 54600 إلى 56420	111
من 34569 إلى 36389	100	من 56421 إلى 58241	112
من 36390 إلى 38210	101	من 58242 إلى 60062	113
من 38211 إلى 40031	102	من 60063 إلى 61883	114
من 40032 إلى 41852	103	من 61884 إلى 63704	115



يُضاف إليهم:

- أعضاء المكتب التنفيذي المحلي للجامعة العامة.
- الكتّاب العامون للمروع الجامعية إن وجدت.
- مقرّر الهيئة القطاعية للمراقبة المالية.

الفصل 50 :

يتأسس المؤتمر وحويبا عضو من المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام، ويُصدر الأمين العام أو من يوّنه عنه بلاغ المؤتمر الذي يشتر في الإنسان في وسائل الإعلام المتدحة، ويُعلّق بمقرّات الاتحاد العام والاتحادات الجهوية والجامعة العامة المعنية ويُوزّع على الهياكل الجهوية المعنية
يتنخب المؤتمر من بين أعضائه مقررين اثنين لتدوين أشغاله وكذلك أعضاء اللّجن (فحص الميقات وقرّر الأصوات واللوائح)

الفصل 51 :

يُشترط في قانونية انعقاد مؤتمر الجامعة العامة العادي أو الاستثنائي حضور ثلثي النوب وتكون المصادقة في المؤتمر العادي على القرارات بأغلبية (50% + 1) من النّواب الحاضرين (المسجلين بقائمة الحضور). باستثناء اللوائح التي تكون المصادقة عليها بأغلبية الثلثين من الحاضرين.
تكون المصادقة على القرارات في المؤتمر الاستثنائي بأغلبية الثلثين من النّواب الحاضرين (المسجلين بقائمة الحضور).
وفي صورة عدم اكتمال النّصاب القانوني لانعقاده يُؤجل المؤتمر لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما (15) ليعقد بعد ذلك بأغلبية (50% + 1) من العدد الجملي لنوب.
وفي كلتا الحالتين يُصدر الأمين العام أو من يوّنه عنه بلاغا في ذلك قبل خمسة عشر يوما من انعقاد المؤتمر على الأقل، ويُعلّق باب الترشّح بعد أسبوع من صدور البلاغ

الفصل 52 :

يتولّى مؤتمر الجامعة العامة:

- مناقشة التقريرين الأدبي والمالي وعرضهما على التصويت
- صبط البرامج واتخاذ القرارات في المسائل القطاعية المطروحة عبر اللوائح الصادرة عنه وفقا لتوجيهات الاتحاد العام النوبي للشغل واختياراته.
- انتخاب المكتب التنفيذي للجامعة العامة
- انتخاب الهيئة القطاعية للمراقبة المالية



القسم الثاني: المجلس القطاعي

الفصل 53 :

المجلس القطاعي هو سلطة القرار الثانية للقطاع.

ينعقد المجلس القطاعي وجوبا مرة بين مؤتمرين وكلما دعت الحاجة بطلب من المكتب التنفيذي للجامعة، وموافقة المكتب التنفيذي الوطني، واستثنائيا بطلب من ثلثي أعضاء الهيئة الإدارية القطاعية الذين يمثلون أغلبية المسخرين على قاعدة التمثيل النسبي المحددة بالفصل 57.

يرأسه وجوبا أحد أعضاء المكتب التنفيذي الوطني

تدوّن مداولاته في دفتر مرقم خاص من قبل مقررين اثنين يتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس القطاعي.

الفصل 54 :

يتركب المجلس القطاعي من:

- أعضاء المكتب التنفيذي للجامعة العامة

- الكتاب العامي للفروع الجامعية إن وجدت.

- الكتاب العامي للقباط الأساسية التي يساوي عدد مسخريها أو يفوق 50.

- الكاتب العام للشقاة الأساسية الأكثر مسخريين من بين القباط التي يقل عدد مسخريها عن 50.

- مقرّر الهيئة القطاعية للمراقبة المالية.

باستثناء أعضاء المكتب التنفيذي للجامعة العامة. يجوز للكتاب العامي للفروع الجامعية أو الكتاب العامي للقباط الأساسية أو مقرّر الهيئة القطاعية للمراقبة المالية التهويص كتابيا لأحد أعضاء مكاتبهم، وإن تعذر ذلك فمن الهيكل أو الهيئة المعنية لأحد أعضائها وذلك عن طريق محضر جلسة ممضى من قبل أغلبية الأعضاء كما يحصره دون حق التصويت أعضاء الهيئة القطاعية للمراقبة المالية

الفصل 55 :

يُشترط في قانونية انعقاد المجلس القطاعي حضور ثلثي أعضائه، وفي صورة عدم توفر النصاب القانوني للمجلس القطاعي يؤجل انعقاده إلى موعد لاحق يحدده المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام، وفي هذه الحالة يعقد بأغلبية (50% + 1) من أعضائه. وتتخذ قراراته في الحالى بأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين.



الاتحاد العام التونسي للشغل

- ويمكن للمجلس القطاعي الدعوة لعقد مؤتمر استثنائي للجامعة العامة وذلك بأغلبية ثلثي أعضائه على قاعدة التمثيل النسبي المحددة كالآتي
- لكل عضو من المكتب التنفيذي القطاعي عدد أصوات يساوي معدل أصوات الهياكل الجهوية والقطاعية.
- لكل فرع جامعي عدد أصوات يحدّد حسب عدد منخرطي القطاع بالجهة
- لكل نقابة أساسية عدد أصوات
- وتحدّد الأصوات حسب الجدول التالي على ألا يتجاوز عدد الأصوات للعضو الواحد 14 صوتا مهما كان عدد المنخرطين

عدد الأصوات	عدد المنخرطين
صوت واحد	50 منخرطاً أو أقل
صوت واحد لكل 100 منخرط	من 51 منخرطاً إلى 250 منخرط
صوت واحد لكل 200 منخرط	من 251 منخرط إلى 1500 منخرط
صوت واحد لكل 500 منخرط	أكثر من 1500 منخرط

الفصل 56 :

تتمثل مهام المجلس القطاعي في متابعة تجسيد مقررات مؤتمر الجامعة العامة وتدارس المسائل القطاعية واتخاذ القرارات في شأنها وفقاً لاختيارات الاتحاد العام التونسي للشغل وتوجيهاته

القسم الثالث: الهيئة الإدارية للجامعة العامة

الفصل 57 :

الهيئة الإدارية للجامعة العامة هي سلطة القرار الثالثة بالمطاع

الفصل 58 :

تجتمع الهيئة الإدارية للجامعة العامة عادياً وبصفة وحيدة مرة كل ستة أشهر، وكلما دعت الحاجة يطلب من المكتب التنفيذي القطاعي، واستثنائياً بطلب من ثلثي أعضائها الذين يمثلون أغلبية المنخرطين على قاعدة التمثيل النسبي، بعد موافقة المكتب التنفيذي الوطني الذي يعيّن من يرأسها وجوبا من بين أعضائه يتعيّن أن يسبق انعقاد الهيئة الإدارية للجامعة العامة عقد هيئات قطاعية للفروع الجامعية التابعة للقطاع



تُدَوِّن مدلولات الهيئة الإدارية للجامعة العامة في دفتر محاصر جنسات مرقم خاص بها من قبل مقررَين اثنين تعينهما الهيئة الإدارية للجامعة العامة.

يُشترط في قانونية انعقاد الهيئة الإدارية القطاعية حضور ثلثي أعضائها في صورة عدم توفر النصاب القانوني يؤجل انعقادها إلى موعد لاحق يحدده المكتب التنفيذي الوطني وفي هذه الصورة تلتئم بحضور (50% + 1) من أعضائها تُعقد قراراتها بأغلبية أعضائها الحاضرين (50% + 1)، باستثناء قرار الإضراب القطاعي الذي يُتخذ بأغلبية ثلثي الأعضاء.

يمكن للهيئة الإدارية القطاعية الدعوة لعقد مجلس قطاعي استثنائي وذلك بأعبية ثلثي أعضائها على قاعدة التمثيل النسبي المحددة كالاتي.

- لكل عضو من المكتب التنفيذي للجامعة العامة عدد أصوات يساوي معدّل أصوات الهياكل الجهوية للقطاع.

- لكل فرع جامعي عدد أصوات يحدّد حسب عدد المخرطين بالجهة.

وتُحسب الأصوات حسب الجدول الآتي على ألا يتجاوز عدد الأصوات للعضو الواحد أربعة عشر (14) صوتا

عدد الأصوات	عدد المخرطين
صوت واحد	من 250 إلى 500 مخرط
صوت لكل 500 مخرط	من 501 إلى 1500 مخرط
صوت لكل 750 مخرط	من 1501 إلى 3000 مخرط
صوت لكل 1000 مخرط	أكثر من 3000 مخرط

تتكوّن الهيئة الإدارية للجامعة العامة من:

- أعضاء المكتب التنفيذي للجامعة العامة.

- الكتّاب العاملين للفروع الجامعية بالقطاع، والنائبة إلى الجهة التي ليس بها فرع جامعي فإنّ النقابة الأساسية الأكثر مخرطين هي التي تمثلها دور حقّ التصويت.

- مقرر الهيئة القطاعية للمراقبة المالية.

باستثناء أعضاء المكتب التنفيذي للجامعة العامة، يجوز لناقي الأعضاء التفويض كتابيا لأحد أعضاء مكاتبتهم، وإن تعذر ذلك فمن الهيكل أو الهيئة المعيين لأحد أعضائهما وينوّن بمحضر جلسة ممضى من قبل أغلبية الأعضاء



لفصل 59 :

تتولى الهيئة الإدارية للجامعة العامة:

- متابعة تنفيذ مقررات سلطات القرار القطاعية واتخاذ القرارات في المسائل المطروحة
- قطاع في نطاق التوجيهات العامة للاتحاد العام التبشيري للشغل واختصاصاته
- مراقبة السير العادي لنشاط المكتب التنفيذي للجامعة ونشاط هيئة المراقبة المالية
- لمط في عضوية الجامعة العامة بالمؤسسات النقابية المعارية والعربية والإفريقية والدولية
- تسديد لشعور لحاصل بالمكتب التنفيذي القطاعي والهيئة القطاعية للمراقبة المالية

الباب الثاني: هيكل التسيير القطاعية، المكتب التنفيذي للجامعة العامة

الفصل 60 :

يتركب مكتب تنفيذي للجامعة العامة من عدد من الأعضاء وفقا لعدد المخترطين، اعتمادا على القاعدة التالية:

- إلى حدود 20.000 منخرط: 9 أعضاء.

- أكثر من 20.000 منخرط: 11 عضوا.

يضم مكتب التنفيذي للجامعة العامة امرأتين على الأقل

في صورة عدم تضمين تركيبة المكتب المنتخب لامرأتين يتم تعويض العضوين اللذين تحصلتا على أقل عدد من الأصوات بالمرشحتين اللتين تحصلتا على أكبر عدد من الأصوات

يحدد وجوبا على الأقل ثلث أعضاء المكتب التنفيذي للجامعة العامة وينطبق هذا التجديد (ناشئ) على الأعضاء الذين استكملوا مدتين بيايتين متتاليتين والأقدم في عدد الدورات، وفي حالة التساوي ينطبق التجديد على الأقدم في الاضطراب، ولأكثر سنا ولا يشمل التجديد عددا أقل من ثلث أعضاء المكتب التنفيذي للجامعة العامة، وفق للجدول التالي:

عدد الأعضاء الذين استكملوا مدتين ثابنتين	عدد التجديد
من 3 إلى 4 أعضاء	1
من 5 إلى 7 أعضاء	2
من 8 إلى 10 أعضاء	3
11 عضوا	4

لا يجوز تحمير مسؤولية الكتابة العامة للجامعة العامة لأكثر من دورتين متتاليتين

الفصل 61 :

تُوزع المسؤوليات بين أعضاء المكتب التنفيذي للجامعة العامة إثر المؤتمر مباشرة بإشراف رئيس المؤتمر أو من ينوبه عنه من بين أعضاء المكتب التنفيذي الوطني وجوباً وذلك على النحو التالي:

- 1 - كاتب عام.
- 2 - كاتب عام مساعد مسؤول عن النظام الداخلي.
- 3 - كاتب عام مساعد مسؤول عن المالية والانشغاطات.
- 4 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الإعلام والشر.
- 5 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الدراسات.
- 6 - كاتب عام مساعد مسؤول عن التكوين البقائي والأنشطة الثقافية.
- 7 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الحماية الاجتماعية.
- 8 - كاتب عام مساعد مسؤول عن العلاقات العربية والخارجية.
- 9 - كاتب عام مساعد مسؤول عن المرأة والشباب.
- 10 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الشؤون القانونية.
- 11 - كاتب عام مساعد مسؤول عن العلاقات مع المجتمع المدني.

الفصل 62 :

يترشح لعصوه المكتب التنفيذي القطاعي أو الهيئة القطاعية لمراقبة المالية من تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يكون حاصراً لمدة لا تقل عن سبع (7) سنوات كاملة متوالية عند الترشيح.
- أن يكون متحملاً للمسؤولية النقابية لمدة خمس سنوات كاملة متوالية، أو تحفيها لمدة لا تقل عن ست سنوات كاملة.

- أن يقيم تنوع الكبرى ويعمل بها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بعد انتخابه، إلا في حالة عدم توفر العدد الكافي من المرشحين للمكتب عند تطبيق هذا الشرط. ويجب ألا يشمل هذا الاستثناء أكثر من عضوين في المكتب الواحد يتم تعويض العضو الذي فقد عضويته بسبب ذلك بالموالي في قائمه مرشحي مؤتمر الهيكل حسب أغلبية الأصوات.

في صورة عدم قبول هذا العضو الموالي تسديد الشعور الخاص، يتم تعويضه من يليه أمّا إذا لم يتوفر مرشعون من القائمه المذكورة لتعويضه فإن الشعور يسدد طبقاً للفصل 212 من النظام الداخلي.

- أن يكون حاصراً مع قسم مالية عند الترشيح.



عند إحالة أحد أعضاء المكتب التنفيذي للجامعة العامة على التقاعد يحتفظ المعني بالأمر بعصويته بنفس الهيكل إلى نهاية الدورة، باستثناء من يحصل على مستحقاته بطلب منه فيفقد عصويته آلياً

الفصل 63 :

يعمل المكتب التنفيذي للجامعة العامة بالتنسيق مع الاتحادات الجهوية على مساعدة الهياكل النقابية التابعة للقطاع وتنشطها وفرض المشاكل الجماعية منها والفردية طبقا لمقتضيات القانون الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل.

يؤطر الهيكل والهيئات الممثلة للأعوان والتابعة للقطاع حتى لا تتناقض مواقفها وقراراتها مع قرارات ومواقف الهياكل المسيرة للقطاع
تلتزم المكاتب التنفيذية للجامعات العامة بما يتم تقريره من قبل الهيئات المسيرة للاتحاد العام التونسي للشغل.

الفصل 64 :

- يتولى المكتب التنفيذي للجامعة العامة.
- تنفيذ مقررات سلطات القرار القطاعية.
- ضمان وحدة الممارسة النقابية والعمل على تحاسن الأداء البقائي قطاعي
- الإشراف على المفوضات القطاعية الوطنية

الفصل 65 :

1 - الكاتب العام

هو الناطق الرسمي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل والشغاليين في القطاع
يمضي هو أو من يوثق عنه جميع المكاتبات المتعلقة بالقطاع وتوجه له المراسلات
يسهر على مراقبة أموال الاتحاد وأملكه فيما يرجع إلى قطاعه بالبطر.
ينسق النشاط اليومي بين مختلف أعضاء المكتب التنفيذي القطاعي حسب مهامهم
يرأس اجتماع المكتب التنفيذي القطاعي.
يوجه الاستدعاءات لحضور أشغال الهيئة الإدارية القطاعية والمجلس القطاعي بعد موافقة قسم النظام الداخلي للاتحاد العام على دعوتها للاعقاد.
يمضي مع الكاتب العام المساعد المسؤول عن المالية والإدارة في عملية سحب المدخ
المرصودة للقطاع من قبل الاتحاد طبقا للمصل 176 من النظام الداخلي.



للكاتب العام أو من يتوّبه عنه من بين أعضاء المكتب التنفيذي القطاعي في حالة غيابه وتنعوض منه، حقّ التقاضي والتمثيل لدى السلطة الإدارية والعدلية في جميع الأمور التي تهمّ المسحطين بالقطاع فرادى وبقائات وبعد استقيص له في ذلك من الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل.

2 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي

يعمل بالتعاون مع بقية أعضاء المكتب التنفيذي للقطاع ومع مختلف الهيكل النقابية على احترام القانون الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد وتصديق فصولهما كما يعمل على إتمام الهيكلة في القطاع في آجالها القانونية.
يقدم لاجتماعات المكتب التنفيذي للقطاع توثيق مؤتمرات البقائات المقترحة من الاتحادات الجهوية ويتابع مع الكاتب العام الإعداد لها وتنظيم حضورها.
يحافظ على ملفات المؤتمرات المنعزلة.

3 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن المالية والادخارات

يقوم بإعداد موازنة سنوية للجامعة أو البقاية العامة على ضوء نسبة التمويل لداقي المسندة للقطاع يقدمها للهيئة الإدارية القطاعية بعد مصادقة المكتب التنفيذي القطاعي مستعينا بمن يراه صالحا من ذوي الخبرة والاختصاص.
يشرف على نشاط الهيئة القطاعية للمراقبة المالية في مراقبه لمصريف كما يمدّه بالوثائق الضرورية لتسهيل مهنتها.
يُخصي صحة الكاتب العام في عمليات سحب وإحالة الأموال الراحعة بالنظر إلى القطع

4 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن الإعلام والشر

يعمل على نشر وتغطية نشاط القطاع في وسائل الإعلام وخاصة في جريدة لشعب يشرف على إصدار بشريه نقابية داخلية بشكل دوري تعوضر نشاط واهتمامات النقابيين بالقطاع بالتنسيق مع قسم الإعلام.

5 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن الدراسات

- يعمل على إعداد الدراسات والنحوث المتعلقة بالقطاع بالتنسيق مع لكتاب العامين المساعدين بالجامعة المعنيين.
يسهر على توثيق المراجع الاقتصادية والاجتماعية التي تُعنى بالقطاع وفهرسها ووضعها على دقة التشكيلات النابعة للقطاع.



6 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن الشؤون القانونية

يسهر على إعداد مشاريع الأنظمة الأساسية والعقود المشتركة وإعداد الدراسات لضرورة لتنقيحها كلما دعت الحاجة.
يوكب كل ما يصدر من قوانين تهم القطاع ويمكّن التشكيلات منها.

7 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن التكوين النقابي والأنشطة الثقافية

يسهر على إعداد برنامج تكويني وتنقيبي سنوي ويعمل على تنفيذه بعد عرضه على المكتب التنفيذي القطاعي.
يظم الدورات والدورات التكوينية والتثقيفية بالتنسيق مع قسم التكوين النقابي بالاتحاد.

8 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن الحماية الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية

يعمل على جمع المعلومات الخاصة بحوادث الشغل والسلامة المهنية.
يعمل على تحسيس الشغاليين بالقطاع بخصوص المحافظة على الصحة والسلامة المهنية بالتنسيق مع الجهات المختصة من خلال الدورات والدورات.
يظم ندوات ودورات في مجالات نشاطه بالتنسيق مع المسؤول عن التكوين ولأنشطة الثقافية.

9 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن العلاقات العربية والخارجية

يعمل على ربط الأصل بفروع المنظمات القابلية العربية والدولية التي لا تتعارض أهدافها مع أهداف الاتحاد العام ومبادئه وتمتين العلاقات معها بالتنسيق مع قسم العلاقات العربية والخارجية.

10 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل

يعمل على مريد إدماج المرأة العاملة في النشاط النقابي.
يعمل على استقطاب الشباب العامل وتأطيره وتأهيله لتحمل المسؤولية القابلية

11 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن العلاقات مع المجتمع المدني

يسبق ويعمل على توطيد علاقات القطاع مع فروع المنظمات والجمعيات المهنية والإنسانية والثقافية والتي لا تتناقض أهدافها ومواقفها مع توجهات الاتحاد.
وفي صورة المكتب التنفيذي المتكون من تسعة (9) أعضاء يتولى الكاتب المساعد

المسؤول عن الدراسات أيضا مسؤولية الشؤون القانونية، ويتولى الكاتب العام المسؤول عن المرأة والشباب العامل أيضا مسؤولية الجمعيات.

الكاتب العام والكتاب العامون المساعدون مسؤولون عن تنفيذ مهامهم على غرار ما ورد بمشمولات أعضاء المكتب التنفيذي الوطني ككل حسب اختصاصه وكل عضو مطالب بتقديم برنامج عمل خاص بمجال مسؤوليته إلى المكتب التنفيذي القطاعي لدراسته والمصادقة عليه وهو مسؤول عن متابعته وتنفيذه بالتنسيق مع الكاتب العام والمكتب التنفيذي القطاعي.

الفصل 66 :

يتولى الاتحاد العام التونسي للشغل العناية بالمتقاعدين والدفع عن مصالحهم والعمل على هيكلتهم وطنيا وجهويا ومحليا

يتحمل المتقاعدون المسؤولية المالية على مستوى الهياكل النقابية التابعة بقطاع المتقاعدين.

يجوز لهم تحمل المسؤولية المالية بالمكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل وبالمكاتب التنفيذية للاتحادات الجهوية والهيئات الوطنية والجهوية والمكتب التنفيذي للاتحادات المحلية.

على أن الترشح لعصوية المكتب التنفيذي الوطني يجب ألا يؤدي إلى وجود أكثر من أربعة أعضاء متقاعدين، وفي صورة انتخاب أكثر من أربعة أعضاء متقاعدين في المؤتمر فإنه يقع الإنهاء على الأربعة المنتخبين على الأكثر أصوات من ضمن المتقاعدين الباقين، ويقع تعويض البقية من بينهم في قائمة المرشحين شريطة ألا يكون من بينهم متقاعدون أيضا

كما أن الترشح لعصوية المكاتب التنفيذية الجهوية والمحلية يجب ألا يؤدي إلى وجود أكثر من عضوين متقاعدين بالمكتب التنفيذي المعني. وفي صورة انتخاب أكثر من عضوين اثنين متقاعدين في المؤتمر فإنه يقع الإنهاء على الاثنين المنتخبين على الأكثر أصواتا من ضمن المتقاعدين الباقين، ويقع تعويض البقية من بينهم في قائمة المرشحين شريطة ألا يكون من بينهم متقاعدون أيضا



المصوّب الخاص:

الهيئة الجهوية

الفصل 67 :

تتكوّن الهيئة الجهوية من سلطات قرار جهوية وهياكل تسير جهوية.

الباب الأول، سلطات القرار الجهوية

الفصل 68 :

سلطات القرار الجهوية هي مؤتمر الاتحاد الجهوي والمجلس الجهوي والهيئة الإدارية الجهوية.

القسم الأول: مؤتمر الاتحاد الجهوي

الفصل 69 :

مؤتمر الاتحاد الجهوي هو سلطة القرار الأولى والعليا للجهة.
ينعقد مؤتمر الاتحاد الجهوي عاديا مرّة كلّ أربع سنوات، واستثنائيا بطلب من ثلثي أعضاء المجلس الجهوي على قاعدة التمثيل النسبي، وموافقة المكتب التنفيذي الوطني الذي يعيّن من يرأسه وجوبا من بين أعضائه.
في كنتا الحالتين يُصدر المكتب التنفيذي الوطني بلاغا في ذلك قبل خمسة عشر (15) يوما من انعقد المؤتمر على الأقل، ويُعلّق باب الترشّح بعد أسبوع من صدور البلاغ.

الفصل 70 :

نواب مؤتمر الاتحاد الجهوي هم:

- نواب عن المقابلات الأساسية المنتخبين.
- أعضاء المكتب التنفيذي المنتخبين.
- الكتاب العامون للفروع الجامعية إن وجدت.
- الكتاب العامون للاتحادات المحلية.
- مقرر الهيئة الجهوية للنظام الداخلي.
- مقرر الهيئة الجهوية للمراقبة المالية.



- مستقة اللجنة الجهوية للمرأة العاملة.
- منسق اللجنة الجهوية للشباب العامل.
- دستشاء أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد اليهودي، يحور لساقي الأعضاء التمويص كتابيا لأحد أعضاء مكاتبهم، وإن تعذر ذلك فمن الهيكل أو الهيئة المعنية لأحد أعضائها يدون بمحصر جلسة ممضى من قبل أغلبية الأعضاء يحصره دون حق التصويت.
- أعضاء الهيئة الجهوية للنظام الداخلي.
- أعضاء الهيئة الجهوية للمراقبة المالية.

الفصل 71

توزع البيانات على القطاعات حسب العدد الجمعي لمخرطيها بالجهة، وتوزع انبيات الناتجة عن الكسور بمح الأولوية للقطاعات حسب أهمية الكسور توزع البيانات المعدة لكل قطاع على نقابات القطاع الأساسية الراجعة بالنظر إلى الجهة المعنية حسب عدد مخرطيها، وتوزع البيانات الناتجة عن الكسور على النقابات الأساسية حسب أهمية الكسور.

يحتمم المكتب التنفيذي اليهودي ويكلف أحد أعضائه للإشراف على اجتماع إسداد البيانات لكل هيكل، ويدون ذلك في دفتر محاضر جلسات لاجتماعات الدورية للمكتب التنفيذي اليهودي.

في صورة التسوي في عدد الأصوات، والبيانة تُسد للأقدم في عدد سنوات المسؤولية فالأقدم في الانخراط فالأكبر سنا.

في صورة تعاور عدد التواب عدد أعضاء مكتب النقابة الأساسية يُصدر الاتحاد اليهودي المعني بلاغا يدعو المخرطين إلى الترشح لبيانات الرئدة في مدة لا تقّر عن خمسة أيام، ويتم الانتخاب من قبل أعضاء النقابة الأساسية بإشراف أحد أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد اليهودي وتنطبق شروط الترشح للنقابة الأساسية على المترشح إلى بيانة المؤتمر.

تُنتخب النّائب في مؤتمر الاتحاد اليهودي من قبل أعضاء مكتب النقابة الأساسية بشرط أن يكون من بين أعضائها، في اجتماع مكنتها الذي يرأسه وحيوا من يمثل المكتب التنفيذي للاتحاد اليهودي، إن أمكن ذلك، وبأغلبية أصوات الحصريين من مكتب النقابة الأساسية بالانتخاب العلني أو السري.

في صورة عدم توفر العدد القانوني في توزيع البيانات لمؤتمرات في لجلسة الأولى فإنه يقع انتخاب التواب في جلسة ثانية بعدها الاتحاد اليهودي مهم كان عدد الحصريين.



يقع مد قسم النظام الداخلي للاتحاد العام بقائمات نوابها قبل أسبوع على الأقل من موعد مؤتمر الاتحاد الجهوي.

الفصل 72 :

تُحتسب بيدات مؤتمر الاتحاد الجهوي وتوزع على القوائم الأساسية حسب الجدول التالي إلى حدود 20 000 مسخرط (باعتبار نيابة عن كل 670 مسخرط)

عدد المنخرطين	عدد النواب	عدد المنخرطين	عدد النواب
إلى 6669	71	من 13370 إلى 14039	82
من 6670 إلى 7339	72	من 14040 إلى 14709	83
من 7340 إلى 8009	73	من 14710 إلى 15379	84
من 8010 إلى 8679	74	من 15380 إلى 16049	85
من 8680 إلى 9349	75	من 16050 إلى 16719	86
من 9350 إلى 10019	76	من 16720 إلى 17389	87
من 10020 إلى 10689	77	من 17390 إلى 18059	88
من 10690 إلى 11359	78	من 18060 إلى 18729	89
من 11360 إلى 12029	79	من 18730 إلى 19399	90
من 12030 إلى 12699	80	من 19400 إلى 20000	91

- أكثر من 20.000 منخرط (باعتبار نيابة عن 1820 مسخرط)

عدد المنخرطين	عدد النواب	عدد المنخرطين	عدد النواب
من 20001 إلى 21821	92	من 41853 إلى 43673	104
من 21822 إلى 23642	93	من 43674 إلى 45494	105
من 23643 إلى 25463	94	من 45495 إلى 47315	106
من 25464 إلى 27284	95	من 47316 إلى 49136	107
من 27285 إلى 29105	96	من 49137 إلى 50957	108
من 29106 إلى 30926	97	من 50958 إلى 52778	109
من 30927 إلى 32747	98	من 52779 إلى 54599	110
من 32748 إلى 34568	99	من 54600 إلى 56420	111
من 34569 إلى 36389	100	من 56421 إلى 58241	112
من 36390 إلى 38210	101	من 58242 إلى 60062	113
من 38211 إلى 40031	102	من 60063 إلى 61883	114
من 40032 إلى 41852	103	من 61884 إلى 63704	115



يضاف إليهم:

- أعضاء المكتب التنفيذي المنحلي للاتحاد الجهوي
- الكتاب العامون للمروع الحامعية إن وجدت.
- الكتاب العامون للاتحادات المحلية
- مقرّر الهيئة الجهوية للنظام الداخلي.
- مقرّر الهيئة الجهوية للمراقبة المالية.
- منسقة اللجنة الجهوية للمرأة العاملة.
- منسق اللجنة الجهوية للشباب العامل.

الفصل 73 :

يتّأس مؤتمر الاتحاد الجهوي وجوبا عسو من المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام ويصدر الأسمى العام أو من يتوّنه عنه بلاغ المؤتمر بشر في الإثنان في وسائل الإعلام المتاحة، ويعلّق مقرّر الاتحاد الجهوي المعني ويورّع على الهياكل الجهوية المعنية. ويكون ذلك قبل انعقاد المؤتمر بخمسة عشر (15) يوما على الأقل ويفتح باب الترشح لمدة سبعة (7) أيام كاملة إثر صدور البلاغ. يتّخب مؤتمر الاتحاد الجهوي من بين أعضائه مقرّرين اثنين لتدوين أشعائه وكذلك أعضاء النّجال (فحص الشابات وهرر الأصوات واللّوائح).

الفصل 74 :

يتولى مؤتمر الاتحاد الجهوي:

- مناقشة التقريرين الأدبي والمالي والمصادقة عليهما
- صط البرامج واتخاذ القرارات في المسائل الجهوية المطروحة عبر اللّوائح الصادرة عنه وفقا لتوجهات الإتحاد العام التونسي للشغل واختياراته
- انتخاب المكتب التنفيذي الجهوي.
- انتخاب اللجنة الجهوية للنظام الداخلي.
- انتخاب اللجنة الجهوية للمراقبة المالية.
- يُشترط في قانونية انعقاد المؤتمر الجهوي العادي أو الاستثنائي حضور ثلثي لّواب. وتكون المصادقة في المؤتمر العادي على القرارات بأغلبية (50% + 1) من اللّواب الحاضرين (المسجلين بقائمة الحضور)، باستثناء اللّوائح تكون المصادقة عليها بأغلبية الثلثين من الحاضرين.
- تكون المصادقة على القرارات في المؤتمر الاستثنائي بأغلبية الثلثين من اللّواب



الحاضرين (المسجلين بقائمة الحضور).

في صورة عدم اكتمال البصب القانوني لانعاده يتم تأجيل المؤتمر لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوم (15) ليعقد بعد ذلك بأغلبية (1+50%) من العدد الجملي للسواب.

القسم الثاني: المجلس الجهوي

الفصل 75 :

المجلس الجهوي هو سلطة القرار الثابتة للجهة

يتزكب المجلس الجهوي من:

- أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي.

- الكتائب العامين للاتحادات المحلية.

- الكتائب لعامين للفروع الجامعية إن وجدت.

- الكتائب العامين لسباقات الأساسية التي يساوي عدد مسخريها أو يفوق 50.

- الكتائب العام للقبالة الأساسية الأكثر مسخري من بين البقانات التي يقل عدد

منسخرطها عن 50

- مقرر الهيئة الجهوية للنظام الداخلي.

- مقرر الهيئة الجهوية للمراقبة المالية.

- منسقة اللجنة الجهوية للمرأة العاملة.

- منسقى اللجنة الجهوية للشباب العامل.

بإستثناء أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي، يجوز لباقي الأعضاء التفويض

كتابيا لأحد أعضاء مكانهم، وإن تعذر ذلك فمن الهيكل أو الهيئة أو البجبة المعنية

لأحد أعضائها يدون بمحضر جلسة ممضى من قبل أغلبية الأعضاء.

يحصره دون حق التصويت.

- أعضاء الهيئة الجهوية للنظام الداخلي.

- أعضاء الهيئة الجهوية للمراقبة المالية.

الفصل 76 :

يرأس المجلس الجهوي وجوبا عضو من المكتب التنفيذي الوطني.

يعقد عاديا مرة بين مؤتمرين وجوبا، وكلما دعت الحاجة بطلب من المكتب

التنفيذي الجهوي، وموافقة المكتب التنفيذي الوطني، واستثنائيا بطلب من ثلثي



أعضاء الهيئة الإدارية الجهوية الذين يمثلون أغلبية المحرطين على قاعدة التمثيل النسبي المنصوص عليها بالفصل 78.

يُشترط في قانونية انعقاد المجلس الجهوي العادي والاستثنائي حضور ثلثي أعضائه. تُتخذ قراراته بأغلبية أعضائه الحاضرين (50% + 1)، باستثناء الإصراب لجهوي الذي يُتخذ بأغلبية ثلثي أعضائه.

يمكن للمجلس الجهوي الدعوة لعقد مؤتمر استثنائي للاتحاد الجهوي بأغلبية ثلثي أعضائه على قاعدة التمثيل النسبي المعدّده كالآتي

- بكل عضو مكتب تنفيذي بالاتحاد الجهوي عدد أصوات يساوي معدل أصوات الهياكل الجهوية

- لكل اتحاد محلي عدد أصوات يُحدّد حسب عدد محرطين المعتمدين

- لكل فرع جامعي عدد أصوات يُحدّد حسب عدد محرطين القطاع بالجهة

- بكل نقابة أساسية عدد أصوات يُحدّد حسب عدد المحرطين بالنقابة

وتُحسب الأصوات حسب الجدول التالي على ألا يتجاوز عدد الأصوات للعصو الواحد أربعة عشر (14) صوتا مهما كان عدد المحرطين.

عدد الأصوات	عدد المحرطين
صوت واحد	50 محرطا أو أقل
صوت واحد لكل 100 محرط	من 51 محرطا إلى 250 محرط
صوت واحد لكل 200 محرط	من 251 محرط إلى 1500 محرط
صوت واحد لكل 500 محرط	أكثر من 1500 محرط

في صورة عدم توفر النصاب القانوني يُؤجل انعقاده إلى موعد لاحق يحدّده المكتب التنفيذي الوطني وفي هذه الصورة يلتزم بحضور (50% + 1) من أعضائه.

الفصل 77 :

تتمثل مهم المجلس الجهوي في متابعة مقررات المؤتمر الجهوي وتدارس مشاعر العمال بالجهة واتحاد الفرقات في شأنها وفقا لاختيارات الاتحاد العام التونسي للشغل وتوجهاته.

القسم الثالث. الهيئة الإدارية الجهوية

الفصل 78 :

لهيئة الإدارية الجهوية هي سلطة القرار الثالثة لجهة تتركب الهيئة الإدارية الجهوية من:



- أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي.

- الكتاب العامين للاتحادات المحلية.

- انكتاب العمّين للفروع الجامعة، وبالنسبة إلى القطاع الذي ليس له فرع جامعي فإن النقابة الأساسية الأكثر مسخرطين هي التي تمثله دون حق التصويت.

- مقرر الهيئة الجهوية للمنظام الداخلي.

- مقرر الهيئة لجهوية للمراقبة المالية.

- مسقة اللجنة الجهوية للمرأة العاملة.

- منسق اللجنة الجهوية للشباب العامل

باستثناء أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي، يجوز لماقي الأعضاء التفويض كتابيا لأحد أعضاء مكاتبتهم، وإن تعذر ذلك فمن الهيكل أو الهيئة أو اللجنة المعنية لأحد أعضائها يدور بمحضر جلسة ممضى من قبل أغلبية الأعضاء.

الفصل 79 :

تُعقد عديا مرة كل ستة أشهر وجوبا، وكلما دعت الحاجة بطلب من المكتب التنفيذي الجهوي، واستثنائي بطلب من ثلثي أعضائها الذين يمثلون أغلبية المسخرطين على قاعدة التمثيل النسبي المحددة كالآتي.

- بكل عضو من المكتب التنفيذي الجهوي عدد أصوات يساوي معدل أصوات الجهة

- لكل فرع جامعي عدد أصوات يحدّد حسب عدد مسخرطي القطاع بالجهة

- لكل اتحاد محلي عدد أصوات يحدّد حسب عدد مسخرطي المعتمدية.

تُحسب الأصوات حسب الجدول التالي على ألا يتجاوز عدد الأصوات للعضو الواحد

أربعة عشر (14) صوتا مهما كان عدد المسخرطين

عدد الأصوات	عدد المسخرطين
صوت واحد	من 250 إلى 500 مسخرط
صوت لكل 500 مسخرط	من 501 إلى 1500 مسخرط
صوت لكل 750 مسخرطا	من 1501 إلى 3000 مسخرط
صوت لكل 1000 مسخرط	أكثر من 3000 مسخرط

في كل الحالات لا تُعقد انهيئة الإدارية الجهوية إلا بموافقة المكتب التنفيذي الوطني اندي يعين من يرأسها من بين أعضائه. ويدور مداولاتها في دفتر محاضر جلسات

مرقّم خاص بها من قبل مقررين اثنين تختهما الهيئة الإدارية الجهوية

يُشترط في قانونية انعقاد الهيئة الإدارية الجهوية حضور ثلثي أعضائها

تتخذ قراراتها بأغلبية أعضائها الحاضرين (50% + 1)، باستثناء قرار الإضراب الجهوي

الذي يُتخذ بأغلبية الثلثين.

يمكن للهيئة الإدارية اليهودية الدعوة لعقد مجلس جهوي استثنائي وذلك بأغلبية ثلثي أعضائها على قاعدة التمثيل النسبي المنصوص عليها أعلاه.

في صورة عدم توفر النصاب القانوني يؤجل انعقادها إلى موعد لاحق يحدده المكتب التنفيذي الوطني وفي هذه الصورة تلتزم بحضور (50% + 1) من أعضائها.

الفصل 80 :

تتولى الهيئة الإدارية اليهودية

- متابعة تنفيذ مقررات مؤتمر الاتحاد اليهودي والمجلس الجهوي واتخاذ القرارات في المسائل المطروحة بالجهة.

- مراقبة السج العادي لنشاط المكتب التنفيذي الجهوي ونشاط لهيئة اليهودية للنظام الداخلي والهيئة اليهودية للمراقبة المالية.

- تسديد الشغور الذي يحصل في المكتب التنفيذي للاتحاد اليهودي.

- تسديد الشغور الذي يحصل في هيئتي الرقابة

الباب الثاني: هيكل التسيير اليهودية

الفصل 81 :

هيكل التسيير اليهودية هي المكتب التنفيذي الجهوي والمكتب التنفيذي الموسع

القسم الأول: المكتب التنفيذي اليهودي

الفصل 82 :

يتزك المكتب التنفيذي للاتحاد اليهودي من عدد من الأعضاء وفقا لعدد المسخرطين، اعتمادا على القاعدة التالية:

- إلى حدود 20.000 مسخرط: 9 أعضاء.

- أكثر من 20.000 مسخرط: 11 عضوا.

لا يتجاوز عدد المتقاعدين بالمكتب التنفيذي اليهودي العضوين

يضم المكتب التنفيذي اليهودي امرأتين على الأقل.

في صورة عدم تفضن تركيبة المكتب المنتخب لمرأتين يتم تعويض العصور البدين تحضلا على أقل عدد من الأصوات بالمرشحتين اللتين تحصلت على أكبر عدد من الأصوات، يُحدّد وجوبا على الأقل ثلث أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد اليهودي وينطبق هذا



التجديد (بالثلث) على الأعضاء الذين استكملوا مدّتي نيابتيّ متتاليتين والأقدم في عدد الدورات وفي حالة التساوي يطبق التجديد على الأقدم في الانخراط فالأكبر سناً. ولا يشمل التجديد عدداً أقل من ثلث أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي. وفقاً للجدول التالي:

عدد الأعضاء الذين استكملوا مدّتي نيابتيّ	عدد التجديد
من 3 إلى 4 أعضاء	1
من 5 إلى 7 أعضاء	2
من 8 إلى 10 أعضاء	3
11 عضواً	4

لا يجوز تحقّر مسؤولية الكتابة العامة لأكثر من دورتيّ متتاليتين.

الفصل 83 :

يتولّى المكتب التنفيذي الجهوي.

- تنفيذ مقررات سلطات القرار الجهوية.

- الإشراف على هيكلة النقابات الأساسية والفروع الجامعية والاتحادات المحلية وتأطيرها ومساعدتها على فضّ المشاكل الجماعية والفردية بالجهة والعمرى على تدعيم تعاضد أداؤها النقابي ووحده.

- تمثيل الاتحاد العام التونسي للشغل لدى السلط والمجالس الجهوية.

- يسهر على تحسيس الشغالي بالانخراط بالاتحاد ويعمل على متابعة عملية الانخراط مع مصلحة الانخراطات بالاتحاد العام.

- يوفّر للاتحادات المحلية والفروع الجامعية كلّ الإمكانيات المادية والأدوات التنظيمية والإدارية لإبجاز المهام الموطّعة بعهدتها في إطار الماشير الصادرة في الغرض عن المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد.

- يعمل على تيسير مهمة الهياكل النقابية بالجهة للاتّصال المباشر بالقواعد في كلّ المؤسسات الراجعة إليها بالنظر.

- هو المسؤول في الجهة عن تنسيق الاجتماعات النقابية والعمالية العامة من خلال إصدار البلاغات المتعلقة بها بطلب من المقانات الأساسية أو الفروع الجامعية أو الجامعات العامة ويتولّى رئاستها.

- يجتمع المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي لسطر ورئاسة المؤتمرات بعد استشارة لهياكل المعينة ويوزّع رئاسة المؤتمرات على أعضائه وتوجّه وجوبا نسخة من لروريادة للإعلام إلى قسم النظام الداخلي للاتحاد العام.



الفصل 84 :

يترشح لعصوه المكتب التنفيذي الجهوي من تتوفر فيه الشروط التالية

- 1 - أن يكون خالص الانخراط لمدة لا تقل عن سبع (7) سنوات كاملة متتالية عند الترشيح
- 2 - وأن يكون متحملاً للمسؤولية البقائية لمدة خمس (5) سنوات كاملة متتالية عند الترشيح أو قد تحفلها لمدة لا تقل عن ست (6) سنوات كاملة
- 3 - وأن يكون خالص الدمة مع قسم المالية عند الترشيح.
- 4 - أن يقيم بمركز الولاية وجوبا في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بعد انتخابه باستثناء تونس الكبرى، وباستثناء بعض الحالات، حسب خصوصيات الجهات، حيث لا تعوق إقامته خارج مركز الولاية مساهمته في النشاط النقابي العادي للمكتب.
- في كل الحالات يجب ألا يشمل هذا الاستثناء أكثر من عضوين من المكتب الواحد
- تسحب هذه الشروط على الترشيح لعصوية الهيئة الجهوية للنظام الداخلي والهيئة الجهوية للمراقبة المالية.

الفصل 85 :

توزع المسؤوليات بين أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي إثر المؤتمر مباشرة بدشراف رئيس المؤتمر أو من ينوبه عنه من بين أعضاء المكتب التنفيذي لوسطي وجوبا وذلك على النحو التالي.

- 1 - كاتب عام
- 2 - كاتب عام مساعد مسؤول عن النظام الداخلي والاتصال
- 3 - كاتب عام مساعد مسؤول عن المالية والإدارة والانخراطات
- 4 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الإعلام والنشر والمجتمع المدني
- 5 - كاتب عام مساعد مسؤول عن المرأة والشباب العامل
- 6 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الدواوين والمشات العمومية.
- 7 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الدراسات والشؤون القانونية.
- 8 - كاتب عام مساعد مسؤول عن التكوين البقائي والأنشطة الثقافية والعلاقات الخارجية
- 9 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الوظيفة العمومية.
- 10 - كاتب عام مساعد مسؤول عن القطاع الخاص
- 11 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الحماية الاجتماعية



1 - الكاتب العام

هو المسؤول الأول والناطق الرسمي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل والشغاليين بالجهة

يُمضي هو أو من يُوكله عنه المكاتبات المتعلقة بالجهة ونوحيه له كل المراسلات يرأس الاجتماعات الدورية للمكتب التنفيذي الجهوي وفي حالة غيابه يفوض ذلك لأحد أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي وإن تعذر فبتفويض كتابي من قبل أغلبية الأعضاء

يسبق بين أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي مختلف الأنشطة حسب مهامهم يوجه الاستدعاءات لحضور أشغال الهيئة الإدارية الجهوية والمجلس الجهوي بعد موافقة قسم النظام الداخلي للاتحاد العام على دعوتها إلى الانعقاد يُمضي مع الكاتب العام المساعد المسؤول عن المالية والانصرافات في عمليات سحب امسح برصودة للجهة من قبل الاتحاد طبقا للفصل 176 من النظام الداخلي للمكتب العام أو من يُوكله عنه من بين أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي، في حالة غيابه وبتفويض منه، حق النقاضي والتمثيل لدى السلط الإدارية والعسكرية في جميع الأمور التي تهم المخترطين بالجهة فرادى وبقائات واتحادات محنية وذلك بعد التفويض له من قبل الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل.

2 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي والاتصال

يسهر مع الكاتب العام على القيام بكل الإجراءات النظامية التي تهم الهياكل القابلية.

يصط رورنامة مؤتمرات الهياكل القابلية التي تقع الاتفاق في شأنها مع الهياكل اسبقية المعنية ويعرضها في اجتماعات المكتب التنفيذي الجهوي ويقوم بالإعداد لهذه المؤتمرات ويمسك ملفاتها ويحفظها.

يعمل بالتعاون مع بقية أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي ومع مختلف الهياكل القابلية على احترام القابور الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد وتطبيق فصولهما وكذلك على إتمام الهيكلية.

يُشرف على نشاط الهيئة الجهوية للنظام الداخلي ويمدّها بالوثائق الضرورية ويسهر مهمتها ويتولى متابعة أعمالها



3 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن المالية والإدارة والابحار

يسهر على جميع ما يهّم مالية الاتحاد الجهوي وفروعه قضا وصرفا.

يسهر صحة الكاتب العام على سير وتنظيم إدارة الاتحاد الجهوي وفروعه وشؤون موظفيه.

يقوم بإعداد موارد سوية للاتحاد الجهوي على ضوء نسبة التمويل الذاتي المسندة للجهة ويقدمها للهيئة الإدارية الجهوية بعد مصادقة المكتب التنفيذي لجهوي مستعينا بمن يراه صالحا من ذوي الخبرة والاختصاص

يُخصي صحة الكاتب العام في عمليات سحب وإحالة الأموال الراجعة بالنظر إلى الاتحاد الجهوي.

يوجه كل سنة بعد المحاسبة النهائية قائمة في التقايبين الذين هم في وصعية مالية غير قانونية إلى قسم النظام الداخلي وذلك عن طريق المكتب التنفيذي الجهوي.

يُشرف على نشاط الهيئة الجهوية للمراقبة المالية ويمدّها بالوثائق الضرورية ويسهل مهامها في مراقبة المصاريف ويتابع أعمالها.

4 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن الإعلام والنشر والجمعيات

يُساعد الهياكل النقابية بالجهة على نشر وتغطية نشاطها في وسائل الإعلام وخاصة في جريدة الشعب.

يُشرف على إصدار نشرية نقابية داخلية دورية تغطي نشاط التقايبين بالجهة وتعكس اهتماماتهم.

يُسّق ويعمد على توطيد علاقات الاتحاد الجهوي مع فروع المنظمات والجمعيات المهنية والإنسانية والثقافية والتي لا تتناقض أهدافها ومواقفها مع توجهات الاتحاد

5 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل

يُشرف على اللجنة الجهوية للمرأة العاملة واللجنة الجهوية لشباب العمال.

يعمد على مريد إدماج المرأة العاملة داخل النشاط النقابي عبر دعم نشاط اللجنة الجهوية للمرأة العاملة.

يعمل على استقطاب الشباب العامل وتأهيله لتحمل المسؤولية النقابية وذلك من خلال اللجنة الجهوية للشباب العامل.

بتولى إعلام الهيكل النقابية بالجهة نكل ما بصدر من نصوص ومراجع متعلقة بمجالات مهامه وتمكينها منها.

يظّم ندوات ودورات في مجالات بشاطه بالتنسيق مع المسؤول عن لتكوين والتثقيف يسهر على تقديم المقترحات لتفيع ومراجعته الأنظمة الأساسية للوظيفة لعمومية بالتنسيق مع الهياكل المعنية والأقسام المركزية يعمل على جمع وتويب مقترحات نقابيين الجهة في كل ما يهم أخاق وتنظيم الوظيفة العمومية.

يُشرف على متابعة قضايا ومشاكل النقابات التابعة للوظيفة العمومية. يسهر على جمع المراجع التشريعية الخاصة بالوظيفة العمومية ويمكن النقابيين منها ويعمل على شرحها ونوصيها.

10 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن القطاع الخاص

يُشرف بالتنسيق مع بقية أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي وبقية الهياكل النقابية على متابعة قضايا القطاع الخاص والعمل على تطبيق العقود المشتركة وتنفيذ عقود العمل بصفة عامة وكل الاتفاقيات التابعة لهذا القطاع ومتابعة المشكل لاجتماعية انحصّة به.

يسهر على جمع العقود المشتركة والمراجع ذات الصلة، ويساعد ليهيكل المعنية على إعداد مشاريع وتنقيحات العقود المشتركة الخاصة بها

11 - الكاتب العام المساعد المسؤول عن الحماية الاجتماعية

يتولى جمع المعلومات الخاصة بحوادث الشغل والسلامة المهنية بالتنسيق مع ليهياكل ولجهات المختصة التي نعى بهذا المجال.

يعمر على تحسيس الشغاليين بخصوص المحافظة على الصحة والسلامة المهنية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

يسهر على رعاية وتوجيه المتضررين من فواجع الشغل ومتابعة ملفاتهم والإحاطة بهم.

في صورة المكتب التنفيذي المتكون من 9 أعضاء يتولى الكاتب المساعد المسؤول عن الإعلام والنشر والجمعيات أيضا مسؤولية المرأة والشباب العامل، ويتولى الكاتب العام المسؤول عن القطاع الخاص أيضا مسؤولية الحماية الاجتماعية.

الكاتب لعام والكتاب العاؤون المساعدون مسؤولون عن تنفيذ مهامهم على عرر ما ورد بمشمولات أعضاء المكتب التنفيذي الوطني كل حسب اختصاصه وكل عضو



مطالب بتقديم برنامج عمل خاص بمجال مسؤوليته إلى المكتب التنفيذي الجهوي لدراسته والمصادقة عليه وهو مسؤول عن متابعتها وتنفيذها بالتنسيق مع المكتب التنفيذي الجهوي ومع القسم المعني بالمكتب التنفيذي للاتحاد العام.

القسم الثاني: المكتب التنفيذي الجهوي الموسع

الفصل 87 :

يتكوّن المكتب التنفيذي الجهوي الموسع من،

- أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي
- الكتّاب العامين للاتحادات المحلية أو من يبوب الكاتب العام عند الافتضاء من بين أعضاء المكتب التنفيذي المحلي تفويض كتابي منه وإن تعذر ذلك يمكن للمكتب التنفيذي المحلي التفويض لأحد أعضائه
- يعتصم عاديًا كل شهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من الكاتب العام للاتحاد الجهوي أو من يوبه عنه، وبرئاسته أو برئاسة من يوبه عنه من بين أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي وإن تعذر ذلك يمكن للمكتب التنفيذي التفويض لأحد أعضائه لغرض،
- يُشترط في قانونية انعقاده حضور ثلثي أعضائه، وفي صورة تأجيله يعقد بحضور (50% +1) من أعضائه.

الفصل 88 :

يساهم المكتب التنفيذي الجهوي الموسع في تنفيذ القرارات الجهوية ومتابعتها في نطاق اختيارات الاتحاد العام التونسي للشغل وتوجيهاته

المصوان السادس،

الهيئة المحلية

الفصل 89 .

تتكون بمرکز كل معتمدة اتحاد محلي يصم الشغالي بالمكر والساعد والمتقاعدين منهم، ولا يقل عدد مسخرطيه عن ألف وخمسمائة (1500) مسخرط يمكن للاتحاد الجهوي بعث اتحاد محلي يجمع بين معتمدين أو أكثر ذات حدود مشتركة.

تتكون الهيئة المحلية من سلطات قرار محلية وهيأكر تسيير محلية

الباب الأول: سلطات القرار المحلية

الفصل 90 :

سلطات القرار المحلية هي مؤتمر الاتحاد المحلي والهيئة المحلية.

القسم الأول: مؤتمر الاتحاد المحلي

الفصل 91 :

يعقد مؤتمر الاتحاد المحلي عاديا مرة كل ثلاث سنوات، واستثنائيا كلما دعت الحاجة بطلب من ثلثي الهياكل القابضة على قاعدة التمثيل النسبي باعتماد عدد المسخرطين للمؤتمر الأخير.

في كتنا العادية يرأسه وجوبا من يعينه المكتب التنفيذي الجهوي من بين أعضائه، يُشرط في قابونه انعقاد المؤتمر المحلي العادي أو الاستثنائي حضور ثلثي النواب، وتكون المصادقة في المؤتمر العادي على القرارات بأغلبية (50% + 1) من انواب الحاضرين (المسجلين بقائمة الحضور).

تكون المصادقة على القرارات في المؤتمر الاستثنائي بأغلبية الثلثين من النواب الحاضرين (المسجلين بقائمة الحضور).



بالتسفق مع قسم النطام الءاخلى بالائتاء بعضور أعلفة (50% +1) أعضائه. ٲصءر المكئب التفففءى للائتاء الجهوى بلاغا فى ذلك قبل خمسة عشر يوما على لأقل من ءارفع المؤتمر وفعئء باب الءرئع لمءة أسبوع بءافة من ءارفع صءور البلاغ.

الفصل 92 :

أما ففم فءعلق بمصط البفائء للائءاءاب المءلفة فأنه فءم بالتسفق بفف الائءاء الجهوى والهاكل المءفة وبائفاق مع الأمن العام المءاعء المسؤؤل عن النطام الءاخلى الذى له حق الحسم فى صوره الفلاف

فءءمع المكئب لتفففءى الجهوى وفكلف أءء أعضائه للإشراف على اءءماع إساء البفائء لكل هفك وفءؤؤ ذلك فى ءفءر مءاصر ءلساء الاءءماعاء ءورفة لمكئب التفففءى الجهوى.

فى صوره الفساوى فى عءء الأصواء فالبافة فأسء للأقءم فى عءء سواء المسؤولة للأقءم فى الانفراط فالأكبر سنا.

الفصل 93 :

فءرئب مؤتمر الائءاء المءلفى من

- أعضاء المكئب التفففءى المءلفى.
- بواب البقائء الأساسية المءءفى.

الفصل 94 :

فءأسب ببفائء مؤتمر الائءاء المءلفى وفؤزء على البقائء الأساسية حسب الءءول الفالى.

- من 1500 إلى 5000 مءفرط (باعتبار فبافه عن كل 215 مءفرط)

عدد المءفرطفف	- عدد الشباف	- عدد المءفرطفف	عدد الشباف
من 1500 إلى 1714	33	من 3220 إلى 3434	41
من 1715 إلى 1929	34	من 3435 إلى 3649	42
من 1930 إلى 2144	35	من 3650 إلى 3864	43
من 2145 إلى 2359	36	من 3865 إلى 4079	44
من 2360 إلى 2574	37	من 4080 إلى 4294	45
من 2575 إلى 2789	38	من 4295 إلى 4509	46
من 2790 إلى 3004	39	من 4510 إلى 4724	47
من 3005 إلى 3219	40	من 4725 إلى 5000	48

أكثر من 5000 مسحوط (باعتبار بداية عن كل 555)

عدد المسحوطين	عدد النساء	عدد المسحوطين	عدد النساء
من 5001 إلى 5555	49	من 7776 إلى 8330	54
من 5556 إلى 6110	50	من 8331 إلى 8885	55
من 6111 إلى 6665	51	من 8886 إلى 9440	56
من 6666 إلى 7220	52	من 9441 إلى 9995	57
من 7221 إلى 7775	53		

يُضاف إليهم أعضاء المكتب التنفيذي للمحلي للاتحاد المحلي.

الفصل 95 .

يتولى مؤتمر الاتحاد المحلي.

مناقشة التقرير الأدبي وعرضه على التصويت.

تدارس المسائل المطروحة محليا واتحاد القرارات في شأنها في إطار أهداف الاتحاد العام التونسي للشغل وتوجهاته.

نتخاب المكتب التنفيذي للاتحاد المحلي.

القسم الثاني: الهيئة المحلية

الفصل 96 :

الهيئة المحلية هي سلطة القرار الثانية للاتحاد المحلي.

تتعد الهيئة المحلية وجوبا مرة كل ستة أشهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من المكتب التنفيذي المحلي وبموافقة المكتب التنفيذي الجهوي، واستثنائيا بطلب من ثلثي أعضائها.

يرأس الهيئة المحلية وجوبا عضو مكتب تنفيذي جهوي.

يُشترط في قانونية انعقاد الهيئة المحلية حضور ثلثي أعضائها.

تتخذ قراراتها بأغلبية أعضائها (50% + 1) الحاضرين.

في صورة عدم توفر النصاب القانوني يؤجل انعقادها إلى موعد لاحق يحدده المكتب

التنفيذي الجهوي، وفي هذه الصورة تلتزم بحضور (50% + 1) من أعضائها

تدوّن مداولاتها في دفتر محاصر جلسات مرقم خاص بها من قبل مقررين اثنين

تعيينهما الهيئة المحلية.

تتكون الهيئة المحلية من:

- أعضاء المكتب التنفيذي المحلي.

الكتاب العام للنقابات الأساسية أو من يفوضونهم.



الفصل 97 :

تتولى الهيئة المحلية:

- متابعة تنفيذ مقررات مؤتمر الاتحاد المحلي واتخاذ القرارات في المسائل المطروحة محليا في إطار أهداف الاتحاد العام التونسي للشغل وبعثاته
- مراقبة السير العادي لنشاط المكتب التنفيذي للاتحاد المحلي
- تسديد الشُّعور الحاصل في المكتب التنفيذي للاتحاد المحلي.

الباب الثاني: هيكل التسيير المحلية: المكتب التنفيذي المحلي

الفصل 98 :

- يترأس المكتب التنفيذي للاتحاد المحلي من عدد من الأعضاء وفقا لعدد المنخرطين، اعتمادا على القاعدة التالية.
- من 1500 منخرط إلى 5000: 7 أعضاء.
- من 5001 فما فوق: 9 أعضاء.
- على ألا يتجاوز عدد المتقاعدين من بينهم عشرين طبقا للتراتب الواردة بالمفصل 65 من النظام الداخلي
- يصمّ المكتب التنفيذي المحلي امرأة على الأقل.
- في صورة عدم تضمّن تركيبة المكتب المنتخب لأمراة يتمّ تعويض العضو الذي تحصل على أقل عدد من الأصوات بامترشحة التي تحصلت على أكبر عدد من الأصوات

الفصل 99 :

- يترشح لعصويته من تتوفر فيه الشروط التالية:
- أن يكون حائز الانخراط بالاتحاد العام التونسي للشغل لمدة لا تقل عن خمس سنوات كاملة متوالية عند الترشح.
- أن يتحمل مسؤولية بقاياه منذ أربع سنوات كاملة متوالية عند الترشح أو كان تحملها لمدة خمس سنوات كاملة.
- أن يكون حائز الدقة مع قسم المالية بالاتحاد العام عند الترشح
- أن يكون منخرطا في إحدى الهياكل الأساسية وأن يعمل في نطاق المعتمدة أو المعتمدات الراجعة إليه بالنظر باستثناء المتقاعدين.
- يجتمع دوريا وحوالي مرّة كلّ خمسة عشر يوما وكلّما دعت الحاجة بدعوة من الكاتب العام أو من بؤنه وإن تعذر ذلك يتمّ التقويض لأحد أعضاء المكتب كتيب من الأغلبية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى رئاسة الاجتماعات الدورية.

الفصل 100 :

تتمش مهام المكتب التنفيذي المحلي في:

- العمل على تكثيف الانحرافات وهيئة المؤسسات الموحودة في المستوى المحلي وتأخير المسخرطين وتلميع الإعلام للهيكل القافية التابعة له وللمسخرطين ومساعدة الهيكل المحلية على تجاوز الصعوبات التي قد تعترضها
- العمل على وجود الاتحاد في كل مراكز العمل بالتنسيق مع الاتحاد الجهوي.
- متابعه قرارات سلطات القرار بالاتحاد العام النوبي للشغل وتنفيذها
- تنظيم النشاط النقابي المحلي.
- مواكبة مشغل الشغالي والمتقاعدين الراجعي إليه بالنظر.
- عقد اجتماعات بالإطارات القافية المحلية وتنشيط الهيكل اسبقية التابعة له باستشارة الوجوبي مع الاتحاد الجهوي.
- تحديد بواريج وجدول أعمال الأنشطة المحلية عامة بالتنسيق مع المكتب التنفيذي الجهوي.
- المشاركة في إعداد المؤتمرات القافية التابعة له
- مواكبة المفاوضات الاجتماعية ذات العلاقة بالهيكل المحلية.

الفصل 101 :

توزع المسؤوليات بين الأعضاء المنتخبين طبقا لمقتضيات الفصل 199 من النظام الداخلي وذلك على النحو التالي:

- 1 - كاتب عام.
 - 2 - كاتب عام مساعد مسؤول عن النظام الداخلي.
 - 3 - كاتب عام مساعد مسؤول عن المالية والانحرافات
 - 4 - كاتب عام مساعد مسؤول عن التكوين النقابي والإعلام
 - 5 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الشؤون القابوية
 - 6 - كاتب عام مساعد مسؤول عن القطاع الخاص.
 - 7 - كاتب عام مساعد مسؤول عن القطاع العام
 - 8 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الوظيفة العمومية
 - 9 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الحماية الاجتماعية.
- في صورة المكتب التنفيذي المكون من 7 أعضاء يتولى الكاتب المساعد المسؤول عن الشؤون القابوية أيضا مسؤولية القطاع الخاص، ويتولى الكاتب العام المسؤول عن القطاع العام أيضا مسؤولية الوظيفة العمومية.



العنوان السابع:

الفرع الجامعي

الفصل 102 :

الفرع الجامعي هيكل قطاعي يضم الشغالي المستمعي لفرع أو لفرع القطاع بالجهة كما تعث فروع جامعية للمتقاعدين، ولا يقل عدد المسخرطين بالفرع الجامعي عن 250 مسخرط على ألا يقل عدد المقابات الأساسية عن الاثني.

الباب الأول: سلطات القرار

الفصل 103 :

سلطات القرار هما مؤتمر الفرع الجامعي والهيئة القطاعية للفرع الجامعي.

القسم الأول: مؤتمر الفرع الجامعي

الفصل 104 :

مؤتمر الفرع الجامعي هو سلطة القرار الأولى. يعقد مؤتمر الفرع الجامعي عاذا كل ثلاث سنوات، واستثنائيا بطلب من ثلثي لهيئة القطاعية للفرع الجامعي، على قاعدة التمثيل النسبي وباعتماد عدد المسخرطين للمؤتمر الأخير الذي يُسمح لكل عضو فرع جامعي عدد أصوات يساوي معدل أصوات مسخرطي القطاع بالجهة وتُحسب الأصوات على النحو التالي على ألا يتعدى الخمسة (5) أصوات لكل عضو

عدد الأصوات	عدد المسخرطين
صوت واحد	من 5 إلى 20 مسخرط
2 صوتان	من 21 إلى 50 مسخرط
3 أصوات	من 51 إلى 100 مسخرط
4 أصوات	من 101 إلى 150 مسخرط
5 أصوات	من 151 فما فوق



بترؤس مؤتمر الفرع الجامعي من أعضاء المكتب التنفيذي المحلي للفرع الجامعي ونواب النقابات الأساسية المنتخبين.

في كل الحالات يُصدر الكاتب العام للإتحاد الجهوي المعني بلاغ المؤتمر قبل خمسة عشر (15) يوما من انعقاده، ويُعلق في مقر الاتحاد الجهوي ومقرات الاتحادات المحلية ويُوزع على الهياكل المقايمة التابعة له، ويُعلق باب الترشح بعد أسبوع من صدور البلاغ.

يضم المكتب التنفيذي للفرع الجامعي امرأة على الأقل. في صورة عدم تفضن تركيبة المكتب المنتخب لامرأة يتم تعويض العضو الذي تحصل على أقل عدد من الأصوات بالمرشحة التي تحصلت على أكبر عدد من الأصوات.

الفصل 105 :

يتم صبط البيانات الفروع الجامعية بالاتفاق وجوبا بين الاتحاد الجهوي والجامعة العامة المعنية وبالتسبيق مع الهياكل المعنية وفي صورة عدم الاتفاق يتم إعلام قسم النظام الداخلي الذي له حق حسم الموضوع. في صورة التساوي في عدد الأصوات تُسد البانة للأقدم في عدد سنوات المسؤولية والأقدم في الانخراط فالأكبر سنا.

الفصل 106 :

تحتسب نباتات مؤتمر الفرع الجامعي حسب الجدول التالي.
من 250 إلى 5000 مخرط (ناعتار نباتة عن كل 250 مخرط)

عدد النباتات	عدد المنخرطين	عدد النباتات	عدد المنخرطين
33	من 2750 إلى 2999	14 أو 19 أو 21	من 250 إلى 499
34	من 3000 إلى 3249	24	من 500 إلى 749
35	من 3250 إلى 3499	25	من 750 إلى 999
36	من 3500 إلى 3749	26	من 1000 إلى 1249
37	من 3750 إلى 3999	27	من 1250 إلى 1499
38	من 4000 إلى 4249	28	من 1500 إلى 1749
39	من 4250 إلى 4499	29	من 1750 إلى 1999
40	من 4500 إلى 4749	30	من 2000 إلى 2249
41	من 4750 إلى 5000	31	من 2250 إلى 2499
		32	من 2500 إلى 2749



أكثر من 5000 منخرط

عدد المنخرطين	عدد التيابات	عدد المنخرطين	عدد التيابات
من 5001 إلى 5250	42	من 6001 إلى 6250	46
من 5251 إلى 5500	43	من 6251 إلى 6500	47
من 5501 إلى 5750	44	من 6501 إلى 6750	48
من 5751 إلى 6000	45	من 6751 إلى 7000	49

يُضاف إليهم أعضاء المكتب التنفيذي للفرع الجامعي.

الفصل 107 :

يُشترط في قانونية انعقاد مؤتمر الفرع الجامعي العادي أو الاستثنائي حضور ثلثي النواب

وتكون المصادقة في المؤتمر العادي على القرارات بأغلبية (50% + 1) من النواب الحاضرين (المسجلين بقائمة الحضور).

تكون المصادقة على القرارات في المؤتمر الاستثنائي بأغلبية الثلثي من النواب الحاضرين (المسجلين بقائمة الحضور).

إن تعذر انعقاده يُؤجل إلى موعد أقصاه 15 يوما يعينه المكتب التنفيذي الجهوي بالتنسيق مع الهيكل المعنية وفي هذه الصورة يلتزم بحضور (50% + 1) من أعضائه. يترأسه وجوبا من يعينه المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي من بين أعضائه ويعصره من يمثل الجامعة العامة المعنية.

الفصل 108 :

يتولى مؤتمر الفرع الجامعي:

- مناقشة التقرير الأدبي وعرضه على التصويت.
- تدارس المسائل القطاعية المطروحة بالجهة واتخاذ القرارات في شأنها في إطار أهداف الاتحاد العام للتعليم للشغل وتوجهاته.
- انتخاب المكتب التنفيذي للفرع الجامعي.

القسم الثاني: الهيئة القطاعية للفرع الجامعي

الفصل 109 :

الهيئة القطاعية هي سلطة القرار الثانية للفرع الجامعي. تنعقد الهيئة القطاعية للفرع الجامعي وجوبا مرة كل ثلاثة أشهر، وكلما دعت

الحاجة بدعوة من المكتب التنفيذي للفرع الجامعي وبموافقة المكتب التنفيذي الجهوي، واستثنائيا بطلب من ثلثي أعضائها على قاعدة التمثيل النسبي. ويقع إعلام الجامعة العامة التي يحوز لها أن تعين من يمثلها.

يرأسها وحبوباً عضو من المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي.

يُشترط في قانونية انعقاد الهيئة القطاعية للفرع الجامعي حضور ثلثي أعضائها. تتخذ قراراتها بأغلبية أعضائها الحاضرين (50% + 1)

في صورة عدم توفر النصاب القانوني يُؤجل انعقادها إلى موعد لاحق يحدده المكتب التنفيذي الجهوي بالتنسيق مع الجامعة العامة والهيكل المعنى وفي هذه الصورة تلتئم بحضور (50% + 1) من أعضائها

تُدوّن مداولاتها في دفتر محاضر جلسات مرقم خاص بها من قبل مقررين اثنين تعينه الهيئة القطاعية للفرع الجامعي.

الفصل 110 :

تتولى الهيئة القطاعية للفرع الجامعي:

- متابعة تنفيذ مقررات مؤتمر الفرع الجامعي واتخاذ القرارات في المسائل القطاعية المطروحة بالجهة في نطاق الاختيارات العامة للاتحاد العام التونسي للشغل.
- مراقبة السير العادي لنشاط المكتب التنفيذي للفرع الجامعي.
- تسديد الشغور الحاصل في المكتب التنفيذي للفرع الجامعي.

الباب الثاني، مياكل التسيير، المكتب التنفيذي للفرع الجامعي

الفصل 111 :

- يترأس مكتب التنفيذ للفرع الجامعي من عدد من الأعضاء وفقاً لعدد المسخرين، اعتماداً على القاعدة التالية.
- من 250 منخرط إلى 5000: 7 أعضاء.
 - أكثر من 5000: 9 أعضاء.
- على ألا يكونوا متقاعدین عند الترشيح.



الفصل 112 :

يترشح لعضوية الفرع العامي من تتوفّر فيه الشروط التالية
- أن يكون خالص الانحراط بالاتحاد العام التبسي للشغل لمدة لا تقل عن خمس سنوات كاملة متوالية عند الترّشح.
- أن يكون متحملاً للمسؤولية البقائية لمدة لا تقل عن أربع سنوات كاملة متوالية عند الترّشح أو كان تحمّلها لمدة لا تقل عن خمس سنوات كاملة.
- أن يكون خالص الدفّة مع قسم المالية بالاتحاد العام عند الترّشح
يجتمع مكتب الفرع العامي بمقرّ الاتحاد الجهوي مرّة كلّ خمسة عشر يوماً وكلّما دعت الحاجة بدعوة من الكاتب العام أو من يتوّبه وإن تعذّر ذلك فيتمّ التفويض لأحد أعضاء المكتب كتابياً من الأغلبية.
يصمّ المكتب التنفيذي للفرع العامي امرأة على الأقلّ.
في صورة عدم تضمّن تركيبة المكتب المنتخب لمرأة يتمّ تعويض العضو الذي تحصل على أقلّ عدد من الأصوات بالمرشحة التي تحصلت على أكبر عدد من الأصوات
عند إحالة أحد أعضاء مكتب الفرع العامي على التقاعد يحتفظ المعني بالأمر بعضويته بنفس الهيكل إلى نهاية الدورة، باستثناء من تحصل على مستحقّاته بطلب منه والذي يفقد عضويته ألياً.

الفصل 113 :

توزّع المسؤوليات بين الأعضاء المنتخبين طبقاً لمقتضيات الفصل 199 من لنظام لداخلي على النحو التالي.

- 1- كاتب عام.
- 2 - كاتب عام مساعد مسؤول عن النظام الداخلي.
- 3 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الانحراطات والمالية.
- 4 - كاتب عام مساعد المسؤول عن الإعلام.
- 5 - كاتب عام مساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل
- 6 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الدراسات.
- 7 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الشؤون القانونية.
- 8 - كاتب عام مساعد مسؤول عن التكوين البقائي والأنشطة الثقافية
- 9 - كاتب عام مساعد مسؤول عن الحماية الاجتماعية.

في صورة المكتب التنفيذي المتكون من 7 أعضاء يتولّى الكاتب المساعد المسؤول عن الإعلام أيضاً مسؤولية المرأة والشباب العامل، ويتولّى الكاتب العام المسؤول عن الدراسات أيضاً مسؤولية الشؤون القانونية.

المواد الثامن،

النقابة الأساسية

الفصل 114 :

النقابة الأساسية هي الهيكل القاعدي للاتحاد العام التونسي للشغل تتولى استقطاب الشغاليين أو المتقاعدين منهم والدفاع عن مصالح مسخريها وتعبئتهم والإحاطة بهم اجتماعيا وثقافيا.

تتكون النقابة الأساسية إما بطلب من أعوان المؤسسة في القطاع أو فرع أو فروع منها، وفي المعتمدية الواحدة أو باقتراح من الاتحاد المحلي أو الفرع الجمعي، ويتم إعلام قسم النظام الداخلي والجامعة العامة المعنية ولا يقل عدد مسخريها عن خمسة (05) يسهر لاتحاد الجهوي والاتحاد المحلي والفرع الجمعي على بعث نقابة في كل مؤسسة أو معتمدية، وعلى جمع وهيكله القطاعات والأسلاك والأصناف غير المهيكلة على مختلف مستوياتها وتأطيرها نقابيا

يمكن الجمع بين معتمدتين أو أكثر لنقابة أساسية من نفس القطاع أو الإدارة الواحدة إذا لم يتجاوز عدد المسخريين في المعتمدية الواحدة خمسة مسخريين في كل الحالات يجب التنسيق مع الاتحادات المحلية المعنية في ضبط ربامة مؤتمرات النقابات الأساسية وإعلام المروع الجامعية المعنية بذلك قبل صدور البلاغ مع وجوب إعلام قسم النظام الداخلي للاتحاد في الإبان في صورة تعذر إيجار البعض منها وتحديد أسباب ذلك.

الفصل 115 :

يعقد مؤتمر النقابة الأساسية عاديا مرة كل ثلاث سنوات ويدعى له جميع مسخري النقابة لانتخاب مكتب جديد في جلسة عامة تحترم كل المراحل والترايب القنوية، بالتنسيق مع الهياكل المعنية في كامل مراحل إعداد وإنجاز المؤتمر، يصدر الكاتب العام للاتحاد الجهوي أو من يوبه عنه عند غيابه بلاغ المؤتمر قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ المؤتمر ويغلق باب الترشيح بعد سبعة (7) أيام من صدور البلاغ وتُدكر فيه شروط الترشيح مع التصييص على مراكز الاقتراع وتوقييت انطلاقه ومكان فرز الأصوات.



الفصل 116 :

يترأس عضو من المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي المؤتمر بحضور ومشاركة الهياكل الجهوية والمحلية المعنية والهيكل القطاعي المعني.

يعقد المؤتمر الاستثنائي للنقابة الأساسية في الحالات التالية:

- فقدان النصف النقابوي لمكتب النقابة الأساسية والمتمثل في أغلبية أعضاء المكتب
- سحب الثقة من مكتب النقابة الأساسية بناء على عريضة تحمل إمضاء ثلثي المنخرطين، وباعتماد عدد منخرطين المؤتمر الأخير، ويوجه مطلب في ذلك إلى المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي الذي يحيل نسخة منه إلى الجامعة العامة المعنية وقسم النظام الداخلي للاتحاد العام في مده لا تتجاوز الأسبوعين وقبل القرار يعقد اجتماع إخباري بالمنخرطين كافة بإشراف الاتحاد الجهوي تحصره الجامعة العامة وجوبا للثلاثين من صحة الطلب طبقا للفصل 122 من النظام الداخلي، وعند التأكد من صحة المطلب ينعقد المؤتمر الاستثنائي بعد أسبوعين
- عدم تحديد الانحراط بعد انقضاء الأحوال المحددة لذلك
- بطلب معلل من ثلثي مكتب النقابة الأساسية طبقا للفصل 122 من النظام الداخلي

الفصل 117 :

يترأس مكتب النقابة الأساسية من عدد من الأعضاء وفقا لعدد المنخرطين، اعتمادا على القاعدة التالية.

- من 5 منخرطين إلى 9: عضو.
 - من 10 منخرطين إلى 20: 3 أعضاء.
 - من 21 منخرط إلى 49: 5 أعضاء.
 - من 50 منخرط إلى 1499: 7 أعضاء.
 - 1500 منخرط فما أكثر: 9 أعضاء.
- على ألا يكونوا متقاعدین عند الترشيح.
- يترأس مكتب النقابة الأساسية من جميع الأسلاك والأصناف ويراعى فيها حجم المنخرطين بكل سلك.
- يصمم مكتب النقابة الأساسية امرأة على الأقل.
- في صورة عدم تصفح تركيبة المكتب المنتخب لمرأة يتم تعويض العضو الذي تحصل على أقل عدد من الأصوات بالمرشحة التي تحصلت على أكبر عدد من الأصوات.

الفصل 118 :

يترشح لعضوية مكتب النقابة الأساسية من كان حائز الانخراط بالاتحاد العام مدة سنتين متتاليتين عند الترشح وأن يكون خالص الدمة مع قسم المالية بالاتحاد العام. النقابة الأساسية التأسيسية هي الهيكل الذي بُعث لأول مرة ويمكن لقسم النظام الداخلي وبطلب من المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي وبالتنسيق مع الجامعة العامة النظر في بعض الاستثناءات إن وجدت، ويترشح لعضوية النقابة الأساسية التأسيسية كل من كان حائز الدمة مع قسم المالية بالاتحاد العام التونسي للشغل ودون شرط الأقدمية في الانخراط.

الفصل 119 :

توزع المهام بين الأعضاء المنتخبين مباشرة بعد المؤتمر برئاسة أحد أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي وذلك على النحو التالي.

- 1 - كاتب عام.
- 2 - كاتب عام مساعد.
- 3 - مسؤول عن الانخراطات.
- 4 - مسؤول عن الإعلام.
- 5 - مسؤول عن المرأة والشباب العامل.
- 6 - مسؤول عن المشاريع الاجتماعية.
- 7 - مسؤول عن الشؤون القانونية.
- 8 - مسؤول عن التكوين البقائي والأنشطة الثقافية.
- 9 - مسؤول عن الحماية الاجتماعية.

يتولى رئيس المؤتمر توزيع المسؤوليات على الأعضاء، مع مراعاة عددهم يجتمع مكتب النقابة الأساسية مرة كل أسبوعين، وكلما دعت الحاجة بطلب من الكاتب العام للنقابة الأساسية وإن تعذر فبطلب من أغلبية الأعضاء، يجتمع مكتب النقابة الأساسية عنحراطي النقابة على الأقل مرة كل ستة (6) أشهر، وكلما دعت الحاجة، شريطة التنسيق مع المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي ومو فقرته وإعلام الجامعة العامة المعنية.

الفصل 120 :

عند إحالة أحد أعضاء مكتب النقابة الأساسية على التقاعد أو حصوله على مستحققاته بطلب منه يفقد عضويته آليا.



الفصل 121 :

تقوم النقابة الأساسية بمضّ مشاكل منخرطها المادية والمعنوية وتطوّرهم بالتنسيق مع الاتحاد المحلي والفرع الجامعي الراجعة لهما بالنظر والاتحاد الجهوي والجامعة العامة لقطاعها.

تمثّل الاتحاد العام التونسي للشغل في مراكز العمل.

تمثّل الشغّالين في المؤسسة وفي الاتحاد العام التونسي للشغل وفي كلّ الهياكل المسيرة. تقوم بأنشطة اجتماعية وثقافية وترفيهية لفائدة منخرطها وذلك بعد التنسيق مع الهياكل الجهوية والقطاعية بالاتحاد.

الفصل 122 :

1 - قبل كل مؤتمر يجب أن تتمّ تسوية الوضعية المالية لكل نقابة أساسية.
2 - لا يمكن مهما كانت الأسباب عقد مؤتمر أي نقابة أساسية أو إصدار بلاغ مؤتمرها قبل أن تسلم قائمة المنخرطين النهائية ممضاة ومختومة من قبل قسمي المالية والنظام الداخلي بالاتحاد العام التونسي للشغل، ولا يمكن اعتماد أي قائمة إضافية إلا بعد التثبت من أسباب ذلك وموافقة مصلحة الانخراطات وقسم النظام الداخلي للاتحاد العام.

3 - يجب التنسيق بين الاتحاد الجهوي والجامعات العامة والفروع الجامعية والاتحادات المحلية المعنية حول تاريخ عقد المؤتمر ومكان انعقاده.

في صورة تغيير تاريخ ومكان المؤتمر فمن الضروري إصدار بلاغ جديد وإعلام الهياكل القطاعية وقسم النظام الداخلي للاتحاد العام بذلك في الإبان.

4 - يترأس المؤتمر عضو من المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي ويدعو وجوبا من يمثل المكتب التنفيذي للجامعة العامة المعنية إلى الحضور والمشاركة في أشغاله.

5 - تساعد من يشرف على المؤتمر لجنة من بين المؤتمرين غير المترشحين لعصوية النقابة الأساسية بصفة ملاحظ لعملية الانتخاب والقرار وتمضي في محصر جلسة المؤتمر مع وجوب استعمال صندوق للاقتراع والغلوة.

6 - يتمّ أثناء المؤتمر الاتفاق مع الهياكل النقابية المعنية على توقيت إتمام عملية التصويت وغلق المؤتمر.

تعلّق بلاغات المؤتمر بدور الاتحاد الجهوي والاتحاد المحلي المعني وأماكن وجود العمال داخل المؤسسة المعنية وفروعها وإزام النقابة الأساسية بالسهر على تعليق البلاغ بالمؤسسة، وعلى المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي مساعدتها على ذلك والتثبت ومتابعة تعليق البلاغ في المؤسسة ومراكز العمل.



7 - يضبط المكتب التمهيدى الجهوي قائمة المترشحين للنقابة الأساسية المعنية قبل ثلاثة أيام من انعقاد المؤتمر ويدون ذلك في دفتر محاضر جلساته ويتم إعلام من رفض ترشحه. ولا يمكن إصافة أي ترشح إلا من رخص ترشحه وقدم إثباتا في أحقيته في الترشح.

8 - في صورة عدم توفر عدد من المترشحين لهم الشروط القانونية للنقابة الأساسية المعنية يفوق العدد المطلوب يمكن مضططها من حقهم في الاختيار والانتخاب يؤجل المؤتمر ويُفتح باب الترشح من جديد لمدة أسبوع على أن يعقد المؤتمر في أجل لا يتجاوز خمسة عشر (15) يوما من التاريخ الأول للمؤتمر مهم كانت الحالات وذلك بعد إعلام الهيكل القطاعي المعني وقسم النظام الداخلي الوطني الذي يبت في الأمر.

9 - يجب التثبت في النصاب القانوني المحدد - (50% + 1) من مجموع المضططين بالاعتماد على القائمة الرسمية للمنضططين وذلك بعد نهاية عملية الاقتراع وقبل فتح الصندوق. وفي صورة عدم حصول النصاب القانوني تُلغى عملية الاقتراع ويؤجل المؤتمر لمدة أسبوع من تاريخ المؤتمر الأول ليعقد من حضر مع إعلام قسم النظام الداخلي الوطني والهيكل النقابة المعنية.

10 - تُقدم الطعون قبل أو أثناء المؤتمر في سبختين إلى رئيسه الذي يمضي في إحداها ويعيدها للمتقدم بالطعن. ورئيس المؤتمر ملزم بقبول أي مطلب طعن يقدم إليه ولا تقبل الطعون المقدمة بعد الإعلان عن نتائج القرار إلا إذا كانت تتعلق بالشروط القانونية للترشح.

11 - يشارك في الانتخابات كل من أثبت خلاص انخراطه بالاتحاد العام التوحيش للشغل قبل صدور بلاغ المؤتمر طبقا للتراتب المصوص عليها دلفصل 4 من النظام الداخلي.

12 - تُوزع المسؤوليات ويتم الإمضاء على الحالة المدنية مباشرة إثر المؤتمر من قبل رئيسه وتوجه وحويا نسخة منها إلى قسم النظام الداخلي.

إذا انسحب أحد المناضلين قبل أو أثناء توزيع المسؤوليات وقبل الإمضاء على الحالة المدنية يتم تعويضه من يليه في ترتيب المترشحين حسب أغلبية الأصوات. أما إذا تم الانسحاب بعد إعضاء الحالة المدنية فيكلف بقية الأعضاء بالمهام محل الشغور.

ويستد الشغور بالمقابة الأساسية طبقا للفصل 212 من النظام الداخلي. وفي صورة إذا ما أدى عدد المنسحبين لفقدان النصاب القانوني تنعى نتائج المؤتمر ويعاد إجراؤه في أجل لا يقل عن خمسة عشر (15) يوما.



الفصل 123 :

لا تؤخذ عريضة سحب الثقة بعين الاعتبار إلا بإمضاء ثلثي المخرطين وحبوا بعد التثبت من صحة الإمضاءات، وفي هذه الحالة على المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي بالتنسيق مع قسم النظام الداخلي للاتحاد العام الدعوة إلى عقد اجتماع عام بالمخرطين في ظرف لا يتجاوز الشهر بإشراف المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي وإعلام الجامعة العامة المعنية وحبوا بتاريخ الاجتماع ويحضر النقابة الأساسية المعنية للتثبت في صحة الأسباب الداعية لسحب الثقة وصحة المطلب المرفوع، ولا يكون الاجتماع قانونياً إلا بحضور ثلثي المخرطين مع اللنادة الاسمية، ولا يكون قرار سحب الثقة قانونياً وساري المفعول إلا إذا كان عدد المصوتين على قبول القرار يساوي عى الأقل ثلثي مجمل المخرطين بالنقابة وليس ثلثي المخرطين الحاضرين، ويحدد مقر الاجتماع الخاص بسحب الثقة بالتنسيق بين المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي والنقابة الأساسية المعنية بالأمر، ويُعسم عند الخلاف من قبل قسم النظام الداخلي الوطني.

في صورة تقدّم ثلثي أعضاء المكتب النقابي بطلب معلل لعقد مؤتمر استثنائي للهيكل المعني يدرّس المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي الأسباب المجرّة لهذا الطلب ويتخذ القرار الملأزم في هذا الشأن في أجل لا يتجاوز أسبوعاً واحداً ويُعلم قسم النظام الداخلي الوطني والمكتب التنفيذي للجامعة العامة.

الصوان التاسع:

الهيئات واللجان

الباب الأول: الهيئات الوطنية

الفصل 124 :

تتكوّن الهيئات الوطنية من الهيئة الوطنية للنظام الداخلي والهيئة الوطنية للمراقبة المالية.

القسم الأول: الهيئة الوطنية للنظام الداخلي

الفصل 125 :

تتركّب الهيئة الوطنية للنظام الداخلي من خمسة أعضاء ويخصّص مقعد على الأقل للمرأة، ينتخبهم المؤتمر العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويترشّح لعضويتها النقاويون الذين تتوفّر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفصل 38 من النظام الداخلي يرأسها مقرر يُنتخب من بين أعضائها.

تعمل بإشراف قسم النظام الداخلي على ألا يتجاوز ممثل كل قطاع العضو الواحد. في صورة نجاح أكثر من عضو من نفس القطاع، يتمّ تعويض المتحصل على أقلّ الأصوات من بينهم بمس يليه في ترتيب المترشّحين من قطاع آخر حسب أغلبية الأصوات.

في صورة نجاح خمسة أعضاء من الرجال يتمّ تعويض العضو الخامس الذي تحصل على أقلّ أصوات بالمترشّحة التي تحصلت على أكثر الأصوات.

في صورة نجاح امرأة ورجل يمثلان قطاعا واحدا تُسدّ العضوية بالهيئة للمرأة شرط عدم وجود امرأة تمثل قطاعا آخر بها.

تنطبق إجراءات الترشّح المتعلقة بالمرأة بالمكتب التنفيذي الوطني على عضوية الهيئة الوطنية للنظام الداخلي.



الفصل 126 :

تعمل الهيئة الوطنية للنظام الداخلي على تقريب وجهات النظر وتحقيق المصالحة بين النقابيين وقض النزاعات النقابية وتجاوز الخلافات واحترام وتطبيق النظام الداخلي للاتحاد في كل ما يتعلق بالمسائل النقابية والعلاقات بين النقابيين، وتتدخل في المجالات التالية:

- 1 - تتعهد تلقائيا بجميع الاخلاصات والتجاوزات المرتكبة من قبل المسخرطين والهيكل النقابية.
 - 2 - تتفق الشكاوى الكتابية ومطالب النظم المقدمة من المسخرطين والهيكل النقابية أو بحالة من قسم النظام الداخلي.
 - 3 - تتابع إعداد ملفات مؤتمرات الجامعات العامة والاتحادات الجهوية.
 - 4 - ترأب أشغال المؤتمرات وتتابع الطعون المقدمة ومطالب سحب الثقة من المكاتب التنفيذية القطاعية والجهوية وترفع تقريرها معللا في ذلك إلى الأمل العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي للبت فيها.
 - 5 - تتابع اجتماعات سحب الثقة وتسهر على احترام التراتيب التي يض عليها النظام الداخلي.
 - 6 - تعمل كلجنة لتقصي الحقائق في بعض الحالات بتكليف من المكتب التنفيذي الوطني عن طريق الأمل العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي للاتحاد.
 - 7 - تجتمع في شكل هيئة تأديبية، وتقدم مقترحها للمكتب التنفيذي الوطني الذي يبت فيه وفقا للتراتب المصبوطة في هذا النظام الداخلي.
- تعين الهيئة عضوين من بين أعضائها للقيام بالمهام المذكورة أعلاه.

الفصل 127 :

تُحال وجوبا التقارير الواردة من النقابيين والهيكل النقابية في نظيرين يوجهان إلى كل من الأمل العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي ورئيس الهيئة الوطنية للنظام الداخلي.

يتم التحقيق في التجاوزات والاخلالات بتكليف من الأمل العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي من قبل عضوين من الهيئة حسب التراتيب التالية:

- 1 - يقوم عصوا الهيئة الوطنية للنظام الداخلي المكلفان بالقضية باستدعاء المعني بالأمر في ظرف 48 ساعة من تاريخ تلقياها الملف للمثول أمامهما وفي صورة عدم الحضور في ظرف أسبوع من تاريخ الاستدعاء الأول يُوجه للمعني بالأمر استدعاء



ثا في أجل أقصاه ثلاثة أيام من الموعود الأول، توجه إليه للعرض برقية بعنوانه المضمّن بالحالة المدنية وفي حالة عدم الحضور، تتم مواصلة النظر في الملف طبقا لما تضمنه من وثائق.

يُقدّم عضوا الهيئة المذكوران تقريراً كتابيا مفصّلا في العرض للأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي مباشرة بعد استدعاء المعني بالأمر

2 - يجوز للأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي في الحالات الخطرة والمستعجلة التي تمس من مبادئ الاتحاد وممتلكاته وأهدافه كالعنف أو الرشوة أو الاستيلاء إيقاف المعني بالأمر فورا عن النشاط النقابي، على أن تتم دعوة المعني بالأمر لسماعه في أجل لا يتجاوز 72 ساعة من قبل الهيئة الوطنية للنظام الداخلي وهذا المكتب التنفيذي الوطني بتقرير في الغرض.

ويجوز للمعني بالأمر الطعن في قرار الإيقاف الفوري أمام المكتب التنفيذي الوطني في أجل أقصاه 48 ساعة، على أن يبتّ هذا الأخير في الطعن في أجل أقصاه ثلاثة أيام. 3 - تستدعي الهيئة الوطنية للنظام الداخلي عن طريق رئيسها النقابي المعني بالأمر بعنوانه المضمّن بالحالة المدنية، لحضور الجلسة النهائية بواسطة رسالة مصمونة الوصول وذلك قبل عشرة (10) أيام على الأقل من تاريخ عقدها على أن يُعلم من سيتولى الدفاع عنه لحضور الجلسة.

4 - يجتمع عصوا الهيئة الوطنية للنظام الداخلي المكلفان بالقضية في جلسة نهائية برئاسة الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي وحضور المعني بقضية الإحالة جمعية دفاعه.

ويمكن من حضور كامل مراحل الجلسة والدفاع عن نفسه بما يراه مناسبا والرد على طلب إيصاحات الهيئة حسب قوانين المنظمة ويتولى لسان الدفاع الكلمة بحضوره. 5 - عند تعمد المعني بالأمر عدم الحضور لدى الهيئة أو مقاطعتها يقع المرور إلى المرحلة الموالية من الإجراءات وتعتمد الهيئة الملف المتوفّر لديها.

في صورة تعمد المحال أو دفاعه الاستمرار أو عدم التحلي بالانضاط وكل ما من شأنه أن يعرقل السير العادي للجلسة النهائية، يجوز لرئيس الهيئة أن يطلب من المعني أو دفاعه أو الاثنين معا مغادرة الجلسة وتواصل الهيئة أعمالها.

6 - تجتمع الهيئة الوطنية للنظام الداخلي بحضور أعضائها على ألا يقل عن ثلاثة من بينهم أحد العصوين المكلفين بالملف في جلسة ختامية، في صورة عدم توفر النصاب تؤجل لجلسة لمدة عشرة أيام وتنعقد الجلسة الثانية مهما كان عدد الحضور يتم عرض التقرير النهائي عليها وإطلاعها على وثائق الملف، ويُدعى المعني بالأمر للمثول أمامها إن لزم الأمر ودراسة المقترح



7- استنادا على ما توفّر من وثائق وإيصاحات تتولّى الهيئة الوطنية للنظام الداخلي المداولة في جلسة مغلقة دون حضور عضوها المنتمي للقطاع نفسه الذي ينتمي إليه السقاي المحال عليها وتسجّل مقترحاتها كتابيا وتقدّمها إلى الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي الذي يعرضها على المكتب التنفيذي الوطني لاتخاذ القرار النهائي.

8 - تُقدّم مقترحات الهيئة الوطنية للنظام الداخلي طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لاتحاد للمكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل لاتخاذ القرار في أجل لا يتجاوز شهرين في حالات الإيقاف عن النشاط السقاي وثلاثة أشهر في غير حالات الإيقاف ولا يمكن بأي حال الترفيع في العقوبة المقترحة.

9 - يتم تدوين المداولات في دفتر خاصّ ويسد لكل قضية عدد، وترقّم الوثائق التسعة ملف كل قضية وتحفظ في قسم النظام الداخلي.

الفصل 128 :

يُمكن كل من يحال على الهيئة الوطنية للنظام الداخلي من الصمات لدفاعية التالية:

- تعيينه لبقايب اثنين يختارهما للدفاع عنه في الجلسة النهائية
- اطلاع شخصيا ومنوّه على ملف القضية خلال عشرة أيام قبل انعقاد الجلسة النهائية دون تمكينهم من نسخة من الملف.
- تمكّن الهيئة المحال عليها من حضور كامل مراحل الجلسة بمعية دفاعه وتمكيه من الدفاع عن نفسه بما يراه مناسباً والرد على إيصاحات الهيئة حسب قوانين المنظمة ويتولّى لسان الدفاع الكلمة بحضوره.
- لمحال على الهيئة الوطنية للنظام الداخلي الحق في تقديم الشهود ولوثائق وكل ما يمتّ لنقصية بصلّة للدفاع عن نفسه قبل وأثناء الجلسة النهائية.

الفصل 129 :

تحدّد العقوبات بالنسبة إلى المسؤولين القبايب والمخترطين حسب أهمية وحظورة التجاوزات المسبوبة إليهم.



الفصل 130 :

تنقسم العقوبات إلى عقوبات من الدرجة الأولى وعقوبات من الدرجة الثانية.

1-عقوبة من الدرجة الأولى:

- لمت النظر إلى ضرورة الامتثال لقانون المنظمة والانضباط لمقررات هياكلها.
- الإنذار الكتابي.
- التوبيخ الكتابي.
- الإيقاف لمدة محددة مع تأجيل التنفيذ على ألا تتجاوز السنة.

2-عقوبة من الدرجة الثانية:

- الإيقاف عن النشاط النقابي من ثلاثة أشهر إلى سنة.
- الإقصاء من المسؤولية النقابية إلى نهاية المدة النيابية مع السماح بالترشح للدورة الموالية.
- الإقصاء من المسؤولية النقابية إلى نهاية المدة النيابية مع الحرمان من تحمل المسؤوليات النقابية لمدة أقصاها ثلاثة دورات.
- وقف الانتساب للاتحاد العام التونسي للشغل نهائيا وذلك في الحالات التي تمس من وحدته وتعمل على شق صفوفه والإساءة إلى سمعته عبر جريمة الفساد.
- الحرمان بالنسبة إلى المنخرط من تحمل المسؤولية النقابية مستقبلا لمدة محددة.

الفصل 131 :

- كل مسؤول نقابي ومنخرط ملزم خاصة بـ
- القيام بالنشاط المطلوب.
- معاضدة أعضاء الهيكل.
- مطابقة النشاط لقرارات الهياكل النقابية.
- التقيد بالميثاق النقابي المنصوص عليه بالالتزام المصاحب للانخراط.
- عدم التقاعس في أداء المهام.
- عدم الطعن في قرار الهياكل النقابية بعد أخذه بالأغلبية وذلك سواء بالتحريض على إقصاء العرائض أو بالتصريح في الإعلام أو في مستوى القاعدة العمالية، مع ضمان حرية التعبير طيلة مراحل اتخاذ القرار.
- عدم التسبب في ركود العمل النقابي في الهيكل المنتمعي إليها.
- عدم التغيب عمدا عن حضور اجتماعاتها.
- عدم تزوير الانتخابات.



- عدم تعطيل المتعهد لسير أشغال المؤتمرات.
- عدم إساءة التصرف في أموال الاتحاد وممتلكاته.
- عدم إهدار أموال الاتحاد واستغلال ممتلكاته لغير أغراضها النقابية.

الفصل 132 :

وتعتبر أخطاء جسيمة خاصة:

- استعمال العنف اللفظي والمادي بين النقابيين والمس من كرامتهم.
- اللجوء إلى تسوية النزاعات النقابية خارج الأطر النقابية.
- الاعتداء المادي على مقرات الاتحاد وممتلكاته.
- الإخلال بمبادئ الاتحاد والنيل من أهدافه.
- تزوير الانتخابات.
- اختلاس أموال الاتحاد والارتشاء.
- عدم الالتزام بواجب إنجاح الإضراب والمشاركة فيه.
- تجاوز قرارات الاتحاد وطبعا وجهويا وقطاعيا.
- ضرب وحدة الاتحاد وشق صفوفه والنيل قصديا من سمعته.
- ضرب التضامن النقابي.
- المس من استقلالية الاتحاد.
- صدور حكم قضائي بأن من شأنه أن يمس من مقومات العمل النقابي ومن سمعة الاتحاد.

الفصل 133 :

تجوز مراجعة العقوبات طبقا للضرورة التالية:

- يمكن لكل من سلطت عليه عقوبة أن يلتمس العفو برفعها عنه سواء بصفة جزئية أو كلية دون أن يؤدي ذلك إلى رجوعه إلى سالف المسؤولية التي كان يتحملها قبل العقوبة. وفي هذه الحالة يجب أخذ رأي الهيكل والقطاع والجهة التابع له المعني بالأمر قبل اتخاذ القرار من قبل المكتب التنفيذي الوطني.
- يمكن للمكتب التنفيذي الوطني اتخاذ قرار العفو عن الكل أو البعض من النقابيين الصادرة في شأنهم عقوبات والذين أبدوا انضاطا وتمسكا بالاتحاد ومبادئه، دون أن يؤدي ذلك إلى رجوعهم إلى سالف المسؤوليات التي كانوا يتحملونها قبل العقوبة.
- يحق لمن صدر في شأنه قرار عقوبة أن يطلب مراجعة هذا القرار كليا أو جزئيا لدى المكتب التنفيذي الوطني أو الهيئة الإدارية الوطنية أو المجلس الوطني، كما يمكنه أن يلتمس إلى المؤتمر العام لعرض قضيته.

الفصل 134 .

يُرفع قرار الإيقاف عن النشاط البقائي بعد ثلاثة أشهر في صورة عدم البت النهائي في القضية من قبل المكتب التنفيذي الوطني ويتواصل البحث فيها، وتُحفظ القضية وحوايا إذا لم يتخذ القرار النهائي بعد ستة أشهر.

يمكن للهيئة الوطنية للنظام الداخلي أن تأخذ رأي الهياكل البقائية القطاعية والجهوية التي يرجع إليها بالنظر العضو المحال عليها فيما يتعلق بالقضية بالنسبة للنقائين الذين يتعمقون المسؤولية في أكثر من هيكل واحد يمكن أن تُسلط العقوبة على المعني بالأمر في نطاق الهيكل الذي ارتكب فيه ذلك الخطأ إذا ثبت أن لخطأ لا يمس من ثوابت الاتحاد وليس له تأثير على الهياكل الأخرى التي ينتمي إليها. يحق لمسؤول البقائي حضور الاجتماعات العامة البقائية ما لم تُض العقوبة المسطرة عليه على حرمانه من ذلك، ويكون ذلك بعد البت في القضية.

لا يحور لعضو الهيئة الوطنية للنظام الداخلي أن يكلف في قضية تهمة الهيكل التابع للقطاع الذي ينتمي إليه.

أعضاء الهيئة الوطنية للنظام الداخلي ملزمون بالحياد وكذلك بواجب الكتمان ولا يجوز لهم إطلاقا إفشاء أسرار القضايا والخلفات التي يتم تكليفهم بها ومداولات الجلسات التي يعقدونها أو تسريب الوثائق والمعلومات المتعلقة بمهامهم وأعمالهم خارج إطار الهيئة، وكل من خالف ذلك يعتبر تجاورا يعرض صاحبه لانتدح.

في صورة قيام أحد أعضاء الهيئة الوطنية للنظام الداخلي بتجاوز يتم تكليف عضوين آخرين من الهيئة للبحث في هذا التجاور وإن تأكدت صفته يتخذ المكتب التنفيذي الوطني قرارا بعدم تكليف العضو المخالف بمهام أخرى تابعة للهيئة الوطنية للنظام الداخلي في انتظار انعقاد الهيئة الإدارية الوطنية التي تنبث نهائيا في شأنه.

يوفر للهيئة من قبل الهياكل البقائية كل ما يساعدها على أداء مهامها من تسهيلات ومستلزمات عمل.

القسم الثاني: الهيئة الوطنية للمراقبة المالية

الفصل 135 :

تتروكب الهيئة الوطنية للمراقبة المالية من خمسة أعضاء ويخصص مقعد على الأقل للمرأة، ينتخبهم المؤتمر العام لمدة خمس سنوات قابلة للتحديد مرة واحدة، ويترشح لعصبيتها النقائبيون الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفصل 38 من النظام الداخلي يرأسها مقرر يُنتخب من بين أعضائها. وتعمل بإشراف الأمين العام



المساعد المسؤول عن المالية والإدارة ومؤسسات الاتحاد على ألا يتجاوز ممثل كل قطاع العضو الواحد.

في صورة نجاح أكثر من عضو من نفس القطاع يتم تعويض من تحصل على أقل الأصوات بمن يليه في ترتيب المترشحين من قطاع آخر حسب أغلبية الأصوات.

في صورة نجاح خمسة أعضاء من الرجال يتم تعويض العضو الخامس الذي تحصل على أقل أصوات بالمترشحة التي تحصلت على أكثر الأصوات.

تُسد العضوية بالهيئة للمرأة شرط عدم وجود امرأة تمثل قطاعا آخر بها وذلك في صورة نجاح امرأة ورجل يمثلان قطاعا واحدا.

تنطبق إجراءات الترشح المتعلقة بالمرأة بالمكتب التنفيذي الوطني على عضوية الهيئة الوطنية للمراقبة المالية.

الفصل 136 :

تتمثل مهام الهيئة الوطنية للمراقبة المالية في:

- 1- مراقبة مالية الاتحاد العام التونسي للشغل بجميع هيكله وممتلكاته ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك صندوق التضامن النقابي.
- 2 - البت في وثائق المصاريف التي حولها إشكال وجوبا في الشهر الموالي.
- ومن حقها الاطلاع على كل الوثائق المالية بؤد مسبق من الأمين العام المساعد المسؤول عن الإدارة والمالية ويوفر لها كل ما يساعدها على أداء مهامها من تسهيلات وسائل عمل.
- 3 - تساعد الأمين العام المساعد المسؤول عن الإدارة والمالية على تقديم مرة كل سنة أشهر كشفا ماليا للمكتب التنفيذي الوطني ثم للهيئة الإدارية الوطنية كما تساعده على تقديم تقريره لكل مجلس وطني وكل مؤتمر عام.
- كما يحق لها الاستعانة بمدققين وخبراء خارجيين.

الفصل 137 :

تحيل الهيئة الوطنية للمراقبة المالية ملف كل من ثبت لديها سوء تصرفه في مالية الاتحاد مشفوعا بتقرير معلل إلى قسم النظام الداخلي الذي يحيله إلى الهيئة الوطنية للنظام الداخلي.

لا يجوز لعضو الهيئة الوطنية للمراقبة المالية مراقبة مصاريف الهيكل الراجع له. أعضاء الهيئة الوطنية للمراقبة المالية ملزمون بالحياد وكذلك بواجب الكتمان ولا يجوز إطلاقا لأعضاء الهيئة الوطنية للمراقبة المالية إفشاء أسرار القضاة والملمعات التي يتم تكليفهم بها ومداولات الجلسات التي يعقدونها أو تسريب الوثائق والمعلومات



المتعلقة بمهامهم وأعمالهم خارج إطار الهيئة. وكل من خالف ذلك يعتبر متجاوزا يعرض صاحبه للتبعية على قرار الهيئة الوطنية للنظام الداخلي.

الباب الثاني: الهيئات القطاعية والجهوية

القسم الأول: الهيئة الجهوية للنظام الداخلي

الفصل 138 :

تتكون الهيئة الجهوية للنظام الداخلي من ثلاثة أعضاء ويخصص مقعد على الأقل للمرأة ينتخبهم المؤتمر الجهوي لمدة أربع سنوات من المقاعد المترشحين والمتوفرة فيهم شروط الترشح لعضوية مكتب تنفيذي جهوي، يرأسها مقرر ينتخب من بين أعضائها. تعمل بإشراف الكاتب العام للمساعد للاتحاد الجهوي المسؤول عن النظام الداخلي على ألا يتجاوز ممثل كل قطاع العضو الواحد.

لا يجوز تحمل مسؤولية رئاستها لأكثر من دورتين متتاليتين.

في صورة نجاح أكثر من عضو من نفس القطاع يتم تعويض من تحصل على أقل الأصوات بمن يليه في ترتيب المترشحين من قطاع آخر حسب أغلبية الأصوات.

في صورة نجاح ثلاثة أعضاء من الرجال يتم تعويض العضو الثالث الذي تحصل على أقل أصوات بالمترشحة التي تحصلت على أكثر الأصوات.

تسد العضوية بالهيئة للمرأة شرط عدم وجود امرأة تمثل قطاعا آخر بها وذلك في صورة نجاح امرأة ورجل يمثلان القطاع ذاته

تنطبق إجراءات الترشح المتعلقة بالمرأة بالمكتب التنفيذي الجهوي على عضوية الهيئة الجهوية للنظام الداخلي.

الفصل 139 :

تتمثل مهام الهيئة الجهوية للنظام الداخلي في:

- 1 - السهر على احترام القانون الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد وتطبيقه.
- 2 - المساهمة في إعداد ملفات المؤتمرات ومتابعة أشغالها.
- 3 - مساعدة الكاتب العام للمساعد المسؤول عن النظام الداخلي والاتصال على البث في ملفات الطعون المقدمة للاتحاد الجهوي.
- 4 - السعي إلى فض الخلافات وتقريب وجهات النظر بين النقابيين.
- 5 - تبحر في القضايا المحالة إليها والخاضعة بالمحضرين والهيئات الجهوية التالية: الاتحادات المحلية - الفروع الجامعية - النقابات الأساسية.



الفصل 140 :

تُبتّ خاصّة في ملفّات الاخلالات والتجاوزات التالية.

- 1 - استعمال العنف اللفظي والمادي بين المقاييس والمُلمّس من كرامتهم.
- 2 - سوء التصرف في أموال الاتحاد وممتلكاته والارتشاء وغيره.
- 3 - عدم الالتزام وتجاوز قرارات الاتحاد وطينا وجهويا وقطاعيا وكذلك عدم مطابقة النشاط لقرارات الهياكل النقابية.
- 4 - تزوير الانتخابات.
- 5 - الإخلال بمبادئ الاتحاد والبل من أهدافه.
- 6 - الحالات الخطيرة المتمثلة في:
 - اختلاس أموال الاتحاد والارتشاء.
 - ضرب وحدة الاتحاد وشق صفوفه.

الفصل 141 :

تتبع الهيئة الجهوية للنظام الداخلي الترتيب والإجراءات نفسها الخاصة بالهيئة الوطنية للنظام الداخلي في كلّ ما يتعلق بمشمولاتها طبقا لما جاء في النظام الداخلي.

الفصل 142 :

ينظر المكتب التنفيذي الجهوي في اجتماعاته الدورية العادية في مقترح الإيقاف المؤقت عن النشاط النقابي ساء على تقرير الهيئة الجهوية للنظام الداخلي في الملفّ المحال إليها،

يُتخذ القرار كمقترح بأغلبية الحاضرين ويدوّن ذلك في دفتر معاصر جلساته ويُوّجه إلى المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام (قسم النظام الداخلي) نسخة من كامل أوراق الملفّ بما في ذلك مقترحي الهيئة الجهوية للنظام الداخلي والمكتب التنفيذي الجهوي.

لا يكون قرار الإيقاف المؤقت عن النشاط النقابي من قبل المكتب التنفيذي الجهوي نافذ المفعول إلا بعد مصادقة قسم النظام الداخلي للاتحاد العام.

تواصل الهيئة الجهوية للنظام الداخلي مراحل بحثها حسب الإجراءات المتبعة وتقدّم مقترحها النهائي في مدّة أقصاها الشهر إلى المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي الذي عليه تقديم مقترحه النهائي بعد إتمام الإجراءات إلى المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام في مدّة أقصاها الشهرين من تاريخ قرار الإيقاف المؤقت عن النشاط النقابي.



في صورة عدم إتمام ذلك على قسم النظام الداخلي للاتحاد العام اتخاذ الإجراء المناسب.

تُدوّن كلّ مداورات الجلسة الحتميّة للهيئة الجهويّة للنظام الداخلي في دفتر محاصر جلسات الاتحاد الجهوي. أمّا أعمالها فتُدوّن في دفتر مرقّم خاصّ بها وتُحفظ الوثائق بالاتحاد الجهوي بعد ترقيمتها ويُسد لكلّ قصيّة رقم.

القسم الثاني: الهيئة الجهويّة للمراقبة الماليّة

الفصل 143 :

تتّركب الهيئة الجهويّة للمراقبة الماليّة من ثلاثة أعضاء ويخصّص مقعد على الأقلّ لمرأة يستخبرهم المؤتمّر الجهوي لمدة أربع سنوات من النقابيين المترشّحين لها والمتوفرة فيهم شروط الترشح لعضوية مكتب تنفيذي جهوي، يرأسها مقرّر يُنتخب من بين أعضائها. تعمل بإشراف الكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي المسؤول عن الماليّة والإدارة ومؤسسات الاتحاد على ألا يتجاوز ممثّل كل قطاع العنصر الواحد.

لا يجوز تحمّل مسؤولية رئاستها لأكثر من دورتين متتاليتين.

في صورة نجاح أكثر من عضو من نفس القطاع، يتمّ تعويض من تحصّل على أقلّ الأصوات بممّ يليه في ترتيب المترشّحين من قطاع آخر حسب أغلبية الأصوات.

في صورة نجاح ثلاثة أعضاء من الرجال يتمّ تعويض العضو الثالث الذي تحصّل على أقلّ أصوات بالمترشّحة التي تحصّلت على أكثر الأصوات.

في صورة نجاح امرأة ورجل يمثلان القطاع نفسه تسد العضوية بالهيئة للمرأة شرط عدم وجود امرأة ممثّل قطاعا آخر بها.

تنطبق إجراءات الترشح المتعلقة بالمرأة بالمكتب التنفيذي الجهوي على عضوية الهيئة الجهويّة للمراقبة الماليّة.

الفصل 144 :

تتمثّل مهام الهيئة الجهويّة للمراقبة الماليّة في:

- 1- متابعة التصرف المالي للاتحاد الجهوي.
- 2- الاطلاع على الوثائق الماليّة الخاصّة بالمصاريف والمداخيل المتأتية سواء من المشاريع أو من التمويلات المتأتية من التصرف الدائري وعائدات البطاقات والانخرافات المباشرة.



القسم الثالث: الهيئة القطاعية للمراقبة المالية

الفصل 145 :

تُبعث في مستوى كل جامعة عامة هيئة قطاعية للمراقبة المالية تتركب من ثلاثة أعضاء ويخصص مقعد على الأقل للمرأة ينتخبهم المؤتمر القطاعي لمدة أربع سنوات من البقيين المترشحين لها والمتوفرة فيهم شروط الترشح لعضوية مكتب تنفيذي قطاعي، يرأسها مقرر يُنتخب من بين أعضائها تعمل بإشراف الكاتب العام المساعد للجامعة العامة المسؤول عن الإدارة والمالية والانغراطات. لا يجوز تحقّل مسؤولية رئاستها لأكثر من دورتين متتاليتين. في صورة نجاح ثلاثة أعضاء من الرجال يتمّ تعويض العضو الثالث الذي تحقّل على أقلّ أصوات بالمترشحة التي تحقّلت على أكثر الأصوات. تنطبق إجراءات الترشح المتعلقة بالمرأة بالمكتب التنفيذي للجامعة العامة على عضوية الهيئة القطاعية للمراقبة المالية.

الفصل 146 :

تتمثّل مهام الهيئة القطاعية للمراقبة المالية في الاطلاع على الوثائق المالية الخاصة ومراقبة المصاريف والمداخيل المتأتية سواء من المشاريع أو من التمويلات المتأتية من التصرف الذاتي وعائدات البطاقات والانغراطات المباشرة.

الباب الثالث، اللجان

القسم الأول: اللجنة الوطنية للمرأة العاملة

الفصل 147 :

تتركّب اللجنة الوطنية للمرأة العاملة من:
- المكتب الوطني للمرأة العاملة.
- منسقات الأجان الجهوية أو من يوبهّن عدد الاقتصاء من بين أعضاء المكاتب الجهوية المعنية بتفويض كتابي من أغلبية أعضاء المكتب.
تعمل بإشراف الأمين العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العام.



الفصل 148 :

تجتمع دوريا مرة كل ستة أشهر، وتجتمع كلما دعت الحاجة باقتراح من المكتب الوطني وبدعوة من الأمين العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل، وتدوّن محاضر جلساتها في دفتر مرقم خاص بها

الفصل 149 :

تتمثل أهداف اللجنة الوطنية للمرأة العاملة ومهامها في:

- 1- النهوض بأوضاع المرأة العاملة وتحقيق المساواة الفعلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
 - 2- إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
 - 3- ضمان حق المرأة في العمل واستقرارها في الشغل وتحسين ظروف تكافؤ الفرص وشروطه لتعزيز مكانة المرأة العاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمدنية.
 - 4- الدفاع عن مكاسب المرأة العاملة ودعمها وتطوير التشريعات في اتجاه ترسيخ مبدأ المساواة.
 - 5- تأطير المرأة العاملة ودفعها للمشاركة الفعلية في الحياة النقابية وممارسة حقها النقابي والارتقاء بتمثيلها في مختلف الهياكل النقابية الأساسية والقطاعية والجهوية والوطنية.
 - 6- وضع التصورات وصبط الخطط لتمكين المنظمة من مريد الإلمام بقضايا المرأة العاملة وإيجاد الحلول الملائمة لها.
 - 7- القيام بدراسات علمية وتحقيقات ميدانية حول القضايا الخصوصية للمرأة العاملة.
 - 8- القيام بأنشطة تحسيسية وتوعوية متعلقة بأوضاع المرأة العاملة ومشاكلها عن طريق الندوات والمحاضرات والاجتماعات العامة والتظاهرات الثقافية والنشر والإعلام ومختلف الوسائل المتاحة بالتنسيق مع الهياكل الجهوية والقطاعية المعنية
 - 9 إعداد برامج تكوينية للمسؤولات النقابيات والهياكل النقابية وتنفيذها وبرامج تثقيمية في اتجاه المنخرطات والعاملات.
 - 10 مدّ هياكل الاتحاد بمقترحات وتصوّرات حول قضايا المرأة العاملة والعمل على إدراجها ضمن اختيارات الاتحاد وجدولتها ضمن المطالبات النقابية.
- كل ذلك عبر الأمين العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل.



الفصل 150 :

يترشح المكتب الوطني للمرأة العاملة من (9) أعضاء وترشح لعصويته من تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يكن خالصا للانخراط لمدة لا تقل عن سبع (7) سنوات كاملة متتالية عند الترشح.

- أن يكن متحفظات المسؤولية القابلية لمدة ثلاث (3) سنوات متتالية عند الترشح.

- أن يقم ويعمل بتونس الكبرى.

- أن يكن خالصا الدمة مع قسم المالية عند الترشح.

يُنتخب المكتب الوطني للمرأة العاملة مرة كل (04) سنوات في جلسة عامة انتخابية من قبل عصوات المكاتب الجهوية.

تتعقد الجلسة العامة الانتخابية بإشراف عضو من المكتب التنفيذي الوطني وبالتنسيق مع الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي والأمين العام لمساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل طبقا للائحة يصدره الاتحاد العام التونسي للشغل في انغرض

يُشترط في قانونية انعقاد المؤتمر حضور (50% + 1) من أعضاء المكاتب الجهوية، وإذا لم يتوفر النصاب في الموعد الأول يُؤجل المؤتمر لمدة أسبوع على أن يعقد في المرة الثانية بمن حضر.

الفصل 151 :

تتمثل مهام مكتب الوطني للمرأة العاملة في.

- متابعة تنفيذ برامج العمل والخطط المرسومة من قبل اللجنة الوطنية.

- متابعة نشاط الأجان الجهوية للمرأة العاملة بالتنسيق مع الاتحادات الجهوية تحت إشراف الأمين العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل والجمعيات.

- ربط علاقات صداقة وتعاون مع نظيراتها في البقانات الشقيقة والصديقة والمنظمات القابلية الدولية والجهوية والإقليمية وذلك بالتنسيق مع قسم العلاقات العربية والخارجية.

- إقامة علاقات تعاون مع المؤسسات الرسمية وفقا لاختيارات الاتحاد وتوخهاته

كل ذلك عبر الأمين العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العام

يحتمع المكتب الوطني للمرأة العاملة مرة كل شهر وجونا وكلما دعت الحاجة وترأس اجتماعاته المسففة الوطنية أو من يوبها عند الاقتضاء ويتم ذلك بالتنسيق مع المسؤول عن القسم.

الفصل 152 :

يتولى رئيس المؤتمر توزيع المسؤوليات على أعضاء المكتب الوطني بالاقتراع السري فيما يليهّن على النحو التالي.

- 1 - مسقة وطبية.
- 2 - مكلفة بالاستقطاب والتأطير
- 3 - مكلفة بالعلاقات العربية والخارجية والهجرة
- 4 - مكلفة بالشؤون القانونية والدراسات والتوثيق.
- 5 - مكلفة بالإعلام والنشر.
- 6 - مكلفة بالحماية الاجتماعية.
- 7 - مكلفة بالتكوين الثقافي والأنشطة الثقافية
- 8 - مكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني.
- 9 - مكلفة بالتنسيق مع القطاعات والجهات

القسم الثاني: اللجنة الجهوية للمرأة العاملة

الفصل 153 :

تركّب اللجنة الجهوية للمرأة العاملة من:

- المكتب الجهوي للمرأة العاملة.
- ممثلة عن كل قطاع بالجهة من بين المسؤولات النقابيات، يتم انتخابهن من طرف المسؤولات النقابيات بالقطاع.
- في صورة وجود مسؤولية نقابية وحيدة بالقطاع في الجهة تعتبر أليا ممثلة القطاع في اللجنة الجهوية للمرأة العاملة.
- في صورة وجود مسؤولتين نقابيتين فقط بالقطاع، فالأولوية للأقدم من حيث سنوات المسؤولية، والأقدم في مدة الانخراط فالأكبر سنا.
- تجتمع اللجنة الجهوية للمرأة العاملة مرة كل ستة أشهر، وكلما دعت الحاجة، برئاسة عضو المكتب التنفيذي الجهوي المسؤول عن المرأة والشباب العامل بحضور من يمثل المكتب الوطني للمرأة العاملة.



الفصل 154 :

تتمثل مهامها في

- وضع التصورات وسط الخطط لتمكين المكتب التنفيذي الجهوي والمكتب الوطني للمرأة العاملة من الإلمام بقضايا المرأة العاملة بالجهة واقتراح الحلول الملائمة للنهوض بأوضاعها.

القيام بالتحقيقات والدراسات حول القضايا الخصوصية للمرأة العاملة بالجهة.

- الاتصال المباشر بالقواعد العمالية النسائية بمركز العمل.

- تحسيس المرأة العاملة بالجهة وتطهيرها لممارسة حقها النقابي في مختلف المستويات البقائية.

تقوم بمهامها بإشراف المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل وبالتنسيق مع المكتب الوطني للمرأة العاملة والأمير العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العمل.

الفصل 155 :

يترأس المكتب الجهوي للمرأة العاملة من سبعة (7) أعضاء يتم انتخابهن من قبل ممثلات القطاعات باللجنة الجهوية لمدة ثلاث سنوات في جلسة عامة انتخابية تعقد بإشراف عضو من المكتب التنفيذي الجهوي وبالتنسيق مع الأمين العام لمساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل طبقا لبلاغ يصدره الاتحاد الجهوي في الغرض وينتخب مسقة من بينهن.

يكون الترشح لعضوية المكتب الجهوي للمرأة العاملة من بين المسؤولات البقيات بالجهة.

يحتمى مرة كل شهر وجوبا وكلما دعت الحاجة وتدون محاصر جلساتها في دفتر مرقم خاص بها.

يشترط في قانونية انعقاد العلسة العامة الانتخابية حضور (50% + 1) من أعضاء اللجنة الجهوية، وإذا لم يتوفر النصاب في الموعد الأول يؤجل المؤتمر لمدة أسبوع على أن يعقد في المرة الثانية بمن حضر.

الفصل 156 :

يعمل المكتب الجهوي للمرأة العاملة على تنفيذ البرنامج الوطني للجنة الوطنية للمرأة

كما يسهر على تطبيق تصورات وبرامج اللجنة الجهوية للمرأة العاملة



الفصل 157 :

تتولى رئيس الجلسة العامة الانتخابية توزيع المسؤوليات على أعضاء المكتب الجهوي بالاقتراع السري فيما بينهم على النحو التالي:

- 1 - مسقة جهوية.
- 2 - مكلفة بالاستقطاب والتأطير.
- 3 - مكلفة بالشؤون القانونية والدراسات والتوثيق.
- 4 - مكلفة بالإعلام والشر والعلاقة مع المجتمع المدني.
- 5 - مكلفة بالتكوين النقابي والأنشطة الثقافية.
- 6 - مكلفة بالعلاقات العربية والحارحية والهجرة.
- 7 - مكلفة بالحماية الاجتماعية.

القسم الثالث: اللجنة الوطنية للشباب العامل

الفصل 158 :

تترأس اللجنة الوطنية للشباب العامل من:
- المكتب الوطني للشباب العامل.
- مستقي الجناح الجهوية أو من يوبهم عند الاقتضاء من بين أعضاء المكاتب الجهوية معه يتولى كتي من أغلبية أعضاء المكتب
تعمل بإشراف الأمين العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل.

الفصل 159 :

تجتمع دوريا مرة كل ستة أشهر، وكلما دعت الحاجة باقتراح من المكتب الوطني للشباب العامل وبدعوة من الأمين العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل، وتدوّن محاضر جلساتها في دفتر مرقم خاص بها

الفصل 160 :

تتمثل أهداف اللجنة الوطنية للشباب العامل ومهامها في:
1- وضع البرامج والمخططات الكفيلة باستقطاب الشباب العامل وتأطيره وإدماجه في التنظيم النقابي من أجل المشاركة الفعلية في الحياة الثقافية.
2- تمكين المنظمة من مريد الإمام بقضايا الشباب للدفاع عن حقّه في اشغور وممارسة حقّه النقابي والارتقاء بممثليه في الهياكل الثقافية



- 3- القيام بأنشطة تحسيسية وتوعوية في اتجاه الشباب لترسيخ دور المنظمة النقابية في حياته المهنية والاجتماعية.
 - 4- التعريف بتاريخ الاتحاد ومواقفه وبصالاته في الأوساط الشبابية بمختلف مواقعها
 - 5- إنجاز برامج تكوينية في اتجاه المسؤولين النقابيين من الشباب وبرامج تثقيفية وترفيهية للمعطلين والمعطلات من الشباب.
 - 6- العمل على فتح مجال الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية
 - 7- إبحار الدراسات العلمية والبحوث المدبابة حول قضايا الشباب الخصوصية.
 - 8- ربط علاقات صداقة وتعاون مع نظيراتها في النقابات الشقيقة والصديقة وفي المنظمات النقابية الدولية والجهوية والإقليمية بالتنسيق مع قسم العلاقات لعربية والخارجية
 - 9- ربط علاقات تعاون مع المنظمات والجمعيات الوطنية والدولية التي تعمل في نفس المجال وفقا لمبادئ الاتحاد واختياراته
 - 10- إقامة علاقات تعاون مع المؤسسات الرسمية المعنية بالشباب وفقا لاختيارات الاتحاد وتوجهاته.
- كل ذلك عبر الأمين العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل.

الفصل 161 :

يتزكز المكتب الوطني للشباب العامل من تسعة (9) أعضاء يجب ألا تتجاوز أعمارهم 35 سنة عند تقديم المطلب يقع انتخابهم من قبل أعضاء المكاتب الجهوية للشباب العامل.

يكون الترشح لعصوية المكتب الوطني للشباب العامل من بين النقابيين المحتملين المسؤولية النقابية وأن يكونوا مقيمين بتونس الكبرى وأن يكونوا حالصي الدمة مع قسم المالية عند الترشح.

يتم انتخاب المكتب الوطني للشباب العامل مرة كل (4) سنوات في جلسة عامة انتخابية من قبل أعضاء المكاتب الجهوية للشباب العامل.

تتعقد انجلسة العامة الانتخابية بإشراف عضو من المكتب التنفيذي الوطني وبالتنسيق مع الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي والأمين العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل طبقا لملاغ يصدره الاتحاد العام التونسي للشغل في الغرض.

يجتمع مرة كل شهر وكلما دعت الحاجة وتدوّن محاصر جلساته في دفتر مرقم خاص به.

يُشترط في قابلية انعقاد المؤتمر حضور (50% + 1) من أعضاء المكاتب الجهوية وإذا لم يتوفر النصاب في الموعد الأول يُؤجل المؤتمر لمدة أسبوع على أن يعقد في المرة الثانية بمن حضر.

الفصل 162 :

يسهر المكتب الوطني للشباب العامل على تنفيذ ومتابعة برامج اللجنة الوطنية للشباب العامل وتنشيط الأبحاث الجهوية ومتابعة أعمالها بالتنسيق مع الاتحادات الجهوية والجمعيات العامة عبر الأمانة العامة المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل.

الفصل 163 :

تُوزع المسؤوليات كالتالي.

- 1 - المنسق الوطني.
- 2 - المنسق الوطني المساعد
- 3 - المسؤول عن الشؤون التنظيمية.
- 4 - المسؤول عن الاستقطاب والتأطير.
- 5 - المسؤول عن العلاقات العربية والخارجية والهجرة.
- 6 - المسؤول عن الإعلام والعلاقة بالمؤسسات الشبابية.
- 7 - المسؤول عن الدراسات والتوثيق في مجال الشباب
- 8 - المسؤول عن الرياضة.
- 9 - المسؤول عن الثقافة والترفيه.

القسم الرابع، اللجنة الجهوية للشباب العامل

الفصل 164 :

تتكون اللجنة الجهوية للشباب العامل من:
- أعضاء المكتب الجهوي للشباب العامل.

ممثّل عن كلّ قطاع بالجهة من بين المسؤولين النقابيين على ألا يتجاوز سنهم

35 سنة



يتم انتخابهم من طرف المسؤولين النقابيين بالقطاع الذين لا يتجاوز سنهم 35 سنة في صورة وجود مسؤول نقابي وحيد بالقطاع في الجهة يُعتبر ألياً ممثلاً القطاع في اللجنة الجهوية للشباب العامل على ألا يتجاوز سنه 35 سنة. تهتم اللجنة الجهوية للشباب العامل مرة كل ستة أشهر وكلما دعت الحاجة باقتراح من المكتب الجهوي للشباب العامل برئاسة عضو المكتب التنفيذي الجهوي المسؤول عن المرأة والشباب العامل بحضور من يمثل المكتب الوطني للشباب العامل.

الفصل 165 :

تتولى اللجنة الجهوية للشباب العامل وضع التصورات والبرامج جهوياً طبقاً لتوجهات اللجنة الوطنية للشباب العامل.

الفصل 166 :

يترأس المكتب الجهوي للشباب العامل من سبعة (7) أعضاء يجب ألا تتجاوز أعمارهم 35 سنة عند تقديم المطلب ويتم انتخابهم من قبل ممثلي القطاعات باللجنة الجهوية لمدة ثلاثة (3) في جلسة عامة انتخابية سنوات تعقد بإشراف عضو من المكتب التنفيذي الجهوي وبالتنسيق مع الأمين العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل طبقاً لبلاغ يصدره الاتحاد الجهوي في الغرض ويستخون منشقاً من بينهم.

يكون الترشح لعصوية المكتب الجهوي للشباب العامل من بين المسؤولين النقابيين بالجهة على ألا تتجاوز أعمارهم 35 سنة.

يجتمع المكتب مرة كل شهر وحوالي وكلما دعت الحاجة وتدور محاصر جلساته في دفتر مرقم خاص بها.

يُشترط في قابلية انعقاد الجلسة العامة الانتخابية حضور (50% + 1) من أعضاء اللجنة الجهوية، وإذا لم يتوفر النصاب في الموعد الأول يُؤجل المؤتمر لمدة أسبوع على أن يعقد في المرة الثانية بمن حضر.



الفصل 167 :

يتولى رئيس الجلسة العامة الانتخابية توزيع المسؤوليات على أعضاء المكتب الجهوي بالاقتراع السري فيما بينهم على النحو التالي:

- 1 - المنسق.
- 2 - منسق مساعد.
- 3 - المسؤول عن الشؤون التنظيمية.
- 4 - المسؤول عن الاستقطاب والتأطير.
- 5 - المسؤول عن العلاقات العربية والحارحية والهجرة.
- 6 - المسؤول عن الرياضة.
- 7 - المسؤول عن الثقافة والترفيه.

الفصل 168 :

يعمل المكتب الجهوي للشباب العامل على استقطاب الشباب العامل بالجهة وتأطيره وتكوينه نقابيا وتمكينه من الآليات والأساليب الضرورية لمواصلة المسيرة النقابية من خلال افتتاح مختلف المجالات الثقافية والرياضية.



العنوان العاشر:

المجامع

الفصل 169 :

المجامع هي أطر استشارية قطاعية تنظر في الملفات الراجعة إليها بالنظر وتساهم في بلورة السياسة التفاوضية وإيجار الدراسات بالاعتماد على الخبرات الفنية، في كل ما يتعلق بالجوانب المشتركة للأعوان التابعين لكل مجمع، وتوصي باتخاذ الإجراءات الضرورية لدفع تلك المفاوضات وإنجاحها، بإشراف القسم المعني وبالتسيق مع قسمي الدراسات والشؤون القانونية.

لهذا الغرض تحدث مجامع قطاعية لكل من الوظيفة العمومية والدواوين ومؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

الباب الأول، مجمع الوظيفة العمومية

الفصل 170 :

يتركب من الكتاب العائلي للجامعات العامة المعنية. ويرأسه وجوبا الأمين العام المساعد المسؤول عن الوظيفة العمومية، يجتمع مرة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من الأمين العام المساعد المسؤول عن الوظيفة العمومية للنظر في التوجهات العامة للقطاع وتطويع المفاوضات وإعداد الدراسات اللازمة للرجوع إليها عند الحاجة.

يمكنه الاستعانة بخبراء ونقائبي من ذوي الاختصاص في إعداد دراساته، يقترح مجمع الوظيفة العمومية نونا عنه في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

الباب الثاني، مجمع الدواوين والمنشآت العمومية

الفصل 171 :

يترأس من الكتاب العامين للجامعات العامة المعنية ويرأسه وجوبا الأمين العام المساعد المسؤول عن الدواوين والمنشآت العمومية. يجتمع مرة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من الأمين العام المساعد المسؤول عن الدواوين والمنشآت العمومية للنظر في التوجهات العامة للقطاع وتأطير المفاوضات وإعداد الدراسات اللازمة للرجوع إليها عند الحاجة. يمكنه الاستعانة بخبراء ونقابين من ذوي الاختصاص في إعداد دراساته.

الباب الثالث، مجمع القطاع الخاص

الفصل 172 :

يترأس من الكتاب العامين للجامعات العامة المعنية ويرأسه الأمين العام المسؤول عن الأنشطة الصناعية والفلاحية والمواد الأولية بالقطاع الخاص والأمين العام المسؤول عن الأنشطة الخدمية بالقطاع الخاص، كما يمكن أن يرأسه أحدهما فقط وذلك بالتنسيق مع الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل. يجتمع مرة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من الأمين العامين المساعدين المسؤولين عن القطاع الخاص أو أحدهما للنظر في التوجهات العامة وتأطير المفاوضات وإعداد الدراسات اللازمة للرجوع إليها عند الحاجة. يمكنه الاستعانة بخبراء ونقابين من ذوي الاختصاص لإعداد دراساته.



العنوان الحادي عشر،

المنتدى النقابي

الفصل 173 :

المنتدى النقابي الوطني فضاء فكري علمي ثقافي يتناول المعاليل ذات البعد النقابي والوطني والدولي.

ينعقد مرة بين مؤتمرين بقرار من الهيئة الإدارية الوطنية ويدعوه من المكتب التنفيذي الوطني.

يضبط المكتب التنفيذي الوطني محاور المنتدى النقابي ويحدد ترتيبات المشاركة فيه ويوجه الدعوة إلى حضوره.



الصوان الثاني عشر:

التسيير الإداري والمالي

الباب الأول: التسيير الإداري

الفصل 174 :

يعتمد الاتحاد في تسييره الإداري على هيكل تنظيمي يقوم على قواعد التصرف الحديثة والحوكمة الرشيدة، تتم المصادقة عليه من قبل الهيئة الإدارية الوطنية باقتراح من المكتب التنفيذي الوطني.

الفصل 175 :

تحدث بالاتحاد العام التونسي للشغل نقابة خصوصية تعني بالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأعوان المنظمة وتعمل على إرساء مقومات العمل اللاتق منطوريها دون أن يكون لها الحق في حضور سلطات القرار الوطنية والقطاعية والجهوية ولا يعق لأعضائها الترشح لأي مسؤولية بالهيكل المسيرة للاتحاد.

لأعوان الاتحاد العام التونسي للشغل اتفاقية مشتركة خاصة بهم تضبط حقوقهم وواجباتهم ويقع إقرارها باتفاق بين نقابة الأعوان والمكتب التنفيذي للاتحاد العام يُنتدب أعوان الاتحاد العام بالمصلحة المركزية وجميع الهياكل التابعة له مهما كانت درجاتهم حسب التراتيب الواردة بالاتفاقية المشتركة الخاصة بأعوان الاتحاد العام وقرار من الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل وباقتراح من الأمين العام المساعد المسؤول عن المالية والإدارة وأخذ رأي المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام.

تفتح مكاتب المصلحة المركزية للاتحاد العام التونسي للشغل وفروعه حسب التوقيت الذي يراه المكتب التنفيذي الوطني صائعا لا يُنتدب أي عون في أي صنف أو خطة إلا لسد شغور بقابون إطار الاتحاد العام التونسي للشغل ويصقة قانونية.

يتم صبط قانون الإطار للاتحاد العام التونسي للشغل من قبل الهيئة الإدارية الوطنية. للاتحاد العام التونسي للشغل إدارة مركزية وهيكلية إدارية جهوية.



الباب الثاني: التسيير المالي

الفصل 176 :

- تتكوّن موارد الاتحاد من.
- مداخيل الانخراط.
- مردود ممتلكات الاتحاد.
- القروض والهبات والعطايا والوصايا والتبرعات.
- المنح والمساعدات والمساهمات والاكتسابات ومداخيل الحفلات والمهرجانات التي يقيمها الاتحاد وجميع الهياكل التابعة له.
- تحفظ جميع أموال الاتحاد في حسابات جارية ولا يجوز سحب أموال منها أو إحالتها إلا بأعضاء الأمن العام والأمن العام المساعد المسؤول عن المالية والإدارة أو من يوبوئهما بالنسبة إلى المكتب التنفيذي الوطني، والكاتب العام ولكاتب العام المساعد المسؤول عن الإدارة والمالية بالنسبة إلى الجامعات العامة والاتحادات الجهوية.

الفصل 177 :

- تحدّد الهيئة الإدارية الوطنية مبلغ الانخراط بواسطة البطاقة أو الخصم المباشر من المرتّب
- توزّع المداخيل المتأتية من الانخراطات على الهياكل الجهوية والقطاعية حسب نسب ماثوية تحددها الهيئة الإدارية الوطنية.
- يتحمّم على كلّ الهياكل البقائية أن تقوم بتسوية وضعيتها المالية القابولية بخصوص الانخراطات مع قسم المالية وجوبا كلّ ثلاثة أشهر وبنفس الدورية يتمّ تمكّي هذه الهياكل من الحصول على النسبة الماثوية المتأتية من انخراطاتها حسب قرار الهيئة الإدارية الوطنية.
- كما، تصبّط الهياكل الجهوية والقطاعية ميراثية التصرف المالي حسب حاجياتها سنويا وتقدّمها إلى قسم المالية بالاتحاد العام.
- يقع التعامل المالي بين الإدارة المالية للاتحاد العام والهياكل الجهوية والقطاعية بواسطة حسابات جارية بريدية أو بكنية عبر صكوك ممضاة من الكاتب العام والكاتب العام المساعد المسؤول عن المالية والانخراطات أو من ينوبهما من هيئة المكتب اللذين يتمّ التعريف بإمضائهما وجوبا لدى مصالح البريد والبنوك بعد انتخابهما.

كلّ مسخ يُصرف مهما كان مقداره يجب أن يكون بواسطة إذن بالدفع مُعصى من الأمين العام والأمين العام المساعد المسؤول عن المالية والإدارة أو من يتّوّن عنهما من أعضاء المكتب التنفيذي الوطني ومن الكاتب العام بالنسبة إلى الهياكل الجهوية والقطاعية

معاليم كراء مقرّات الاتحاد وأحور موظفيه وما يتبعها وكذلك مصاريف الهاتف والفاكس تدفع مباشرة من قبل الاتحاد العام على حساب الهياكل الجهوية والقطاعية المعنية

يتحمّل الاتحاد العام مصاريف تنقّل نواب المؤتمرات الوطنية والقطاعية والجهوية والمجلس الوطني والمحاسن القطاعية والجهوية والهيئة الإدارية الوطنية والهيئات الإدارية القطاعية والجهوية وإقامتهم.

تقدّم مصاريف النشاط البقايي لقسم المالية للاتحاد العام شهريا طبقا لتراتيب المالية والقانونية التي تحدّدها الهيئة الإدارية الوطنية، على أن يتمّ السّ النهائي في وثائق المصاريف التي حولها إشكال في الشهر الموالي وجوبا من قبل هيئة المراقبة المالية المجتمعة لغرض برئاسة الأمين العام المساعد المسؤول عن المالية والإدارة. ولا تقبل أي وثيقة مالية معص عليها ثلاثة أشهر ولم تقدّم إلى قسم المالية ضمن مصاريف الهياكل المعنية.

تُراجع مقاييس تكاليف التنقّل والإقامة للمسؤولين البقايين سنويا وكلما دعت الحاجة دعما للنشاط البقايي وحفظا لكرامة المسؤول وتوسط كيفية صرفها باقتراح من المكتب التنفيذي وبعد موافقة الهيئة الإدارية الوطنية.

كما تقرّر الهيئة الإدارية الوطنية طريقة صرف مختلف المنح وتعيد مقدّارها وإمكانية مراجعتها بعد اقتراح المكتب التنفيذي الوطني.

يقدم الأمين العام المساعد المسؤول عن المالية والإدارة بالاتحاد العام تقارير شاملة حول التصرف المالي للاتحاد دخلا وصرفا كل ثلاثة أشهر إلى المكتب التنفيذي الوطني لإبداء الرأي. ويقترح مبرراتية سنوية عامة للاتحاد تعرض على الهيئة الإدارية الوطنية لإبداء الرأي والمصادقة. كما يقدم تقريرا عاما عن مالية الاتحاد إلى المجلس الوطني العادي.

يوحّه الأمين العام المساعد المسؤول عن الإدارة والمالية بالاتحاد العام دوريا وكلّ سنة وبعد المحاسبة النهائية قائمة في البقايين الذين هم في وضعية مالية غير قانونية إلى الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي الوطني مرفقة بتقرير الهيئة الوطنية للمراقبة المالية واقتراحها في الغرض.



الفصل 178 :

تتكوّن لجنة الصفقات والشراءات والبيوعات من خمسة أعضاء يختارهم المكتب التنفيذي الوطني على النحو التالي:

- ثلاثة أعضاء من المكتب التنفيذي الوطني أحدهم المسؤول عن المالية والإدارة ومؤسسات الاتحاد.
- عضو عن الجامعات.
- عضو عن الاتحادات الجهوية.

يحصّر مداولاتها عضو عن الهيئة الوطنية للمراقبة المالية

تجتمع كلّما دعت الحاجة برئاسة الأمين العام المساعد المسؤول عن المالية والإدارة، وإن تعذر ذلك برئاسة العضو الثاني الذي يمثل المكتب التنفيذي الوطني.

تتمّ الشراءات والمبيعات ومختلف الصفقات التي تتجاوز قيمته ثلاث ألف دينار (3.000 د) عن طريق لجنة الشراءات حسب الترتيب القابلية المعمول بها.



العنوان الثالث عشر،

مؤسسات الاتحاد

الفصل 179 :

يعود للاتحاد العام التونسي للشغل بعث مؤسسات اقتصادية واجتماعية وفق التشريع الجاري به العمل.

يُشرف على تسيير كل مؤسسة مجلس إدارة يُعين رئيسه من قبل الهيئة الإدارية الوطنية وباقتراح من المكتب التنفيذي الوطني من بين أعضائه.

يُعين ممثلو الاتحاد في مجلس الإدارة من قبل الهيئة الإدارية الوطنية باقتراح من المكتب التنفيذي الوطني من بين الهياكل المقابية التي ساهمت في بعث هذه المؤسسات.

تخصص حسابات كل مؤسسة من مؤسسات الاتحاد وجوبا إلى رقابة الخبراء والمدققين الخارجيين وكذلك إلى مراقبة الهيئة الوطنية للمراقبة المالية التي تقدم تقارير سنوية مفصلة في ذلك إلى المكتب التنفيذي الوطني والهيئة الإدارية الوطنية وتقريراً عاماً إلى المجلس الوطني والمؤتمر الوطني للاتحاد العام.

الفصل 180 :

يُعين ممثلو الاتحاد في مجالس إدارة المؤسسات التي يُمثل فيها الاتحاد العام باقتراح من الهيكل المعني وموافقة المكتب التنفيذي للاتحاد العام.

الباب الأول، معهد حشاد

الفصل 181 :

معهد حشاد مؤسسة بقائية تعنى بالتكوين والتثقيف العمالي في مختلف المجالات تعمل بإشراف قسم التكوين النقابي والأنشطة الثقافية. تصبغ الهيئة الإدارية الوطنية هيكله التنظيمي وإجراءات تسييره.



الباب الثاني: مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية

الفصل 182 :

يُعدّ مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية بالاتحاد العام التونسي للشغل وهو مؤسسة علمية تعمل بإشراف قسم الدراسات والتوثيق، يتولّى إعداد الدراسات الاستراتيجية والبحوث في مختلف المجالات. تصبّ الهيئة الإدارية الوطنية هيكله التنظيمي وإجراءات تسييره.

الباب الثالث: مؤسسات الإعلام والنشر

الفصل 183 :

الإعلام هو تعظية شاملة لمختلف أنشطة هياكل الاتحاد في جميع وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية ومختلف وسائل الاتصال الحديثة ومتابعة متواصلة لأحداث الداخلية والخارجية، وهو صوت الاتحاد العام التونسي للشغل للتعبير عن مواقفه وتوجهاته.

يمكن للاتحاد العام التونسي للشغل تكثيف وتنويع وسائله الإعلامية من جرائد ودوريات ونشريات واعتماد قنوات الاتصال الحديثة كل ذلك بهدف:

- تمكين النقابيين من المعلومة الموضوعية وإيصالها في إنابها
- المساهمة في نوعية النقابيين وتكوينهم ونشر ثقافة عمالية هادفة.
- متابعة ما يستجدّ من أحداث على الساحة الوطنية والعالمية.

الفصل 184 :

جريدة الشعب هي لسان حال المنظمة الشغيلة تصدر في دورية يحددها المكتب التنفيذي الوطني، وتعيّن لها إدارة مستقلة بإشراف الأمين العام المساعد المسؤول عن الإعلام والنشر، وتعمل على كسب رأي عام مناصر للقضايا التي يتبنّاها ويدافع عنها الاتحاد العام التونسي للشغل وذلك في إطار نشر ثقافة عمالية حسب توجهات الاتحاد العام.



الفصل 185 :

تسهر جريدة الشعب على.

نوعية النشاط النقابي إعلاميا.

- متابعة ما يستحدث من أحداث في الحياة الوطنية والنقابية والعالمية.

تخضع ماليتها للمراقبة على غرار مؤسسات الاتحاد.

يتعين على المسؤولين النقابيين كافة دعم الجريدة بالتحريض والاشتراك.

يُتدب الصحفيون العاملون بالجريدة حسب الترتيب الواردة بالاتفاقية المشتركة

لصحافة بعد موافقة الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل بالتنسيق مع أمين

العام المساعد المسؤول عن الإعلام والنشر وأخذ رأي المكتب التنفيذي الوطني.

الباب الرابع: صندوق التضامن النقابي

الفصل 186 :

يعتد بالاتحاد العام التونسي للشغل صندوق للتضامن النقابي وتتمثل مهمته في.

مساعدة النقابيين الذين تعرضوا للفصل من العمل بسبب نشاطهم لنقابي لدعم

صمودهم -مساعدة المتضررين من النقابيين الذين تعرضوا لإحدى النوائب.

- مساعدة عائلات شهداء الاتحاد.

الفصل 187 :

يتركب صندوق التضامن النقابي من خمسة (5) أعضاء يختارهم المكتب التنفيذي

الوطني على النحو التالي:

- ثلاثة أعضاء من المكتب التنفيذي الوطني أحدهم المسؤول عن المالية والإدارة.

- عضو عن الجامعات.

- عضو عن الاتحادات الجهوية.

يعصر مداوالاته عضو عن الهيئة الوطنية للمراقبة المالية.

الفصل 188 :

تُصبط ترتيب سير ومصادر تمويل صندوق التضامن في نظام أساسي خاص به طبقا

للتشريعات الجاري بها العمل ويعد المصادقة عليه من قبل الهيئة الإدارية الوطنية

للإتحاد العام.



الصنوان الرابع عشر،

أحكام عامة

الفصل 189 :

تلتزم الهياكل النيابية في كل مستوياتها بالتنسيق الوجدوي والتعاون بينها

الفصل 190 :

يقع تحديد موعد انعقاد مؤتمرات المروع الجامعية باتفاق بينها وبين الاتحاد لجهوي والجامعة العمة، وفي صورة عدم التوصل إلى اتفاق يقع إعلام قسم النظام لداخلي لوطي لدي بحسم الخلاف ويعيّن تاريخ المؤتمر. في صورة عدم الالتزام بما ورد في هذا الفصل فإنّ المؤتمر، إذا أضر، يعتبر غير قانوني ومعنى

الفصل 191 :

على الاتحادات الجهوية إنجار كل مؤتمرات الهياكل النيابية التابعة لها في أحالها القانونية في صورة عدم إجاز لبعض منها يتولّى قسم النظام الداخلي الوطني التدخل لإصدار البلاغ والعمل على إنجازها.

يعتبر غير مهيكّل كل هيكل نقابي تجاور الأحل القانوني لتحديد ستة أشهر ويعتبر محلاً ولا تسد إليه لتبايات المخولة له ولا لأي هيكل أخرى مهيكلة من نفس القطاع، وتعتبر محلة آليا وتُسحب هذه الإجراءات على كل الهياكل النيابية القطاعية والجهوية، كما تسحب هذه الإجراءات على كل الهيئات واللجان. كل مؤتمر لا يعتمد قائمة مسخرطين مصادق عليها من قسم المالية وقسم النظام الداخلي يعتبر لاغيا.

الفصل 192 :

على كل اتحاد جهوي التنسيق الوجدوي مع الجامعات العائمة وإعلام قسم النظام لداخلي لوطي كتابيا بتواريخ انعقاد مؤتمرات الهياكل النيابية التابعة له قبل صدور البلاغات نصف شهر على الأقل بعد التشاور مع الهياكل المعنية، وكل مؤتمر مخالف لهذا يعتبر لاغيا

في صورة عدم وجود مترشحين تتوفّر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بهذا القانون،



يقع تأجيل المؤتمر ويفتح باب الترشح من جديد في اليوم الموالي ولمدة أسبوع ثان ويصعد المؤتمر بعد عشرة أيام. وإن بقي الإشكال نفسه يحقّ لقسم النظام الداخلي الوطني اتّحاد القرار المناسب لعقد المؤتمر حسب الترتيب المصوص عليها.

لا يكون المؤتمر قانونياً إلا بحضور أغلبية (50% + 1) من المنخرطين بالنسبة إلى النقابة الأساسية، وثلاثي النواب في الجلسة الأولى بالنسبة إلى باقي الهياكل، وإن تعذر ذلك يتم إصدار بلاغ في اليوم الموالي للجلسة الأولى ويُنجز المؤتمر في الجلسة الثانية من حصر دور فتح باب الترشح من جديد

يكون التصويت سرياً مع إمكانية استعمال الصورة الشخصية في مؤتمرات النقابات الأساسية عند الاقتضاء، ويتمّ قرر الأصوات والتصريح بالنتيجة في نفس الجلسة. في صورة تساوي عدد الأصوات في الانتخابات فالأولوية للأقدم من حيث عدد سنوات المسؤولية، فالأقدمية في مدة الانخراط، فالأكبر سناً

ينترم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي بالسهر على تطبيق البلاغ في أماكن عمل المنخرطين في التشريع المحدّد ويمكن له الاستعانة في ذلك بالهيكل المعنية أو الفرع الجمعي أو النقابة الجهوية أو الاتحاد المحلي التابعة لها النقابة المعنية على أن يتابع ذلك.

الفصل 193 :

يُعتبر المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل مسؤولاً إزاء كلّ تجاوز أو إخلال يحصل في مؤتمرات الهياكل النقابية الراجعة إليه بالنظر.

يتمّ إعداد ملف المؤتمر قبل انعقاده ويتضمّن كلّ الوثائق الضرورية ويوضع على دمة عضو من المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي المكلف برئاسة المؤتمر والذي يتحمّل مسؤولية تسييره خلال كلّ مراحل انعقاده.

لا تسد رئاسة المؤتمر إلى غير أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي ويمكن لأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام حضوره أو الإشراف عليه بتكليف رسمي من قبل المكتب التنفيذي الوطني.

كل من ثبت قيامه بتجاوزات أو إخلالات في المؤتمرات يحال على الهيئة الوطنية للنظام الداخلي.

الفصل 194 :

تُقدّم كل الطعون أثناء المؤتمرات النقابية في مسختين إلى رئيس المؤتمر الذي يحمي في إحداها وجوباً ويعيدها للمتقدّم بالطعن، ولا تقبل الطعون المقدّمة بعد الإعلان عن نتائج العرر إلا التي تتعلّق بالشروط القانونية للترشح.



الفصل 195 :

يقع صط النيابت لمؤتمرات الجامعات العامة والاتحادات الجهوية باتفاق بين هذه الهياكل والأمين العام المساعد لمسؤول عن النظام الداخلي الذي له حق حسم الموضوع في صورة عدم الاتفاق.

فيما يحض الفروع الجامعة فإن صط النيابات يتم بالاتفاق وحيويا بين الاتحاد الجهوي والجامعة المعنية وبالتسيق مع مكتب الفرع العامي وفي صورة عدم الاتفاق يتم إعلام قسم النظام الداخلي الذي له حق حسم الموضوع.

أما فيما يتعلق بصط النيابات للاتحادات المحلية فإنه يتم بالتسيق بين الاتحاد الجهوي والمكتب التنفيذي المحلي المعني باتفاق مع الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي الذي له حق حسم الخلاف.

يحتسب عدد نيابات مؤتمرات الهياكل المذكورة أعلاه وفق الحداويل الواردة بالنظام الداخلي.

في صورة التساوي في عدد الأصوات فالنيابة تسد للأقدم في عدد سنوات المسؤولية فالأقدم في الانغراط فالأكبر سنا.

يجتمع امكتب التنفيذي الجهوي ويكلف من بين أعصائه من يشرف على اجتماع إساد النيابات لكل هيكل ويدون ذلك في دفتر محاصر جلسات الاجتماعات الدورية للمكتب التنفيذي الجهوي.

الفصل 196 :

في صورة عدم توفر العدد القانوني في توزيع النيابات للمؤتمرات في الجلسة الأولى التي يشرف عليها وحيويا الاتحاد الجهوي وبحضور الجامعة العامة، إن أمكن ذلك، فإنه يقع انتخاب النواب في جلسة ثانية يحددها الاتحاد الجهوي مهم كان عدد الحاضرين.

الفصل 197 :

يجب على جميع هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل أن تدون محاصر جلساتها الدورية وأشغل مؤتمراتها وهياكلها المسيرة بدفتر مرقم خاص.

يجب على الاتحادات الجهوية والجامعات العامة أن تمد قسم النظام الداخلي الوطني.

- بنسخ من محاصر جلساتها الدورية إثر كل اجتماع.

- بتقارير دورية كل ستة أشهر حول أنشطتها والتي تقدم على صوء تقرير نموذجي

يقع تأجيل المؤتمر وفتح باب الترشح من حديد في اليوم الموالي ولمدة أسبوع ثانٍ ويعقد المؤتمر بعد عشرة أيام. وإن بقي الإشكال نفسه يحقّ لقسم النظام الداخلي الوطني اتحاد القرار المناسب لعقد المؤتمر حسب الترتيب المنصوص عليها.

لا يكون المؤتمر قانونياً إلا بحضور أغلبية (50% + 1) من المخترطين بالنسبة إلى النقابة الأساسية، وثلاثي النواب في الجلسة الأولى بالنسبة إلى باقي الهياكل، وإن تعذر ذلك يتم إصدار بلاغ في اليوم الموالي للجلسة الأولى ويُسجل المؤتمر في الجلسة الثانية بمن حضر دون فتح باب الترشح من جديد.

يكون التصويت مرّياً مع إمكانية استعمال الصورة الشخصية في مؤتمرات البقانات الأساسية عند الاقتضاء، ويتمّ حرر الأصوات والتصريح بالنتيجة في نفس الجلسة. في صورة تساوي عدد الأصوات في الانتخابات فالأولوية للأقدم من حيث عدد سنوات مسؤولية، فالأقدمية في مدة الانخراط، فالأكبر سناً.

يلتزم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي بالسهر على تعليق البلاغ في أماكن عمل المخترطين في لتأريخ المحدد ويمكن له الاستعانة في ذلك بالهيكل المعنية أو الفرع الجامعي أو النقابة الجهوية أو الاتحاد المحلي التابعة لها بالمقابلة المعنية على أن يتابع ذلك.

الفصل 193 :

يُعتبر المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل مسؤولاً إزاء كلّ تجاوز أو إخلال يحصل في مؤتمرات الهياكل النقابية الراجعة إليه بالنظر يتمّ إعداد ملف المؤتمر قبل انعقاده ويتصفّر كلّ الوثائق الضرورية ويوضح على ذمة عضو من المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي المكلف برئاسة المؤتمر والذي يتحمل مسؤولية تسييره خلال كلّ مراحل انعقاده.

لا تسند رئاسة المؤتمر إلى غير أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي ويمكن لأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام حضوره أو الإشراف عليه بتكليف رسمي من قبل المكتب التنفيذي الوطني.

كل من ثبت قيامه بتجاوزات أو إخلالات في المؤتمرات يعال على الهيئة الوطنية للنظام الداخلي.

الفصل 194 :

تُقدّم كل الطعون أثناء المؤتمرات النقابية في مسحتين إلى رئيس المؤتمر الذي يمضي في إحداها وجوباً ويعيدها للمتقدّم بالطعن، ولا تقبل الطعون المقدمة بعد الإعلان عن نتائج الفرر إلا التي تتعلّق بالشروط القابولية للترشح.



موحد يعده قسم النظام الداخلي.

على قسم النظام الداخلي متابعة كل هيكل لم يلزم بما جاء في هذا الفصل.
على الاتحادات الجهوية أن يعيّل للاتحاد العام (قسم النظام الداخلي) نسخة من
الحالة المدية للهيكل التابعة لها عند التكوين أو التجميد أو التحويل وبسعة
للهياكل الوطنية القطاعية المعنية.

الفصل 198 :

الهيكل النقابية مطالبة بعقد اجتماعاتها الدورية

المكاتب التنفيذية للاتحادات الجهوية والجامعات العامة التي لا تجتمع حسب
ما يرض عليه القانون الأساسي والنظام الداخلي ثلاث مرات متتالية تقع محاسبتها
على ذلك من قبل قسم النظام الداخلي الوطني ويرفع تقرير إلى المكتب التنفيذي
الوطني الذي يجتمع ويتخذ القرار المناسب
بالسعة إلى الهيكل المحلية والفروع الجامعية والبقابات الأساسية فإن المكتب
التنفيذي للاتحاد الجهوي يتابع اجتماعاتها الدورية وبشاطها بالتنسيق مع الجامعات
فيما يرجع إليها بالنظر ويعلم قسم النظام الداخلي الوطني بعد استفسارها في
صورة عدم عقد اجتماعاتها الدورية.

كل الهيكل النقابية مطالبة بالقيام بمهامها النقابية حسب ما يرض عليه القانون
الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد العام وكل عضو متقاعد في أداء مهامه ولم يقوم
بالشاط المطلوب منه مما يتسبب في ركود العمل النقابي في الهيكل المنتمي إليه،
ويتغيب عمدا عن حضور اجتماعاته ولا يقوم بمعاودة أعضائه، يعتبر مستقيلا
حسب الفصل 210 من النظام الداخلي.

وفي هذه الحالة، على المكاتب التنفيذية الجهوية والقطاعية الوطنية تقديم تقرير
مفضل في العرص إلى المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام لاتخاذ القرار وكل من
تمت إقالته باعتباره مستقيلا استنادا إلى هذا الفصل فإنه لا يُسمع له بالترشح لبدورة
القادمة بجميع الهيكل التابعة لقطاعه والجهة التي ينتمي إليها

الفصل 199 :

تدور أشغال ومداولات اجتماعات الهيكل الوطنية والقطاعية والجهوية والهيئات
والدجان وكذلك الهياكل النقابية الأساسية في دوائر محاصر جلسات مرقمة حاصة بها.
يتولى مقرران اثنان تدوين أشغال المؤتمر الوطني والمجلس الوطني والهيئة الإدارية
الوطنية للاتحاد والمكتب التنفيذي الموسع ومجالس الهيكل القطاعية والمؤتمرات
الجهوية والقطاعية.



الفصل 200 :

يتم توزيع المسؤوليات لكل الهياكل النقابية والإمضاء على الحالة المدية مباشرة بعد الإعلان عن نتائج القرار من قبل رئيس المؤتمر وإذا تعذر ذلك فإنه يقع وجوبا خلال الثماني والأربعين (48) ساعة الموالية وتوجه وجوبا نسخة منها إلى قسم النظام الداخلي في صورة تساوي عدد الأصوات المصرح بها عند توزيع المسؤوليات أو البات فالأولوية للأقدم من حيث عدد سنوات المسؤولية، والأقدمية في مدة الانحراط، فالأكبر سنا إذا انسحب أحد اللاحقين:

- 1- وقبل أو أثناء توزيع المسؤوليات وقبل أو بعد الإمضاء على الحالة المدية وقبل إصدار بلاغ الإعلام بالهيكل يتم تعويضه من يليه في ترتيب المترشحين حسب أغلبية الأصوات.
- 2- أم في صورة الانسحاب بعد توزيع المسؤوليات وبعد الإمضاء على الحالة المدية وبعد إصدار بلاغ الإعلام بالهيكل فإنه يقع الالتجاء لتسديد الشعور حسب ما جاء بالفصل 212 من النظام الداخلي.
- 3- يعاد المؤتمر وجوبا إذا أذنت الانسحابات إلى عدم توفر العدد القاي للهيكل النقابي بعد الرجوع إلى قائمة المترشحين.
- 4- كل منسحب يعتبر مستقلا ويطبق عليه الفصل 211 من النظام الداخلي.
- 5- في صورة تقديم أحد المترشحين مطلب سحب ترشحه من قائمة المترشحين لعصوية الهيكل النقابي بعد غلق باب الترشح وقبل موعد المؤتمر وأثناءه فإنه لا يجوز له إعادة الترشح من جديد عند تأجيل المؤتمر لنفس الهيكل، ويسمح له بالترشح في الدورة المقبلة أو لمؤتمر استثنائي لنفس الهيكل.
- 6- إذا تأكد عدم توفر الشروط القابلية في أحد الأعضاء بهيكل معين بعد توزيع المسؤوليات يعوض من يليه من قائمة المترشحين حسب أغلبية الأصوات وإن أمضى على الحالة المدية.

الفصل 201 :

لا يجوز عقد مؤتمر أي هيكل نقابي أو تحويل في المسؤوليات إذا كان أحد مسؤوليها موقوفا بصفة مؤقتة عن النشاط النقابي إلا بعد البث في أمره وفقا لما ينص عليه هذا النظام الداخلي.

يجوز لكل هيكل نقابي إجراء تحويل في توزيع المسؤوليات النقابية سواء بسبب الشغور أو التخلي أو بطلب كتابي معلل من أعضائه.

كل طلب تحويل في المسؤوليات في مستوى النقابات الأساسية والفروع النعمية والاتحادات المحلية يستوجب توفر أغلبية أعضاء المكتب.



يتولى الكاتب العام للاتحاد الجهوي أو من يوّنه عنه عند غيابه الإشراف على إعادة توزيع المسؤوليات على أعضاء الهيكل المعني.

قبل إحراء التحويل يجب دعوه الهيكل المعني بعد أسبوع على أقصى تقدير من تقديم مطلب التحويل وذلك لمحاولة التوفيق بين أعضائه.

إن تعذر ذلك يرفع تقرير كتابي مفصل عن الوضعية لقسم النظام الداخلي قبل الجلسة المخصصة لإعادة توزيع المسؤوليات التي تتم بحضور أغلبية أعضاء الهيكل في غضون الأسبوعين المواليين للاجتماع الأول وبعد إعلام الهياكل القطاعية الوطنية وقسم النظام الداخلي للاتحاد العام بذلك كتابيا.

كل طلب تحويل في المسؤوليات في مستوى المكاتب التنفيذية الجهوية والقطاعية والمكتب التنفيذي الوطني يستوجب توفّر أغلبية الثلثين من الأعضاء مع ذكر التعليل والأسباب الكامنة وراء التحويل والقيام بالتحريات اللازمة لذلك.

بالنسبة إلى إعادة توزيع المسؤوليات بين أعضاء المكتب التنفيذي الوطني تتم دعوته من قبل مقرر الهيئة الوطنية للنظام الداخلي إلى جلسة أولى بعد أسبوع من طلب التحويل وذلك لمحاولة التوفيق بين أعضاء المكتب. وإن تعذر ذلك يدعو مقرر الهيئة الوطنية للنظام الداخلي إلى جلسة ثانية في غضون الأسبوعين المواليين للاجتماع الأول وتخصّص لإعادة توزيع المسؤوليات. ويصدر الأمين العام بلاغا في الغرض.

أما بالنسبة إلى التحويل في الأمانة العامة فإنه يقع اتباع نفس الإجراءات وذلك بعد المصادقة عليه من قبل الهيئة الإدارية الوطنية التي تلتزم بصفة طرئية في الغرض.

بالنسبة إلى الهياكل القطاعية الوطنية والجهوية فإن الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي يدعو الهيكل المعني إلى جلسة أولى بعد أسبوع على أقصى تقدير من تقديم مطلب التحويل وذلك لمحاولة التوفيق بين أعضاء المكتب المعني.

وإن تعذر ذلك يدعو الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي إلى جلسة ثانية تُخصّص لإعادة توزيع المسؤوليات، وإذا لم يحصل الوفاق في الأثناء تتم هذه الجلسة الثانية تحت إشرافه وبحضور أغلبية الأعضاء في غضون الأسبوعين المواليين للاجتماع الأول ويتم إعلام المكتب التنفيذي الوطني بذلك كتابيا.

لا يجوز التحويل أكثر من مرة واحدة خلال الدورة باستثناء الحالات المتأكدة والتي يتحتم اتخاذ قرار في شأنها من قبل قسم النظام الداخلي للاتحاد العام.

عند طلب التحويل للمرة الثانية يتحتم البحث من قبل الهيئة الوطنية للنظام الداخلي بالنسبة إلى الهياكل الجهوية والقطاعية والهيئة الجهوية للنظام الداخلي بالنسبة للاتحادات المحلية والعروغ الجامعية والمقابات الأساسية، وتُقدّم تقريرا كتابيا في العرض إلى قسم النظام الداخلي للاتحاد العام.



الفصل 202 :

في صورة تكليف أحد المسؤولين النقابيين بإحدى الهياكل النقابية بخطة تابعة للسلطة التنفيذية فإنه يفقد مسؤوليته النقابية تلك

الفصل 203 :

لا يجوز الجمع بين المسؤوليات العربية المحلية والجهوية والمركزية والمسؤوليات النقابية باستثناء القنوات الأساسية والفروع الجامعية.
وكل من وقع انتخابه بإحدى المسؤوليات الحزبية المذكورة بهذا الفصل وكان عضوا بمكتب تنفيذي محلي أو جهوي أو قطاعي أو وطني أو بهيئة رقابة جهوية قطاعية أو وطنية فإنه يفقد أليا مسؤوليته النقابية تلك.

الفصل 204 :

لا يجوز الجمع بين المسؤوليات النقابية على جميع المستويات باستثناء الجمع بين عضوية مكتب نقابة أساسية وناقي المسؤوليات الأخرى.
كما لا يجوز الجمع بين المسؤولية النقابية بمكتب تنفيذي وطني أو جهوي أو قطاعي أو بهيئة رقابة وطنية أو قطاعية أو جهوية وعضوية لجنة وطنية أو جهوية للمرأة أو للشباب العامل.
عند انتخاب أحد الأعضاء لمسؤولية لا يجوز الجمع بينها وبين المسؤولية التي يتحملها فإنه يفقد عضويته بصفة آنية من المكتب الذي كان ينتمي إليه، وإذا كان هذا العضو كاتبا عاما فإن بقية الأعضاء ينتخبون وحوا كاتبا عاما من بينهم.

الفصل 205 :

كل مسؤول نقابي تعرض إلى الطرد من عمله بسبب نشاطه النقابي يحتفظ بحقه في تحمل المسؤولية النقابية.
أما المسؤول النقابي الذي صدر في شأنه حكم من أجل نشاطه النقابي أو أفكاره السياسية ما لم تتعارض مع مبادئ الاتحاد وثوابته فإنه يحتفظ بحقه في الترشح للمسؤولية النقابية
ويسمح بالترشح للمسؤولية النقابية للذين أطردها من عملهم بسبب المشاركة في إضراب شرعي أو بسبب ممارستهم للنشاط النقابي.

الفصل 206 :

تعتبر مدة الأزمات النقابية على مستوى الاتحاد العام التونسي للشغل أقدمية في الانحراط والمسؤولية النقابية لكل النقابيين الممعددين عن النشاط النقابي

الفصل 207 :

كل مسؤول نقابي انقطعت علاقته الشغلية بالمؤسسة التي يعمل بها بسبب حصونه على مستحقّاته أو إحالته على التقاعد المسكّر يطلب منه يفقد عضويته آليا في كل الهياكل النقابية.

الفصل 208 :

يتمّ التفرغ للعمل النقابي بطلب شخصي من المعني بالأمر وبإقتراح من هيكله النقابي بعد موافقة الهيكل الجهوي أو القطاعي أو الوطني المعني وموافقة المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل. أمّا إنهاؤه فيتمّ بما يطلب شخصي من المعني بالأمر أو بطلب من أغلبية أعضاء الهيكل المعني ويدوّن ذلك في محضر جلسة يُستدعى له وجوبا المعني بالأمر كلّ ذلك بموافقة المكتب التنفيذي الوطني. يتمتع المتفرغ للعمل النقابي بجميع حقوقه المادية والإدارية التي كان يتمتع بها كما لو كان مائثرا للعمل داخل مؤسسته بما في ذلك حقّه في الترقية والتدرج، وفي صورة عدم الإيفاء بها من قبل المؤسسة التي ينتمي إليها فإنّ لاتحاد يسدّد له لفارق الحاصل لا غير.

يسدّد الاتحاد مرتبات ومسح بعض الكتاب العامي للجامعات العامة ولاتحادات الجهوية المتفرّغين إلى العمل النقابي التابعين للقطاع الخاص والذين هم في حالة مباشرة لعملهم إذا استحال فعليا على مؤسّساتهم الأصلية صرف مرثباتهم باعتبارهم متفرّغين للعمل النقابي، ويخصّص ذلك إلى موافقة المكتب التنفيذي للاتحاد ومصادقة الهيئة الإدارية الوطنية.

الفصل 209 :

لا يحور لأي عضو من هيكل ما الطعن في قراره بعد أخذه بالأغلبية وذلك سواء بالتحريض على إمضاء العرائض أو بالتمريض في الصحف أو في مستوى القاعدة العماليّة. كما يجب على كلّ مسؤول نقابي الانصاط لقرار هيكله النقابي الذي يتخذ في أي هيكل ممثل للأعوان بما في ذلك اللجان الإدارية المتناصفة. وكلّ محالف يعتبر متجاوزا وتنطبق عليه أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد العام.

الفصل 210 :

حرية التعبير عن الرأي خلال المداولات داخل الهيئات النقابية مصمومة طبقا لمبادئ وتوجّهات الاتحاد العام التونسي للشغل.



الفصل 211 :

يُعَدُّ شُغُوراً أساساً الحالات التالية:

- الوفاة

- الإعفاء من المسؤولية النقابية لما تبقى من المدة الباقية

- الاستقالة

- الجمع بين المسؤولية النقابية والمسؤولية العربية في المستويات التي حددها النظام الداخلي.

- الجمع بين مسؤوليات النقابية التي حددها النظام الداخلي.

- الانسحاب أثناء أو بعد توزيع المسؤوليات وإصدار الإعلام بالتشكيلة.

- الإلحاق

- انقطاع العلاقة الشغلية بين المسؤول النقابي والمؤسسة التي يعمل بها بسبب

حصوله على مستحقاته أو إحالته على التقاعد المبكر بطلب منه.

- تكليف أحد المسؤولين النقابيين بصفة تابعة للسلطة التنفيذية.

الفصل 212 :

إذا تقدّم مسؤول نقابي باستقالته كتابيا من المسؤولية النقابية يفع استدعاؤه وجوبا

برسالة مضمومة الوصول من قبل الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي

للإتحاد العام بالنسبة إلى أعضاء المكاتب التنفيذية للهيكل الوطنية والقطاعية

والجهوية وهيئات الرقابة في أجل لا يتجاوز خمسة عشر (15) يوما وإذا تعذر

حضوره يمدّد هذا الأجل بخمسة عشر (15) يوما أخرى.

أما بالنسبة إلى الإتحاد المحلي والفرع الجامعي والقناة الأساسية، فيستدعى وجوبا

المعني بالأمر برسالة مضمومة الوصول من قبل الكاتب العام للإتحاد الجهوي في أجل

لا يتجاوز خمسة عشر (15) يوما ويسجل ذلك في دفتر محاضر الجلسات الخاص

باجتماعات المكتب التنفيذي الجهوي. وإذا تعذر حضوره يمدّد هذا الأجل بخمسة

عشر (15) يوما أخرى كلّ ذلك للتثبت والتحرّي في أسباب تقديم الاستقالة وصحتها.

وبعد التحري والتأكد من تمسك المعني بالأمر بالاستقالة توجه الاستقالة إلى قسم

النظام الداخلي بالاتحاد العام التونسي للشغل مرفقة تقرير في الغرض.

وفي كلتا الحالتين يجب إعلام المعني بالأمر كتابيا بالقرار المتخذ في شأنه والذي يجب

أن يصدر في أجل أقصاه ثلاثة أشهر.

للمعني بالأمر حقّ التراجع عن الاستقالة قبل فوات الأحوال المصوّطة بهذا الفصل للبت فيها.

كلّ من قبلت استقالته فإنه لا يسمح له بإعادة تحمل المسؤولية والترشح للهيكل

المعني للدورة المقبلة.



لا تؤحد الاستقالات المقذمة في المحالس الوطنية والمطاعية والجهوية والهيئات الإدارية الوطنية والقطاعية والجهوية وكذلك في الاجتماعات العامة بعين الاعتبار إلا بعد إتمام الإجراءات القانونية المنصوص عليها بهذا الفصل. كما لا تكون الاستقالة من هذا النوع عائقا لإتمام أشغال الهيكل المعني والتأثير في نتائجه. يكون مطلب الاستقالة فرديا ولا تقلل الاستقالات الجماعية

الفصل 213 :

1 - في صورة حدوث شغور في تركيبة المكتب التنفيذي الوطني في المدة الفاصلة بين مؤتمرين وطنيين يقع تسديده كما يلي:

إذا لم يتجاوز الشغور عضوين يكلف المكتب التنفيذي من بين أعضائه الباقين من يقوم بالمهام محل الشغور في انتظار تسديد هذا الشغور نهائيا من قبل أول هيئة إدارية وطنية عادية.

إذا تجاوز الشغور العضوين تتولى تسديده هيئة إدارية تقع دعوتها في أجل لا يتجاوز شهر منذ حدوث الشغور.

إذا بلغ الشغور أغلبية أعضاء المكتب التنفيذي تقع دعوة مؤتمر استثنائي من قبل الهيئة الإدارية في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

وفي كل هذه الحالات يجب احترام الشروط المنصوص عليها بالفصل العاشر من النظام الداخلي.

2 - تعتمد التراتيب نفسها الواردة بالفقرة الأولى بالنسبة للمكاتب التنفيذية للجامعات العامة والاتحادات الجهوية.

3 - فيما يتعلق بالهيئات الوطنية، فإن تسديد الشغور يقع في أول هيئة إدارية وطنية إذا لم يتجاوز العضوين، أما إذا بلغ الشغور أغلبية أعضاء الهيئة الوطنية للنظام الداخلي أو الهيئة الوطنية للمراقبة المالية تتولى تسديده هيئة إدارية تقع دعوتها في أجل لا يتجاوز شهرين منذ حدوث الشغور.

4 - وفيما يتعلق بالهيئات الجهوية والقطاعية فإن تسديد الشغور يقع في أول هيئة إدارية جهوية أو قطاعية إذا لم يتجاوز الشغور أغلبية أعضاء الهيئة الجهوية للنظام لداخلي أو الهيئة الجهوية أو القطاعية للمراقبة المالية أما إذا أدى الشغور لفقدان النصاب القانوني فتتولى تسديده هيئة إدارية جهوية أو قطاعية يقع دعوتها في أجل لا يتجاوز الثلاثة أشهر منذ حدوث الشغور.

5 - وفيما يتعلق بالاتحادات المحلية والفروع الجامعية، فإن التسديد يقع في اجتماع الهيئة المحلية أو الهيئة القطاعية للفرع الجامعي في أجل تحترم فيه الإجراءات القانونية ولا يتجاوز شهرا. أما إذا تجاوز الشغور الأغلبية يُعتبر المكتب محلا ويعد



مؤتمره نصفه استثنائية في مدة لا تتجاوز شهرا على قاعدة فائحات نيابات المؤتمر الأخير للفرع الجامعي أو الاتحاد المحلي.

6 بالنسبة إلى النقابات الأساسية يسدّد الشغور في جلسة عامة يحضرها أغلبية المنخرطين (50% + 1) في أجل لا يتجاوز شهرا من تاريخ حصول الشغور.

7 بالنسبة إلى المكتب الوطني للمرأة العاملة والمكتب الوطني للشباب العامل يتمّ تسديد الشغور من قبل اللجنة الوطنية للمرأة أو للشباب، إذا لم يتجاوز الشغور الأغلبية، أما إذا أدى الشغور لفقدان النصاب القانوني فتتمّ إعادة انتخاب المكتب من طرف المكاتب الجهوية للمرأة أو للشباب في جلسة عامة استثنائية.

أما بالنسبة إلى المكاتب الجهوية للمرأة العاملة والشباب العامل، فإنّ تسديد الشغور يقع من قبل اللجنة الجهوية للمرأة أو للشباب إذا لم يتجاوز الأغلبية أما إذا أدى الشغور إلى فقدان النصاب القانوني فتتمّ إعادة انتخاب المكتب من قبل ممثلي المرأة أو الشباب باللجان الجهوية.

الفصل 214 :

لا يجوز لأي هيكل بقائي محلي أو أساسي الجمع بين تراب ولايتين، ولا يحقّ للاتحاد الجهوي دعوة الهياكل البقاية التي لا تنتمي إلى ولايته للاجتماع بمقراته إلا عند الضرورة وبعد موافقة المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام.

الفصل 215 :

يتعيّن على كلّ المسؤولين النقابيين دعم جريدة الشعب لسان الاتحاد العام التونسي للشغل بالتحرير والترويج، وكما يتعيّن عليهم الاشتراك الوجوبي سواء مباشرة لدى إدارة الجريدة أو عن طريق التحويل لحسابها الجاري، والاستظهار بوصف خلاص الاشتراك أمام الهيكل الجهوي المعني في أجل لا يتجاوز شهرا من تاريخ انتخابه.

الفصل 216 :

للأمم العام للاتحاد العام التونسي للشغل أو من يوبه من بين أعضاء الهيئة الإدارية الوطنية حقّ التقاضي والتمثيل لدى السلط الإدارية والقضائية في جميع الأمور التي تهمّ المنخرطين فرادى وجماعات والجامعات العامة والاتحادات الجهوية والمحلية.

الفصل 217 :

لا يجوز للاتحاد اقتناء عقارات أو التفويت فيها إلا بعد موافقة الهيئة الإدارية الوطنية وباقتراح من المكتب التنفيذي الوطني.



الفصل 218 :

يمكن للهياكل النقابية أن تبحث جمعيات تعاونية أو تعاقدات ذات أهداف اقتصادية واجتماعية أو ثقافية أو رياضية بعد موافقة المكتب التنفيذي للاتحاد.

الفصل 219 :

يمكن للمكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل أن يستعين بمستشارين فنيين نقابيين أو خبراء عند الاقتضاء ويتم تعيينهم أو التدابير حسب مقاييس مضبوطة.

الفصل 220 :

يجب الاحترام إلى قانون المنظمة لغض كل النزاعات النقابية بين النقابيين والعمل على تجاوز الخلافات وتجنب كل ما من شأنه أن يمس من كرامة النقابيين والتكلمي بروح التسامح. وكل من يتعمد تجاهل ذلك يحال فورا على الهيئة الوطنية للنظام الداخلي للنظر في شأنه.

الفصل 221 :

على جميع الهياكل النقابية والمسؤولين النقابيين احترام المناشير الصادرة عن المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام وتطبيقها باعتبارها موضوعة وامتعة للتراتب الوارد بالقانون الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد.

الفصل 222 :

يدخل هذا النظام الداخلي حيز التنفيذ ابتداء من غرة أوت 2017.

الأمين العام المساعد

المسؤول عن النظام الداخلي

كمال سعد

الأمين العام

للاتحاد العام التونسي للشغل

نور الدين الطوبوي



الفصل 218 :

يمكن للهياكل النقابية أن تبث جمعيات تعاونية أو تعاقدات ذات أهداف اقتصادية واجتماعية أو ثقافية أو رياضية بعد موافقة المكتب التنفيذي للاتحاد.

الفصل 219 :

يمكن للمكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل أن يستعين بمستشارين فنيين نقابيين أو خبراء عند الاقتضاء ويتم تعيينهم أو انتدابهم حسب مقاييس مضمومة.

الفصل 220 :

يجب الاحتكام إلى قانون المنظمة لفض كل النزاعات النقابية بين النقابيين والعمل على تجاوز الخلافات وتجنب كل ما من شأنه أن يمس من كرامة النقابيين والتحلي بروح التسامح. وكل من يتعمد تجاهل ذلك يحال فورا على الهيئة الوطنية للنظام الداخلي للنظر في شأنه.

الفصل 221 :

على جميع الهياكل النقابية والمسؤولين النقابيين احترام المناشير الصادرة عن المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام وتطبيقها باعتبارها موضوعة ومتمة للتراتب الواردة بالقانون الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد.

الفصل 222 :

يدخل هذا النظام الداخلي حيز التنفيذ ابتداء من غرة أوت 2017.

الأمين العام المساعد

المسؤول عن النظام الداخلي

كمال سعد

الأمين العام

للإتحاد العام التونسي للشغل

نور الدين الطوبوي



العنوان الأول: التعريف والأهداف والمبادئ العامة	1 إلى 4	3 و 4
الفصل الثاني: الميثاق	5 إلى 15	4 إلى 9
الباب الأول: لوائح الانخراط	5 إلى 12	4 إلى 8
القسم الأول: أحكام عامة	8	4
القسم الثاني: لوائح خاصة بالمنخرط	6 و 7	5 و 6
القسم الثالث: لوائح خاصة بالهيئات النظامية	8 إلى 13	8 إلى 8
الباب الثاني: التزامات المنخرطين والنتائج المترتبة عنها	14 و 15	8 و 9
القسم الأول: التزامات المنخرطين	14	8 و 9
القسم الثاني: النتائج	15	9
الباب الثالث: التنظيم	16	10
العنوان الثالث: الهيئته المركزية	17 إلى 43	11 إلى 31
الباب الأول: سلطات القرار الوطنية	18 إلى 25	11 إلى 19
القسم الأول: المؤثر العام	19 إلى 23	11 إلى 14
القسم الثاني: المجلس الوطني	24 إلى 28	14 إلى 16
القسم الثالث: الهيئة الإدارية الوطنية	29 إلى 33	17 إلى 19
الباب الثاني: هيئات القسم الوطنية	34 إلى 43	19 إلى 31
القسم الأول: المكتب التنفيذي الوطني	35 إلى 39	19 إلى 30
القسم الثاني: المكتب التنفيذي لموسم	40 و 41	30 و 31
القسم الثالث: مجلس هيئات القطاعية الوطنية	42 و 43	31
العنوان الرابع: الهيئته القطاعية	44 إلى 66	32 إلى 44
الباب الأول: سلطات القرار القطاعية	46 إلى 59	32 إلى 39
القسم الأول: مؤثر القطاعية العامة	47 إلى 53	32 إلى 36
القسم الثاني: المجلس القطاعي	53 إلى 56	36 و 37
القسم الثالث: الهيئة الإدارية للجامعة العامة	57 إلى 59	37 إلى 39
الباب الثاني: هيئات القسم القطاعية: المكتب التنفيذي للجامعة العامة	60 إلى 66	39 إلى 44
العنوان الخامس: الهيئته الجهوية	67 إلى 86	45 إلى 59
الباب الأول: سلطات القرار الجهوية	68 إلى 80	45 إلى 52
القسم الأول: مؤثر الاتحاد الجهوي	69 إلى 74	45 إلى 48
القسم الثاني: المجلس الجهوي	75 إلى 77	49 و 50
القسم الثالث: الهيئة الإدارية الجهوية	78 إلى 80	50 إلى 52
الباب الثاني: هيئات القسم الجهوية	81 إلى 86	52 إلى 59
القسم الأول: المكتب التنفيذي الجهوي	82 إلى 86	52 إلى 59
القسم الثاني: المكتب التنفيذي الجهوي الموسع	87 و 88	59
العنوان السادس: الهيئته المحلية	89 إلى 104	60 إلى 64
الباب الأول: سلطات القرار المحلية	90 إلى 97	60 إلى 63



62 إلى 63	95 إلى 96	القسم الأول: دفتر الاتحاد المحلي
62 و 63	96 و 97	القسم الثاني: الهيئة المحلية
64 و 65	98 إلى 100	الباب الثاني: هيكل التسيير المحلي: المكتب التنفيذي لمكتب
65 إلى 69	102 إلى 113	العنوان السابع: الفرع الجامعي
65 إلى 68	103 إلى 110	الباب الأول: سلطات الفرع
65 إلى 67	104 إلى 108	القسم الأول: مؤتمر الفرع الجامعي
67 و 68	109 و 110	القسم الثاني: الهيئة القطاعية للفرع الجامعي
68 و 69	111 إلى 113	الباب الثاني: هيكل التسيير: المكتب التنفيذي للفرع الجامعي
70 إلى 73	114 إلى 123	العنوان الثامن: الهيئة الأساسية
76 إلى 96	124 إلى 168	العنوان التاسع: الهيئات واللجان
76 إلى 84	124 إلى 137	الباب الأول: الهيئات الوطنية
76 إلى 82	125 إلى 134	القسم الأول: الهيئة الوطنية للنظام الداخلي
82 إلى 84	135 إلى 137	القسم الثاني: الهيئة الوطنية للمراقبة المالية
84 إلى 87	138 إلى 146	الباب الثاني: الهيئات القطاعية والجهوية
84 إلى 86	138 إلى 142	القسم الأول: الهيئة الجهوية للنظام الداخلي
86	143 و 144	القسم الثاني: الهيئة الجهوية للمراقبة المالية
87	145 و 146	القسم الثالث: الهيئة القطاعية للمراقبة المالية
87 إلى 96	147 إلى 168	الباب الثالث: اللجان
87 إلى 90	147 إلى 152	القسم الأول: اللجنة الوطنية للمرأة العاملة
90 إلى 92	153 إلى 157	القسم الثاني: اللجنة الجهوية للمرأة العاملة
92 إلى 94	158 إلى 163	القسم الثالث: اللجنة الوطنية للشباب العامل
94 إلى 96	164 إلى 168	القسم الرابع: اللجنة الجهوية للشباب العامل
97 و 98	169 إلى 172	العنوان العاشر: المجموعات
97	169	الباب الأول: مجمع الوظيفة العمومية
97	170	الباب الثاني: مجمع المتقاعدين والمتقاعسات العمومية
98	171	الباب الثالث: مجمع القطاع الخاص
98	172	العنوان الحادي عشر: المنظمات المهنية
99 إلى 102	173 إلى 178	العنوان الثاني عشر: التسيير الإداري والمالي
99 و 100	173 و 174	الباب الأول: التسيير الإداري
100 إلى 102	175 إلى 178	الباب الثاني: التسيير المالي
104 إلى 106	179 إلى 188	العنوان الثالث عشر: مؤسسات الاتحاد
104	181	الباب الأول: معهد حشاد
105	182	الباب الثاني: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية
105 و 106	183 إلى 185	الباب الثالث: مؤسسات الإعلام والنشر
106	186 إلى 188	الباب الرابع: جمعية التضامن الوطني
107 إلى 118	189 إلى 222	العنوان الرابع عشر: أحكام عامة

جريدة



بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

أخبار نقابية.. وطنية.. سياسية..

ثقافية.. اقتصادية.. رياضية

المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001

الفاكس : 71 355 139

الهاتف : 71 255 020 - 71 330 291

العنوان الإلكتروني : echaab_technique@yahoo.com